الجمهـورية الجزائـرية الديمقـراطية الشعبيـة
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر- بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلـــوم الإقتصادية

Université Mohamed KHIDHER -Biskra
Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

الموضـــــــــــــــوع

دور التكتلات الاقتصاديـــة الإقليمية في تحرير التجارة الخارجية

- دراسة حالة الإتحاد الأوروبي -

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية

شعبـة العلـوم الاقتصاديـة

تخصص: إقتصاد دولي

إعداد الطالب(ة):
ترغيني سامية

الأستاذ المشرف:
أ.د السبتي وسيلة

لجنة المناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصّـفـة	مؤسسة الانتماء
1	د. مسمش نجاة	أستاذ محاضر ب	رئيسا	جامعة بسكرة
2	أ.د السبتي وسيلة	أستاذ	مشرفا	جامعة بسكرة
3	د. مودع إيمان	أستاذ محاضر ب	ممتحنا	جامعة بسكرة

السنة الجامعية: 2020 /2021

الجمهـورية الجزائـرية الديمقـراطية الشعبيـة
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر- بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلـــوم الإقتصادية

Université Mohamed KHIDHER -Biskra
Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

الموضـــــــــــــــوع

دور التكتلات الاقتصاديـــة الإقليمية في تحرير التجارة الخارجية

- دراسة حالة الإتحاد الأوروبي -

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية

شعبـة العلـوم الاقتصاديـة

تخصص: إقتصاد دولي

إعداد الطالب(ة):
ترغيني سامية

الأستاذ المشرف:
أ.د السبتي وسيلة

لجنة المناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصّـفـة	مؤسسة الانتماء
1	د. مسمش نجاة	أستاذ محاضر ب	رئيسا	جامعة بسكرة
2	أ.د السبتي وسيلة	أستاذ	مشرفا	جامعة بسكرة
3	د. مودع إيمان	أستاذ محاضر ب	ممتحنا	جامعة بسكرة

السنة الجامعية: 2020 /2021

شكر و عرفان

الحمد لله الذي أنعم علي بإتمام هذا العمل

و نحمد الله عز وجل الذي سخر لنا عباده المخلصين فأمدونا بالتوجيه والنصح والمساعدة،

وأخص بالذكر الأستاذة المشرفة: **السبتي وسيلة**

كما لا يفوتني تقديم الشكر والعرفان إلى كل الأساتذة الأفاضل بكلية العلوم الإقتصادية

والتجارية وعلوم التسيير بجامعة بسكرة

وعلى رأسهم عميدة الكلية الدكتورة: **جودي حنان**

و يسعدني أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم التقدير إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم

بمناقشة هذه المذكرة وإبداء ملاحظاتهم القيمة حول هذا العمل المتواضع

أدعو الله أن أكون قد وُفقت فيما قصدت، ولله الحمد من قبل ومن بعد

الملخص:

إكتست ظاهرة التكتلات الاقتصادية الإقليمية في الآونـــــة الأخيرة أهمية بالغة في العالم الاقتصادي إذ أنها باتت ضرورة حتمية، آخذين في ذلك الإتحاد الأوروبي نموذجا والذي يعتبر أكبر قوة إقتصادية وتجارية، وأنجح تكتل إقتصادي إقليمي بإعتبارأن الدول الأوروبية تمكنت من تجاوز العديد من الصعوبات ليصل إلى ما آل إليه ، مسيرة دامت أكثر من نصف قرن، ومن هذ المنطلق فإن دراستنا هذه تهدف إلى إظهار دور التكتلات الاقتصادية الإقليمية في تحرير التجارة الخارجية والاتحاد الأوروبي كدراسة حالة للفترة الممتدة (2002- 2020) وإبراز واقع التجارة الخارجية في ظل التكتلات الاقتصادية والعلاقات متعددة الأطراف ودورها تحرير التجارة الخارجية عن طرق إلغاء الحواجز الجمركية.

فالإتحاد الأوروبي يعتبر الكتلة التجارية الأولى في العالم، سواء من حيث عدد الدول الأعضاء 27 عضو بعد خروج بريطانيا، أو من حيث درجة التكامل التي وصل إليها ، علاوة على مكانته في التجارة العالمية، ولقد كان لقيام تطور هذه الكتلة انعكاسات وأثار عدة على العلاقات التجارية الخارجية، سواء فيما بين الدول الأعضاء أو فيما بين الدول غير الأعضاء.

الكلمات المفتاحية: التكامل الاقتصادي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية،التجارة الخارجية، الإتحاد الأوروبي، سياسة التجارية.

Abstract

The phenomenon of regional economic blocs has recently acquired great importance in the economic world, as it has become an imperative, taking the European Union as a model, which is the largest economic and commercial power, and the most successful regional economic bloc, given that European countries have managed to overcome many difficulties to reach what it has become. , a march that lasted more than half a century, and from this point of view, our study aims to show the role of regional economic blocs in liberalizing foreign trade and the European Union as a case study for the extended period (2002-2020) and to highlight the reality of foreign trade in light of economic blocs and multilateral relations and their role in liberalizing foreign trade By eliminating customs barriers.

The European Union is the first trade bloc in the world, both in terms of the number of member states 27 after Britain's exit, or in terms of the degree of integration it has reached, in addition to its position in global trade, and the development of this bloc has had several repercussions and effects on foreign trade relations , whether among member states or among non-member states.

Keywords: Economic Integration, Regional Economic Blocs, Foreign Trade, European Union, Trade Policy.

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	أهم المراحل التاريخية للإتحاد الأوروبي	50-49
02	التجارة السلعية الخارجية للإتحاد الأوروبي أعلى مستويات (الصادرات والواردات)بلدان مختارة 2016	65
03	التجارة السلعية الخارجية للإتحاد الأوروبي أعلى نسب التخصص (الصادرات والواردات)بلدان مختارة 2016	66
04	أهم الشركاء الرئيسيين التجاريين لصادرات الإتحاد الأوروبي	68
05	أهم الشركاء الرئيسيين التجاريين لواردات الإتحاد الأوروبي	69
06	تجارة الإتحاد الأوروبي في السلع خارج الإتحاد الأوروبي 2002-2019	72-71
07	تجارة الإتحاد الأوروبي في السلع مع الولايات المتحدة الأمريكية 2002-2019	74

قائمـــة الأشكال والرسوم البيانية

الرقم	عنوان الأشكال والرسوم البيانية	الصفحة
01	درجات التكامل الإقتصادي	14
02	أهم التكتلات الإقتصادية في العالم	19
03	آلية خلق وتحويل التجارة	41
04	خريطة تمثل مراحل تكتل الإتحاد الأوروبي	50
05	هيكل الإتحاد الأوروبي التنظيمي	51
06	حصة تجارة السلع للإتحاد الأوروبي من التجارة العالمية -بلدان مختارة للفترة 2006-2016	63
07	حصة تجارة خدمات الإتحاد الأوروبي من التجارة العالمية -بلدان مختارة للفترة 2006-2016	64
08	خريطة أهم الشركاء التجاريين الرئيسيين لصادرات الإتحاد الأوروبي	67
09	خريطة أهم الشركاء التجاريين الرئيسيين لواردات الإتحاد الأوروبي	69
10	اللاعبون الرئيسيون في التجارة الدولية في السلع لسنة 2019	70
11	تجارة السلع خارج الإتحاد الأوروبي للفترة 2002-2019	71
12	التجارة الخارجية والبينية في السلع لدول الإتحاد الأوروبي لسنة 2019	73
13	تجارة الإتحاد الأوروبي في السلع مع الولايات المتحدة الأمريكية للفترة 2016-2020	73
14	تجارة الإتحاد الأوروبي مع الولايات المتحدة الأمريكية حسب مجموعة من المنتجات للفترة 2010-2020	74

قائمة الملاحق

الرقم	قائمة الملاحق	الصفحة
01	تأثير خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي	91
02	الهيكل السلعي لأهم المنتجات في تجارة الإتحاد الأوروبي للفترة 2002-2019	92
03	صادرات الإتحاد الأوروبي البينية حسب المنتج	93
04	واردات الإتحاد الأوروبي البينية حسب المنتج	94
05	تجارة السلع داحل وخارج الإتحاد الأوروبي	95
06	تجارة السلع والخدمات بين الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمركية للفترة 2017-2020	96

المقدمة

المقدمـــــة

عرفت الساحة الدولية في نهايـــــة القرن العشرين العديد من التغيرات في مجال العلاقات الاقتصادية، برزت من خلالها عدة مسارات وتطورات حديثـــة، ومن أهمها ظاهرة التكتلات الاقتصاديـــة الإقليميـــة ،والتوجه المتزايد لها ، قائمة على رؤية جديدة هي الإقليمية الجديدة من اجل إحداث توازن على الاقتصاد الدولي ، قائم على تحرير التجارة الدولية، وخلق شبكة واسعة من الأسواق الإقليمية والدولية.

ففي ظل مختلف تلك التطورات والتحولات المصاحبة لقيام التكتلات الاقتصادية ، ونتيجة للروابط والمصالح المشتركة التي تسعى الدول إلى تحقيقها، من اجل الحفاظ على مكاسبها والالتحام في مواجهة العالم الخارجي ، حيث يمكن معه تغليب المصالح الكلية على المصالح المحلية الضيقة وتجاوز الخلافات والمشكلات من اجل إقامة كيان اقتصادي وتعاون إقليمي وثيق بما يحقق تصريف المنتجات وازدهار التجارة الخارجية والسيطرة على الأسواق و اتساع حجم السوق ومزايا التخصص الدولي، وزيادة حجم التبادل التجاري، فتراجعت بذلك القيود الكمية وغير الكمية والحواجز والرسوم الجمركية المختلفة بغية تطوير وتحرير التجارة الخارجية بين دول أعضاء التكتل ، تزامن هذا التوجه نحو تعزيز التكتلات الاقتصاديـــة الإقليمية مع عمليـــة أخرى وهي استكمال لإطار المتعدد الإطراف لتحرير التجارة الدوليـــة من خلال GATT وإنشاء المنظمة العالميـــة للتجارة OMC سنة 1995 كبديل للاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية GATT، وذلك بسبب محدوديتها، الأمر الذي استدعى ضرورة توسيعها لتشمل ميادين جديدة في التجارة الدولية ، مثل تجارة الخدمات وحقوق الملكية الفكرية ، وبإنشاء المنظمة العالمية للتجارة يكون قد تم استكمال مؤسسات العولمة إلى جانب صندوق النقد الدولي FMI والبنك العالميIBRD .

فقد حظيت ظاهرة التكتلات الاقتصادية الإقليمية بأهمية بالغة بعد ظهور المنظمة العالمية للتجارة ففي عالم حافل بالمستجدات والمخاطر سعت الدول إلى توحيد سياستها الاقتصادية الكلية تحت لواء التكتلات الاقتصادية الإقليمية، فبداية هذا الأخير عبارة عن معاهدة تكتسي الصفة التجارية الغرض منها تسهيل عملية التبادل التجاري، ثم تطورت هذه الاتفاقيات إلى إن شكلت الوحدة الكلية والتكتل الاقتصادي الإقليمي، يعبر عن درجة من درجات التكامل الاقتصادي الذي يقوم بين مجموعة من الدول المتجانسة اقتصاديا وجغرافيا وتاريخيا و ثقافيا واجتماعيا، والتي تجمعها مجموعة من المصالح الاقتصادية المشتركة بهدف تعظيم تلك المصالح وزيادة التجارة الخارجية والتجارة البينية لتحقيق اكبر عائد ممكن من التبادل فيما بينهما، ومن ثم الوصول إلى أقصى درجة من الرفاهية الاقتصادية لشعوب تلك الدول، ويعتبر الاتحاد الأوروبي الذي بدأ باتفاقية تجارية تضم في عضويتها ثلاثة دول انتهت حاليا يضم سبعة وعشرون دولة ومن اجل تحقيق هذا الأخير لأهدافه فقد قام بتأسيس مؤسسات تتخطى صلاحيتها فوق قومية للدولة العضو، وبذلك فقد عرف العالم في 2002 ميلاد قوة اقتصادية عظمى استوفت جميع مراحل الاتحاد الاقتصادي وذلك بإصدار اليورو كعملة موحدة لدول الاتحاد الأوروبي.

كما احتل موضوع المبادلات التجارية مكانة متميزة في العلاقات الاقتصادية الدولية منذ بداية القرن التاسع عشر، إذ أنها تمثل الركيزة التي قامت عليها العلاقات الاقتصادية الدولية أثناء تطورها منذ القدم وقد ظهرت العديد من الاتجاهات المفسرة لحركة هذه الأخيرة، بدءا من نظرية النفقات المطلقة وصولا

إلى الاتجاهات الحديثة المفسرة لها، ويتم تنظيم حركة التجارة الخارجية العديد من النظم و التشريعات واللوائح التي تعرف بالسياسة التجارية وتنتهج هذه السياسة أسلوبين ، **الأول** المنادي للحرية التجارية أما **الثاني** فهو المنادي للحماية التجارية إلا إن بعد الحرب العالمية الثانية ظهر إطار دولي يعنى بتنظيم حركة التجارة الخارجية ، وهذا بعد مؤتمر هافانا سنة 1948 وهو المنظمة العالمية للتجارة ، وقد عقدت هذه الأخيرة العديد من الجولات والمؤتمرات التي تطرح وتعالج المسائل التجارية العالمية وتتوج في الأخير بالحلول ، وعليه فقد شهد العالم الاقتصادي الدولي العديد من المتغيرات والتطورات نتيجة إفرازات العولمة التي غيرت معالمه ، وخاصة في الربع الأخير من القرن العشرين، بحيث تميزت هذه الفترة بتسارع وتيرة ما يعرف بالتكتلات الاقتصادية الإقليمية في مختلف أنحاء العالم ، واعتبرت بمثابة الملاذ الأخير والحتمي لدول العالم المتقدمة والنامية على حد سواء، معربة بذلك على قدرتها في مواجهة التيار الداخلي والخارجي للازمات ، وخاصة بعد انفتاح الأسواق على بعضها البعض وتحرير التجارة الخارجية إلى جانب ذلك خضوعها لشروط المنظمة العالمية للتجارة .

يعتبر الاتحاد الأوروبي اكبر التكتلات الاقتصادية في العالم في الوقت الحاضر، وأكثرها اكتمالا من حيث مراحل التطور والنضج ، فقد تعدى هذا التكتل الاقتصادي مرحلة منطقة التجارة الحرة ، والاتحاد الجمركي والسوق المشتركة، إلى إن وصل إلى مرحلة الاتحاد الاقتصادي وهذه مرحلة متقدمة من التكامل والتكتل الاقتصادي، وان كانت صيغة التكامل الإقليمي الأوروبي تستقطب الاهتمام لتمتعها بدرجة عالية من الاعتماد المتبادل في المجالات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية ، وخاصة في مجال التجارة الخارجية للاتحاد الأوروبي .

ونظرا لزيادة حدة المنافسة والاتجاه نحو الاعتماد المتبادل أصبح الحديث يدور عن حالة من التنافس في تحرير التجارة في ظل منظمة التجارة العالمية في إطار هذه التكتلات والترتيبات الجديدة.

ومن خلال هذا الطرح وفي إطار أهداف الدراسة سنحاول الإجابة على الإشكالية التاليـــة:

1-إشكالية الدراســة:

ماهو دور التكتلات الاقتصادية الإقليمية في تحرير التجارة الخارجية ؟

وتتفرع عن الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ ماهو التكامل الاقتصادي ؟ وما هي أسباب ظهور التكتلات الاقتصادية الإقليمية الجديدة ؟
- ✓ ماهي أهم التطورات التي عرفتها التجارة الخارجية وماهي علاقتها بالتكامل الاقتصادي؟
- ✓ وماهو دور المنظمة العالمية للتجارة على تطور و تحرير التجارة الخارجية في ظل التكتلات الاقتصادية الإقليمية؟
- ✓ هل يساهم نجاح الاتحاد الأوروبي كتكتل إقتصادي رائد على العالم في تحرير التجارة الخارجية ؟

2-فرضيات الدراســة:

- التكامل الاقتصادي هو دخول مجموعة من الدول تربطها علاقات تقارب اقتصاديـــة واجتماعية و سياسية و جغرافية في اتحاد اقتصادي.
- عرفت التجارة الخارجية تطورا كبيرا في ظل المنظمة العالمية للتجارة التي تعبر عن ذلك الإطار القانوني العالمي الذي يهتم بالمسائل التجارية .
- تهدف التكتلات الاقتصادية الإقليمية إلى المزيد من تحرير التجارة الخارجية وانتهاج مسار المنظمة العالمية للتجارة
- ساهم الاتحاد الأوروبي كتكتل إقليمي في تحرير تجارته الخارجية مع انتهاج سياسة الحمائية مع باقي الدول بالرغم من الأزمات والتحديات التي تؤثر في التجارة الدولية .

3-أسباب اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب للاختيار موضوع الدراسة أهمها:

أ- أسباب ذاتية:

يدخل موضوع الدراسة في صميم تخصص الاقتصاد الدولي بالإضافة إلى الميل الشخصي والاهتمام بالبحث في المواضيع التي لها علاقة بهذا التخصص كتجربة الإتحاد الأوروبي والرغبة في التعمق فيه أكثر، وذلك لنجاح هذه التجربة على المستوى الإقليمي والعالمي.

ب-أسباب موضوعية:

بروز ظاهرة التكتلات الاقتصادية على الساحة العالمية واحتلالها للكثير من الاهتمام في أدبيات التاريخ الاقتصادي ، بالإضافة إلى ارتباطه بالتجارة الخارجية والتي بدورها تكتسي أهمية بالغة في اقتصاديات الدول ، وهي أهم المؤشرات التي يقاس بها تقدم الدول.

4-أهداف الدراسة:

يهدف البحث إلى تحقيق مايلي:

- إبراز أهمية ظاهرة التكتلات الاقتصادية الإقليمية في ظل التغيرات الراهنة في المجتمع الدولي وعصر العولمة ، وإبراز دور التكتلات في تحرير التجارة الخارجية، مع تسليط الضوء والوقوف على تجربة الاتحاد الأوروبي.

- معرفة أهم اتجاهات التجارة الخارجية في ظل الاتجاه المتزايد للتكتل الاقتصادي الإقليمي.

- دراسة تجربة الإتحاد الأوروبي وإستعراض أهم تداعياتهاعلى الساحة الدولية في مسيرة تكاملها.

5-أهمية الدراسة:

يكتسب موضوع الدراسة أهمية بالغـــة ، وذلك من خلال تزايد الحاجة لمزيد من التعاون والتكامل الدولي لتعظيم مكاسب تحرير التجارة ، ودور التكتلات الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي للدول المتقدمة أو الدول النامية .

6- منهجية الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة ، ومن اجل اختبار صحة الفرضيات المتبناة ، فقد استخدم المنهج الوصفي وهذا عند الحديث عن ظاهرة التكتلات وأسباب ودوافع ظهورها في الفصل النظري ، كما استخدم المنهج التحليلي في الحديث عن العلاقة بين التكتلات الاقتصادية والتجارة الخارجية من خلال جمع المعطيات وهذا في الفصل التطبيقي .

7- مجتمع الدراسة:

وهو ما يعرف بالحدود المكانية ، حيث الدراسة النظرية علمية، محايدة لا تخص إقليم معين أو بلد معين أما الدراسة التطبيقية خصصت للتعرف على الاتحاد الأوروبي أما فترة الدراسة والتي ركزنا على سنوات نشأة وتوسع الاتحاد الأوروبي وعلى الاعتماد على الإحصائيات التي تبرز تطور التجارة الخارجية للفترة الممتدة من 2008- 2020 إلى الوقت الراهن.

8- الدراسات السابقة:

1-عبد الوهاب رميدي : التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية - دراسة تجارب مختلفة - سنة 2007/2006، جامعة الجزائر (أطروحة دكتوراة) ، مقدمة على مستوى كلية العلوم الاقتصادية -فرع التخطيط- عالجت إشكالية البحث ضرورة التكامل الاقتصادي بالنسبة للدول النامية وهذا لتنمية اقتصاديتها ومواجهة تحديات القرن الواحد والعشرين ، حيث اظهر الباحث أسباب فشل التكتل في الدول النامية والتي أرجعها إلى سياسات الإحلال مكان الواردات وإقامة حواجز تجارية مرتفعة ، كما اظهر ضرورة التكامل لحل مشكلة التنمية في هذه الدول ، وقد توصل الباحث إلى أن معظم تجارب التكامل الاقتصادي التي أقيمت في الدول النامية باءت بالفشل نظرا لغياب آليــة التنسيق والتجانس بين السياسات الاقتصادية ، حيث كان البحث وافر المعلومات خاصة من الناحية النظرية ، بحيث تناول البحث موضوع تأثير هذه الظاهرة على التجارة الدولية بشكل نظري ومختصر ، وهذا ما يمثل نقطة التقاطع بين البحثين.

2- محمد حشماوي: الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية- سنة 2006 ، جامعة الجزائر(أطروحة دكتوراة) ، مقدمة على مستوى كلية العلوم الاقتصادية ،عالجت إشكالية البحث اتجاهات التجارة الجديدة في ظل النظام التجاري العالمي الجديد ، وما رافقه من تقسيم عالمي جديد للعمل ومن بين النتائج التي توصل إليها الباحث هو إقليمية التجارة الدولية وانحصارها في مناطق جغرافية محددة ، وهذا ما يمثل نقطة التقاطع بين البحثين ، بحيث إن دراسة الباحث لم تتناول موضوع مدى تأثير التكتلات الإقليمية على حركة التجارة الدولية إلا بشكل جزئي ومختصر جدا.

3- آسيا الوافـــي: التكتلات الاقتصادية الإقليمية وحرية التجارة الدولية في إطار المنظمة العالمية للتجارة - سنة 2007/2006، جامعة باتنة (مذكرة ماجستير)، مقدمة على مستوى مستوى كلية العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد دولي، عالجت إشكالية البحث مستقبل العلاقة بين التكتلات الاقتصادية والنظام متعدد الإطراف ومدى التفاعل والتعارض بينهما في مجال الانطلاق نحو المزيد من التحرير التجاري على مستوى العالم ،ولقد توصل الباحث إلى إن المنهج الإقليمي ما هو إلا مرحلة انتقالية تستعد فيها دول العالم لإقامة نظام تجاري عالمي متعدد الأطراف ، مادامت هذه التكتلات الإقليمية لا تخالف قوانين المنظمة العالمية للتجارة ، إلا أن موضوع الدراسة اقتصر على العلاقة بين التكتلات وحرية التجارة الدولية وهو ما يمثل نقطة التقاطع بين البحثين ، بحيث لم تتطرق الدراسة إلى تأثير هذه الظاهرة على التوزيع الجغرافي للتجارة الدولية واتجاهاتها.

4- المقال المنشور من قبل أ. علاوي محمد لحسن، الإقليمية الجديدة: المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي، منشور في مجلة الباحث ، سنة 2009-2010 ، عدد 07 ، تناول فيها موضوع تطور الإقليمية الاقتصادية ، والدوافع الكامنة وراء انتشار الإقليمية الجديدة ، ومدى تأثيرها على النظام التجاري العالمي متعدد الأطراف ، وفي الأخير توصل إلى أن الانتشار السريع للاتفاقيات التجارية الإقليمية والاتفاقيات الثنائية بين دول متقدمة ودول نامية، أدى إلى ظهور قضايا من شأنها التأثير ليس فقط على النظام التجاري العالمي بشكل سلبي ، فهناك تشدد واضح في الاتفاقيات الإقليمية في مجالات عدة كحماية حقوق الملكية الفكرية ، وقواعد المنشأ ، التفاوت في الأداء الاقتصادي ، قضايا فض النزاع ...وغيرها من العوائق.

5- عائشة خلوفي : تأثير التكتلات الاقتصادية الإقليمية على حركة التجارة الدولية - دراسة حالة الاتحاد الأوروبي - سنة 2012/2011، جامعة سطيف (أطروحة دكتوارة) ، مقدمة على مستوى كلية العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد دولي، عالجت إشكاليـة البحث مدى تأثير التكتلات الاقتصادية الإقليمية على حركة التجارة الدولية ، وتهدف هذه الدراسة معرفة أهم اتجاهات التجارة الدولية في ظل الاتجاه المتزايد للتكتل الاقتصادي الإقليمي ، وإبراز مدى تأثير تكتلات الدول النامية على التجارة الدولية مقارنة بتكتلات الدول المتقدمة، فكان التركيز منصب حول التكتلات القوية وبشكل خاص فقد كان التركيز على الاتحاد الأوروبي كدراسة حالة وهذا يمثل نقطة التقاطع بين البحثين ، بحيث إن الدراسة عالجت واقع التجارة الدولية للاتحاد الأوروبي للفترة الزمنية والمتمثلة في الفترة (1958-2010).

6- المقال المنشور من قبل د. طالم صالح، التكتلات الاقتصادية الاقليمية وانعكاساتها على بعض مؤشرات الاداء الاقتصادي الكلي، قراءة في واقع تجربة الاتحاد الأوروبي ، مجلة المعيار، العدد السادس عشر ، ديسمبر 2016 ، المركز الجامعي تيسمسيلت، تناول فيها موضوع انتشار التكتلات الاقتصادية الإقليمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، تحت أشكال متعددة وجهود مختلفة، وتم التركيز على الآثار التي تحدثها ظاهرة التكتلات الاقتصادية على الدول الأعضاء وغير الأعضاء فيها، كما جاءت هذه الدراسة لبحث الأسس النظرية ومناقشة الأدلة الميدانية لمختلف الآثار التي تحدثها هذه الظاهرة على مختلف الدول الأعضاء وغير الأعضاء ، فاقتصرت الدراسة علة نموذج الاتحاد الأوروبي كتجربة رائدة، وفي الأخير وعلى المستوى الميداني فمعظم الدراسات تشير إلى أن عملية التوسع الأخيرة للاتحاد الأوروبي نحو بلدان أوروبا الشرقية والوسطى سوف تمثل رهانا ذو نتائج ايجابية وسلبية لمجموعة الخمسة عشر والدول المنظمة حديثا على حد سواء.

7- فيروز سلطاني: تحرير التجارة الدولية بين الاتفاقات التجارية الإقليمية ومتعددة الأطراف - دراسة حالة الاتحاد الأوروبي والمنظمة العالمية للتجارة سنة 2018/2017- جامعة بسكرة (أطروحة دكتوراة) ، مقدمة على مستوى كلية العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد دولي ، عالجت إشكالية البحث دور الاتفاقات التجارية متعددة الأطراف في تحرير التجارة الدولية ، وتم التطرق لانعكاسات قيام الاتحاد الأوروبي على التجارة البينية والدولية وعلاقة الاتحاد الأوروبي بمنظمة العالمية للتجارة، وأخيرا تأثير الاتحاد الأوروبي على اتجاه التجارة زمن الأزمات، وفي هذه الدراسة تم التركيز على تحرير التجارة في ظل منظمة العالمية للتجارة، أما نقطة التقاطع كانت الاتحاد الأوروبي كدراسة حالة.

8- المقال المنشور من قبل د. سليم موالدي ، التوجه نحو الإقليمية والنظام المتعدد الأطراف ، أي دور لأحكام منظمة التجارة العالمية في تنظيم التجارة الدولية، منشور في مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال -المجلد-4-العدد 06/جانفي 2018 وتهدف هذه الورقة البحثية إلى توضيح اثر اتفاقيات التكامل الإقليمي على التحرير التجاري المتعدد الأطراف ، كما تهدف هذه الدراسة إلى توضيح مختلف الآراء التي حاولت تفسير العلاقة التي تربط الإقليمية بالنظام المتعدد الأطراف خاصة في السنوات الأخيرة ، كما تم معالجة أهمية التجارة البينية في إطار اتفاقيات التكامل الإقليمي ، وفي الأخير توصلت الدراسة إلى إبراز اثر الإقليمية على النظام المتعدد الأطراف بين من يرى أن الإقليمية تشكل أحجار عثرة في طرق التحرير المتعدد الأطراف ، وهناك من يرى في الإقليمية أحجار بناء تساعد على نمو التجارة الدولية وزيادة تحرير المتعدد الأطراف في ظل قواعد المنظمة العالمية للتجارة.

10- هيكل الدراسة:

لقد قمنا بتقسيم دراستنا هذه إلى فصلين تخللتها العديد من العناصر الفرعية التي تصب في صلب الموضوع كما يلي :

⇦ الفصل الأول: الإطار النظري للتكتلات الاقتصادية الإقليمية والتجارة الخارجية

والذي تناولنا فيه الإطار النظري للتكتلات الاقتصادية مقسما إلى ثلاث مباحث وذلك بدراسة ماهية التكتلات ودوافع قيامها وأشكالها واهم نماذج التكتلات الاقتصادية في العالم في المبحث الأول وتناولنا في المبحث الثاني الإطار المفاهيمي للتجارة الخارجية وذلك بتناول مفهوم وأهمية التجارة الخارجية والنظريات المفسرة للتجارة، أما المبحث الثالث فت فيه تسليط الضوء على حركة التجارة الخارجية في إطار التكتلات الاقتصادية وهذا بالتعريف بالمنظمة التجارة العالمية وإبراز دورها وعلاقتها بالتكتلات الاقتصادية عن طريق قواعد منظمة وتحديد أثار ومشاكل التكتلات الاقتصادية على التجارة الخارجية.

⇦ الفصل الثاني : دور الاتحاد الأوروبي في تحرير التجارة الخارجية

والذي تناولنا فيه الجزء التطبيقي وكدراسة حالة الاتحاد الأوروبي ، حيث قسم إلى ثلاث مباحث ، المبحث الأول تناول التعريف ونشأة الاتحاد الأوروبي والتحديات ورهاناته وفي المبحث الثاني تم تناول واقع التجارة الخارجية للاتحاد الأوروبي وهذا بالتعريف بسياسة التجارة للاتحاد الأوروبي وتأثير الديون السيادية وخروج بريطانيا على التجارة الخارجية وفي الأخير تناولنا نماذج للمبادلات الخارجية للاتحاد الأوروبي وتم التركيز على تجارة الأوروبية الأمريكية ومع الصين والشراكة الاوورومتوسطية في المبحث

الثالث، وختمت الدراسة بمجموعة من النتائج والمقترحات كخاتمة عامة والتي شملت آفاق للبحث الحالي قد تكون نقطة انطلاق لبحوث ودراسات أخرى تكون أكثر دقة وعمقا وإفادة.

11-صعوبات الدراسة:

- تشعب الموضوع وعدم إمكانية حصره في خطة بحثية واحدة.

- التضارب الموجود في الإحصاءات والبيانات بين مختلف التقارير الصادرة عن المنظمات الدولية الأوروبية.

الفصل الأول

الإطار النظري للتكتلات الاقتصادية الإقليمية والتجارة الخارجية

تمهيـــد:

لقد تميز الربع الأخير من القرن العشرين بتسارع وتيرة إنشاء تكتلات إقليمية في مختلف أنحاء العالم، حيث أصبح التكتل الاقتصادي الهدف الذي تسعى إلى تحقيقه الدول الكبرى قبل الصغرى والدول المتقدمة والدول النامية ، وذلك لكونه الوسيلة الوحيدة التي تساعد الدول على إثبات وجودها في علم حافل بالمستجدات و المخاطر التي هي اكبر بكثير من إن تتحملها دولة واحدة بمفردها . هذا ما استدعى دخول هاتـــه الدول في تكتلات اقتصادية إقليمية لحماية نفسها وكذا ضمان بقائها في الساحة الدولية، أدى هذا الواقع الاقتصادي الدولي وما أفرزه من الحاجة إلى مواجهة المشكلات الاقتصادية المعاصرة بالتكتلات الاقتصادية الدولية، إلى الانتفاع من المزايا والعوائد التي يمكن إن يتيحها التكتل الاقتصادي ، كل هذا جعل الفكر الاقتصادي يهتم بمدلول هذا التكتل من حيث المفهوم والإطار النظري الذي يرتكز عليه رغم الاختلاف القائم بين الباحثين الاقتصاديين المهتمين بشؤون هذا الفرع من الدراسات الاقتصادية التي تعود إلى الاختلاف في المنطلقات وأدبيات المدارس الفكرية ونتائج الظروف السائدة ، بين ما كان عليه التكتل الاقتصادي في فترة الستينات من القرن الماضي، وما أصبح عليه فيما بعد متخذا منهجا جديدا أو ما يعرف بالإقليمية الجديدة.

في ظل ما سبق قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية وهـــي:

المبحث الأول: ماهـــية التكتلات الاقتصاديـــة الإقليميـــة

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للتجارة الخارجية

المبحث الثالث: حركة التجارة الخارجية في إطار التكتلات الاقتصادية

المبحث الأول: ماهـــية التكتلات الاقتصاديـــة الإقليميـــــة

لقد أخذت فكـرة التكامل تظهر بوضوح بعد الحرب العالميـــــة الثانيـــة ، كنتيجة لما يعيشـــه العالم من تحولات مست جانب العلاقات الاقتصادية الدولية ، وما ترتب عنها من إعادة توزيع للأدوار والمواقع النسبية للدول ، ومع تنامي التوجه نحو سياسات التكامل أصبحت هذه الظاهرة سمة أساسية من سمات النظام الاقتصادي المعولم ، ومن خلال هذا المبحث والذي يحتوي على ثلاثة مطالب سيتم التطرق إلى مفهوم التكتلات الاقتصادية التقليدية والحديثة في المطلب التكتلات الاقتصادية التقليدية والحديثة وفي المطلب الثاني خصائص وأهداف التكتلات الاقتصادية ودوافع قيامها ثم نماذج التكتلات الاقتصادية الإقليمية في المطلب الثالث.

المطلب الأول:مفاهيم حول التكتلات الاقتصادية

يحظى موضوع التكامل الاقتصادي ، باهتمام كبير من قبل العلوم ، كعلم السياسة وعلم الاجتماع وعلم الاقتصاد على وجه الخصوص ، إذ يدرس هذا الأخير موضوع التكامل من ناحية التجمعات والتكتلات الاقتصادية الإقليمية ، والعلاقات الاقتصادية الدولية وقبل التطرق إلى مفهوم التكتلات الاقتصادية سوف نتطرق إلى نشأتها.

الفرع الأول: نشـــأة التكتلات الاقتصادية

إن ظاهرة التكتلات الاقتصادية ليست بالظاهرة الجديدة إلا أن ظهورها كتجربة اقتصادية كانت بعد الحرب العالمية الثانية حيث اتخذت مجموعة من الدول سواء كانت متقدمة أو نامية رأسمالية أو اشتراكية ، وهذا لمواجهة مختلف التحولات التي شهدها العالم في تلك الفترة ، فظهرت هذه التكتلات كنتيجة للقيود المفروضة في تلك الفترة .

وقد كانت قارة أوروبا أول من ساهم في نشأة هاته التكتلات وذلك بحكم ما تعرضت له هاته البلدان من أزمات وخسائر على جميع الأصعدة جراء الحرب العالمية الثانية ، أدركت هذه الدول بأنه لابد من تكتلها من جميع النواحي لإعادة بناء اقتصادياتها ومواجهة السيطرة المفروضة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي ، ومواكبة مختلف التطورات الكبيرة وخاصة التكنولوجية ، من هنا تكتلت دول أوروبا الغربية في شكل سوق مشتركـــــة سنة 1957 ، ثم توالت مرحلـــــة التقدم حتى وصلت أوروبا إلى تحقيق الاتحاد النقدي ونشـــأة العملـــة الموحدة سنة 1999 ، فكانت هذه الأخيرة صورة مثلى للعديد من الاقتصاديين و السياسيين الذين اعتبروها نموذجا يقتدى به، بعدها نشأة منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية والسوق المشتركة لدول أمريكا اللاتينية ، وعمدت دول أوربا الشرقية على إنشاء منظمة الكوميكون ، أما في المنطقة العربية تم إنشاء مجلس التعاون الخليجي ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ،أما في أسيا فتم إنشاء تكتل رابطة دول جنوب شرق أسيا ، كما نشأت أيضا اتفاقات إقليمية في القارة الإفريقية أبرزها السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا .

إذن من فمفهوم التكتلات الاقتصادية نشأ وتطور في ظل البلدان الصناعية وأصبح ينظر إلى هذه التكتلات على أنها ضرورة ملحة خاصة في مرحلة تطور القوى الكبرى (حسين، 1998، صفحة 144).

الفرع الثاني: تعريف التكامل والتكتلات الاقتصادية الإقليمية

أولا: الإقليم والإقليمية

قبل التطرق إلى مختلف التعاريف المتعلقة بالتكتل الاقتصادي من المهم إعطاء تعريف لمصطلحي الإقليم والإقليمية ، الأول يقصد به - عدد محدد من الدول المتجاورة ببعضها البعض في حيز جغرافي مع درجة من الترابط

كما أشار إلى ذلك joseph nye (figuiere, 2007, p. 895)

أما الثاني فيعرف على أنه: مجموعة الدول التي تربط بينهما مجموعة من العلاقات سواء الاقتصادية أو السياسية أو التاريخية.

ثانيا:التكامل الاقتصادي

هناك اختلاف كبير بين الاقتصاديين حول تحديد مصطلح التكامل الاقتصادي ، فالبعض منهم استخدم مصطلح الاندماج والبعض الأخر استخدم مصطلح التكتل والعض استخدم مصطلح التعاون ، ويرجع هذا الاختلاف بوجه عام الى نظرة هؤلاء الاقتصاديين حول التكامل المقترح بين مجموعة بين الدول ، هل هو في شكل اتفاقية ثنائية أو تعاون بين دولتين أو في شكل تكامل إقليمي من اجل إنشاء كتلة اقتصادية .

لهذا يثير التكامل الاقتصادي جدلا واسعا بين جمهور الاقتصاديين فهناك من يرى إن التكامل الاقتصادي بطبيعته إقليمي ولذلك فهم يفضلون استخدام مصطلح التكامل الاقتصادي الإقليمي Regional Economic Integration ، وهناك من يرى إن التكامل عبارة عن عملية يقصد بها تمييز مصالح مجموعة معينة من الدول وتغليبها على مجموعة مصالح دول اخرى ، ولذلك فهم يستخدمون مصطلح

التكتل الاقتصادي Economic Block أو التجمع الإقليمي Regional Grouping (عبد المجيد، 2013، صفحة 110)

أما مصطلح المجتمع الاقتصادي Economic Community يستخدم للإشارة على نطاق واسع إلى التجمعات التي بالاضافة إلى تشغيل اتحاد جمركي أو سوق مشتركة تحاول تنسيق أو دمج مجموعة من السياسات الاقتصادية الأخرى.

نحاول تقديم بعض التعريفات الخاصة بمصطلح التكامل الاقتصادي التي أوردها مجموعة من رواد الفكر الاقتصادي وهي في مايلي :

1- تعريف *بيلا بلاسا* (Bella Ballassa) هو مفكر مجري صاحب نظرية التكامل الاقتصادي 1961

من أوائل الاقتصاديين الذين تعرضو لموضوع التكامل الاقتصادي على انه **عملية وحالة** ، فبوصفه **عملية** rocess فانه يشمل الإجراءات والتدابير التي تؤدي إلى إلغاء التمييز بين الوحدات المنتمية إلى

دول قومية مختلفة، وإذا نظرنا إليه على انه **حالة** State فانه في الإمكان إن تتمثل في انتفاء مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات القومية (السبتي و علوي، 2019، صفحة 33)

2- تعريف الاقتصادي *فريتز ماخلوب *(f -Machlup)

يرى أن التعريف الأكثر ملائمة لهذا المصطلح ينصرف إلى أن فكرة التكامل الاقتصادي التام تنطوي على الإفادة الفعلية من كل الفرص التي يتبعها التقسيم الكفء للعمل ، وهنا يناقش ماخلوب التعريف الذي يصدق على مفهوم التكامل الاقتصادي ، فيضيف انه في نطاق أية منطقة تكاملية يتم استخدام عوامل الإنتاج والسلع كما يتم تبادلها بالدرجة الأولى على أساس حساب الكفاءة الاقتصادية البحتة وبصفـــة أكثر تحديدا دون تمييز وتحيز متعلقين بالمكان الجغرافـــي الذي نشأت فيه هذه السلعة.(مرجع سابق،ص 34)

3- تعريف الاقتصادي الهولندي* جان تنبرجين * (J-Tenbergen)

يميز بين نوعين التكامل الاقتصادي ، التكامل السلبي الذي يتطلب إلغاء كل صور التمييز التجاري ، وكل القيود والعراقيل الموضوعة أمام حرية انتقال عوامل الإنتاج ، وحرية التدفقات الاقتصادية ، أما النوع الثاني فطلق عليه اسم التكامل الايجابي ، الذي يهتم بتغيير الأدوات والمؤسسات الموجودة وتعويضها بأدوات ومؤسسات جديدة من اجل ضمان فعالية آليات السوق . (السبتي و علوي، 2019، صفحة 34)

4- تعريف الاقتصادي *بيندر* (John pinder)

يرى أن التكامل الايجابي يعني الاتفاق على السياسات التي تؤدي إلى تحقيق أهداف اقتصادية أخرى للدول الأعضاء أما النوعين السابقين اللذان أشار إليهما * **تنبرجن** * يندرجان ضمن التكامل السلبي .

5- تعريف * ميردال* (Merdall)

يرى إن مفهوم التكامل يشمل العمل على زيادة الكفاءة الإنتاجية ضمن الكتلة الاقتصادية المشكلة ، وذلك بإعطاء الفرص الاقتصادية المتساوية لكل أعضاء هذا التكتل بغض النظر عن سياستهم وتوجيهاتهم (خواجكية، 1972، صفحة 30)

6- تعريف *محمد محمود الامام*

إن التكامل الاقتصادي يعني إيجاد أحسن إطار ممكن للعلاقات الاقتصادية الدولية والسعي لإزالة العوائق أمام التعاون الاقتصادي بين الدول لتحقيق الاندماج بين العديد من الوحدات الاقتصادية لدولتين اثنتين فأكثر (المخادمي، 2009، صفحة 24) .

7- تعريف المنظمة العالمية للتجارة:

هو مختلف الإجراءات التي اتخذتها حكومات الدول ، من اجل تحرير وتسهيل التجارة على المستوى الإقليمي ، عن طريق إما منطقة التجارة الحرة آو الاتحاد الجمركي. (www.wto.org.)

ثالثا: تعريف التكتلات الاقتصادية:

يعرف التكتل بأنه تجمع عديد من الدول التي تجمعها روابط خاصة بالجوار الجغرافي أو التماثل الكبير في الظروف الاقتصادية أو الانتماء الحضاري المشترك ، هذا التجمع يكون في إطار معين قد يكون اتحادا جمركيا أو منطقة تجارة حرة (العيساوي، 2004، صفحة 45).

فيعرف أيضا على انه يعبر عن درجة معينة من درجات التكامل الاقتصادي الذي يقوم بين مجموعة من الدول المتجانسة اقتصاديا وجغرافيا وتاريخيا وثقافيا واجتماعيا والتي تجمعها مجموعة من المصالح الاقتصادية المشتركة ، بهدف تعظيم تلك المصالح وزيادة التجارة الدولية البينية لتحقيق اكبر عائد ممكن ، ثم الوصول إلى أقصى درجة من الرفاهية الاقتصادية لشعوب تلك الدول (عبداللاوي، 2014-2015، صفحة 21).

كما يمكن تعريف التكتل الاقتصادي بأنه : ذو درجة عالية من كثافة الاعتماد المتبادل وتقسيم العمل الإقليمي في مجالات الاستثمار والتجارة وأنواع التبادل الأخرى وبهذا المعنى يمكن النظر للتكتلات على أنها عولمة جزئية تقوم في إطار العولمة الشاملة (الهدف منها هو تحقيق التعاون الاقتصادي من خلال تحقيق التمييز بين الوحدات الاقتصادية مع الحفاظ على سماتها الخاصة ، على خلاف التكتل الذي يهدف إلى إزالة كافة أشكال التمييز بينها لخلق كيان اقتصادي جديد ، فان التكتل بمفهومه الحديث يفترض اقامة علاقات متكافئة لصالح الأطراف المساهمة (السبتي و علوي، 2019، صفحة 36).

الفرع الثالث: أهمية وخصائص التكتلات الاقتصادية

أولا: أهمية التكتلات الاقتصادية

تعكس التكتلات الاقتصادية درجة عالية من كثافة الاعتماد المتبادل وتقسيم العمل الإقليمي في محاولات الاستثمار والتجارة وبهذا المعنى يمكن النظر للتكتلات على إنها عولمة جزئية تقوم في إطار العولمة الشاملة، وفي نفس الوقت هي جدار لمواجهة نمط العولمة السائد ، أو فصل من نضال المقاومة ضد العولمة ، أو وسيلة تتبعها الدول المختلفة بهدف الموائمة مع مشكلات التكامل ا الكوني الذي تدفع أليه العولمة.

تأتي أهمية التكتلات الاقتصادية كونها تشكل بكل صورها وأشكالها حوالي 75% من دول العالم و 80% من سكانه وتسيطر على أكثر من 85 % من تجارته، وبالتالي تعكس مدى الآثار التي تحملها التكتلات الاقتصادية على الاقتصاد العالمي ,

وتتجلى أهمية التكامل الاقتصادي فيما يلي (محمد، 2018، الصفحات 65-66):

1- إن التكامل يؤدي إلى إلغاء القيود على حركة السلع و الأشخاص ورؤوس الأموال فيما بين الدول مع قيامه بالتنسيق بين سياستها الاقتصادية لإزالة التمييز الذي ربما يكون راجعا إلى الاختلافات في تلك السياسات .

2- إن التكامل يعجل التنمية الاقتصادية ويرفع من مستوى معيشة السكان في الدول الأعضاء حتى ولو

تطلب ذلك خلق وحدة اقتصادية و سياسية تجارتها الخارجية بمثابة تجارة داخلية بين أجزاء الاقتصاد الموحد.

3- يؤدي التكامل الاقتصادي إلى القضاء على التمييز القائم بين الاقتصاديات القومية.

4- يؤدي التكامل الاقتصادي إلى زيادة معدلات الاستثمار الذي هو محرك أساسي للتنمية.

5- إن التكامل الاقتصادي ضرورة حتمية لا يمكن التفكير في تنمية اقتصادية في الدولة المتخلفة دونها حتى وان كان هناك اختلاف في نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

6- يساهم التكامل الاقتصادي في زيادة معدلات التبادل التجاري في الدول الأعضاء، كما يؤدي إلى زيادة القوة التفاوضية لأنه كلما زاد عدد الأعضاء كلما كانت هناك قوة تفاوضية أفضل مع الدول الأخرى ومن ثم حجم تجارتها مع العالم الخارجي ستكون في وضع أفضل ، أي أن التكامل الاقتصادي يحسن من معدل التبادل.

7- تثير جميع أنواع التكامل الاقتصادي الدولي الاهتمام لأنها تعمل على تعزيز التجارة وتقييدها في نفس الوقت ، يتم تحرير التجارة بين الدول الأعضاء ولو جزئيا ، بينما يتم تقييدها مع الدول غير الأعضاء نظرا لوجود حواجز مختلفة بين الدول المتكتلة وبقية العالم ، بالنسبة لهذه الأسس فان تحليل التكامل الاقتصادي الدولي صعب ومعقد ومتضارب .

ثانيا : خصائص التكتلات الاقتصادية

تتميز التكتلات بمجموعة من الخصائص من أهمها مايلي (السبتي و علوي، 2019، الصفحات 39-40):

- هذه التكتلات هي تكتلات قارية بمعنى أنها تنشأ داخل قارة معينة مثل التكتل الاقتصادي الأوروبي في قارة أوروبا.
- هذه التكتلات تنقسم إلى مجموعة تكتلات من دول متقدمة ونامية ، وهناك تكتلات هي خليط بين الدول المتقدمة والنامية.
- كل تكتل اقتصادي يتبنى إستراتيجية معينة تجاه باقي التكتلات الأخرى، فالتكتل الاقتصادي الأوروبي هو تكتل ذو إستراتيجية هجومية حيث يسعى إلى إقامة علاقات بينه وبين دول البحر الأبيض المتوسط ، بينما التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية NAFTA له إستراتيجية دفاعية هجومية حيث قام على أساس مواجهة التكتل الاقتصادي الأوروبي (الاتحاد الأوروبي) بينما يسعى إلى ضم دول أمريكا اللاتينية بهدف إقامة التكتل الاقتصادي للأمريكتين .
- تتصف التكتلات الاقتصادية بحجومها الضخمة من حيث مواردها وإنتاجها ، واتساع أسواقها الاستهلاكية والإنتاجية وتنوع هياكلها الاقتصادية ، ومواردها وكثافة حجم سكانها.
- حرية تنقل السلع والخدمات والأشخاص ورؤوس الأموال والاستثمار بين الدول المتكتلة.
- المنافسة الحرة بين الدول المتكتلة في المنطقة التكاملية ولها سياسة تجارية موحدة تجاه الدول الأخرى

خارج نطاق التكتل .

- ارتفاع نسبة التجارة البينية في مجمل تجارتها الخارجية ، وهذا ما يجعلها تخفض من التبعية الاقتصادية أو تكون لها درجة عالية من الاستقلالية الاقتصادية بالنسبة للدول الخارجة عن المنطقة التكاملية هذا ما يؤدي إلى الارتباط بين الدول المتكتلة من خلال تشابك اقتصاديتها وأسواقها.

- قوتها في التفاوض على المستوى الدولي هذا للدفاع عن مصالحها ضد التكتلات الاقتصادية الأخرى ومن ثم تكون الدول التي تنتمي إلى التكتل في موقع أفضل من ناحية المساومة أو التفاوض مهما كان شكله .

- توفير مزايا ومكاسب تعجز دولة منفردة عن تحقيقها

- الاستفادة من رؤوس الأموال والأيدي العاملة الماهرة والاستغلال الأمثل للمواد المتاحة في منطقة التكامل.

- تحيق نمو اقتصادي مستمر وتحسين مناخ الاستثمار وزيادة المنافسة الناتجة عن فتح الأسواق.

المطلب الثاني: شروط التكامل الاقتصادي وأهداف ودوافع قيام التكتلات الاقتصادية

الفرع الأول: شروط التكامل الاقتصادي

أكدت الدراسات لمختلف التجارب التكاملية الاقتصادية إن نجاح هذه الأخيرة يتوقف على مجموعة من الشروط لتجنب فشل محاولاتها، وهذه الشروط ليست سهلة التحقيق بل هي صعبة ومعقدة جدا ويقضي الأمر أن تمتد عملية التكامل الاقتصادي على فترة زمنية معقولة تقسم إلى مراحل متعاقبة تسمح كل منها بتصور وتطبيق حلول للمشاكل التي تعترض التكامل خلالها وهي شروط اقتصاديـــــة وشروط سياسيـــــة (يحي، 2013، صفحة 15)

ومن أهم هذه الشروط نذكر مايلي (دودين و يوسف كافي، 2019، الصفحات 48-51):

1- التقارب الجغرافي:

يعتبر من أهم الشروط الأساسية لنجاح التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول التي تصبو إلى تشكيل كتلة اقتصادية ، وهذا لتسهيل انتقال السلع والخدمات والعمالة داخل المنطقة التكاملية ، كما يخفض من تكاليف النقل ، لذلك فان التقارب الجغرافي يعد من دعامات التكامل بين الدولة لسهولة الاتصال بينهما واتساع نطاق تبادلها التجاري وتيسير انتقال عناصر الإنتاج بالرغم من تقدم وسائل النقل والمواصلات بين الدول المتكاملة في وقت الراهن، إلا أن التقارب الجغرافي له أهمية كبيرة في التكامل وليس شرطا ضروريا.

2- الإرادة السياسية :

تعد من العناصر الهامة والأساسية لما لها من وزن كبير لكونها احد الشروط قيام التجمعات الاقتصادية ، فغياب الإرادة السياسية من أهم أسباب فشل التكامل الاقتصادي ، فهي ركن أساسي ولازم لقيام تجمع

تكاملي ناجح ، عندما يقف القرار السياسي موقفا غير موات للتكامل ، فلذلك فلا مناص من الإقرار بان الإرادة السياسية تمثل ركن أساسي ولازم لقيام عملية التكامل الجماعي ف، فيلزم على كل من الأعضاء في التكتل الاقتصادي سيحافظ على التزاماته بأمانة .

3- وجود العجز والفائض:

لابد من توفر في أي دولة ما إن أرادت الانضمام إلى كتلة اقتصادية ، العجز والفائض في اقتصادياتها مع التناسب والتناظر في سد العجز والتخلص من الفائض بين الدول المتكاملة ، ومنه نستنتج أن العلاقات التكاملية هي عملية اخذ وعطاء في آن واحد ، كما هو الشأن في حالة المقايضة قبل ظهور النقود كوسيط في المبادلة بين الأفراد .وهنا تجدر الإشارة إلى انه رغم وجود الكثير من الدول التي تعرف حالة النقص والفائض فيما بين اقتصادياتها ، إلا أنها لم تنجح في إقامة التكامل فيما بينها.

4- تجانس الاقتصاديات القابلة للتكامل:

يجب أن يكون التكامل بين اقتصاديات ذات هياكل متجانسة ومتماثلة وقابلة للتكامل ، وتكامل هذه الاقتصاديات يعني خلق فضاء حقيقي متضامن من حيث لا وجود للاختلافات الاقتصادية بين الدول الأعضاء ، وإلا سيسيطر اقتصاد بلد ما على اقتصاديات الدول الأخرى ، وفي هذه الحالة تتشكل وحدة اقتصادية مسيطرة ، كما كان الحال مع مجلس التعاون الاقتصادي المتبادل (الكوميكون)، حيث سيطر الاتحاد السوفيتي في المجال الاقتصادي والسياسي على الدول الأعضاء، وعليه كما كان المستوى متقاربا كان التكامل سهلا وأكثر عدالة في توزيع المنافع ، والعكس إذا كان التباين كبيرا فإن تحقيق التكامل صعبا واقل نفعا .

5- توفر وسائل النقل والاتصال:

عند عدم توفر الهياكل القاعدية والبنية التحتية وخاصة وسائل النقل والاتصال بين الدول المتكاملة اقتصاديا ، فانه يحد من إمكانية التوسع التجاري والتخصص الإنتاجي بينهم ، كما يصعب تسويق المنتجات وقيام الصناعات الكبرى وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف النقل بين هذه الدول أي اتساع المسافات الاقتصادية، إذ يعتبر هذا الشرط حلقة هامة تربط الأقطار بعضها البعض، وكذلك ربط الدول الأخرى بها.

6- ***تناسب سياسات القيم الاجتماعية والثقافية:***

إن اختلاف العادات والتقاليد والقيم والدوافع الاجتماعية بين الدول المتكاملة يمكن إن يعيق عملية التكامل إلى حد كبير، فكلما كانت الروابط الثقافية والاجتماعية قوية كالدين والتاريخ والحضارة ، وتقارب الثقافة واللغة والمستوى التعليمي والصحي ،كلما كان ذلك محفزا كبير لقيام تجمع تكاملي متناسق ،فكلما كانت المجتمعات متقاربة ومتماثلة كلما كانت نسبة النجاح في التكامل مرتفعة .

7- تنسيق السياسات الاقتصادية القومية:

يعد تنسيق السياسات الاقتصادية فيما بين الدول المتكاملة شرطا ضروريا لزيادة المبادلات داخل المنطقة التكاملية ، وخاصة فيما يتعلق بالتنسيق بين السياسات الجمركية والتجارية والنقدية والضريبية ،

كما إن حرية انتقال السلع بين مختلف الدول التي تنظم في تكامل اقتصادي لا تكفي لضمان تنسيق السياسات الاقتصادية، فلا بد من توفر جميع الشروط التي تسمح للمنتج بالعمل والمنافسة في ظروف طبيعية وهذا التنسيق ينبغي إن يتناول شؤون التعريفة الجمركية ، والسياسة التجارية تجاه الدول الواقعة خارج المنطقة وشؤون الأوضاع الاجتماعية وسياسة الاستثمار ، ولا بد من مفاوضات طويلة يتطلبها تنسيق التشريعات والسياسية الاقتصادية.

الفرع الثاني:أهداف التكتلات الاقتصادية

هناك العديد من الأهداف وراء إقامة تكامل اقتصادي بين الدول من بينها (شنيني، 2011، صفحة 50):

1- الرغبة في مساعـدة دول الجوار للوصول إلى الاستقرار والرفاهيــة وذلك لعدة أسباب من بينها أسباب إنسانيــة (القضاء على فتيل الحروب قبل اشتعالها).

2- تحسين القدرات التنافسية في الأسواق العالمية وهذا كما جاءت به اغلب الاتفاقيات الإقليمية بين الدول (مناطق التجارة الحرة) ومن بينها اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية.

3- تحسين اقتصاد الدول بتشجيع الاستثمار وفرص الإنتاج وتوسيع التجارة العالمية ودعم التعاون الدولي.

4- رغبة الحكومات في المحافظة على سيادتها بالتعاون مع دول أخرى في تكتلات اقتصادية ، حيث غالبية الدول الصغيرة لا يمكنها تحقيق الاكتفاء الذاتي .

5- يعتبر تشجيع الاستثمار وتحفيزه من بين أهم الأهداف السائدة في اتفاقيات التكامل الاقتصادي.

6- إذا كان التكامل الاقتصادي يدعم الاستثمار ويحفزه فلا بد إن يصاحب ذلك تأثير جيد على النمو بحيث نظرية النمو الحديث ترتكز على دور المعرفة في تحسين الإنتاجية والنمو بنقلها من دولة إلى دولة أخرى من خلال الاحتكاك الدولي والتجارة .

7- تنمية بعض الصناعات التي لا يمكن تطويرها دون وجود سوق إقليمي محمي في ظل التكامل (الصناعات الإقليمية الناشئة).

8-تعظيم الرفاهية ، ومن هنا عرف *باريتو* الوضع الأمثل بالنسبة للرفاهية بأنه " ذلك الوضع الذي لا يمكن التحرك منه إلى وضع آخر فيصبح فيه الفرد في النظام الاقتصادي أحسن حالا من ذي قبل (حسين، 1998، صفحة 22) .

وخلاصــة القول إن التكامل الاقتصادي لا يعتبر هدفا في حد ذاتــه ، بل أداة أو وسيلة لدفع عملية التنمية الاقتصاديـــــة في هذه الدول، لكن ينبغي الإشارة إن الاعتماد على مجرد إلغاء القيود على حركات السلع وعناصر الإنتاج بين الدول ليس هو الأسلوب الملائم للتكامل لتحقيق التنمية، بل إن التكامل التنموي يتطلب قيام استثمارات وتنسيق السياسات وتشابك المصالح بين مختلف الدول.

الفرع الثالث:دوافع قيام التكتلات الاقتصادية

إن دوافع التكامل الاقتصادي تتمثل بالمزايا والمنافع التي يمكن إن تعود على الدول المتكاملة بعد تكاملها

مقارنة بما كانت تحصل عليه من مزايا ومنافع قبل تحقق مثل هذا التكامل ، ذلك انه إذا كانت هناك حصيلة صافية من الزيادة في هذه المزايا والمنافع كلما كان الدافع إلى تحقيق التكامل الاقتصادي اكبر ومما لاشك فيه إن للتكامل مزايا ومنافع اجتماعية وسياسية وغيرها ، تتمثل فيما يمكن ان يحصل من تطوير اجتماعي وثقافي في مجرى عملية التكامل ، وفي زيادة القوة السياسية للدول من خلال تكاملها ، وان ابرز المزايا والمنافع التي تتحقق من جراء التكامل يمكن الإشارة إلى أنها تكاد تكون ذات مزايا ومنافع التي تتحقق للدول عندما تتاح لها حرية تقتصر على الدول المتكاملة دون العالم الخارجي، وهذه المزايا والمنافع يمكن أن تكون في جانبها الاقتصادي كما يأتي:

1- اتساع حجم السوق: يصبح بإمكان كل بلد توجيه إنتاجه إلى السوق الموسعة لبلدان التكامل عوض توجيهها إلى السوق المحلية فقط ،

وهذا ما يؤدي إلى نمو حافز التوسع في إنتاج المشروعات بسبب توفر الطلب وبالتالي زيادة استخدام الطاقات والموارد الإنتاجية ، الأمر الذي يحقق الوفورات الإنتاجية وبكميات كبيرة ، وتزداد المنافسة بين المشاريع الإنتاجية ، وتنخفض الأسعار، وترتفع جودة المنتوجات ، وربما تتجه هذه المشروعات إلى عمليات تصدير منتجاتها بعدما يشبع سوق التكامل .

2- تطوير القاعدة التكنولوجية: التعامل بين مجموعة بلدان في إطار التكامل الاقتصادي يجعل الاستفادة من القدرات التكنولوجية لبلد سهلة بالنسبة لبلدان الاتحاد الأخرى ، ويساهم في إقامة قاعدة تكنولوجية ذاتية قادرة للاستجابة على المتطلبات المحلية ، وبالتالي تتطور وتنمو القدرة على الاستخدام والنمو اعتمادا على هذه القاعدة التكنولوجية المحلية .

3- زيادة القدرة من الحماية للاقتصاد: يساهم التكامل بتوفير درجة عالية من الحماية للاقتصاد لدى البلدان المتكاملة أمام الشركات العملاقة والتكتلات الاقتصادية الأخرى، وهذا ما يؤدي بالضرورة إلى المحافظة على القدرات والإمكانيات والموارد وتسخيرها لخدمة بلدان التكامل، ويجنب هذه البلدان التبعية لاقتصاديات متطورة أخرى.

4- ***زيادة التشغيل :*** إن اتساع السوق والتوسع في الإنتاج والنشاطات الاقتصادية يتيح قدرا اكبر من فرص التشغيل ، خاصة في سوق العمل فتتوسع ليصبح سوقا واحدة للبلدان المتكتلة ، وتزداد قدرة استيعاب فائض العمل الموجود لدى بعضها ، وترتفع إنتاجية العمل.

5-زيادة معدل النمو الاقتصادي: إن التكامل الاقتصادي يتيح توفير إمكانيات اكبر لزيادة الإنتاج و توسيعه لتغطية السوق الواسعة مع وفرة الإنتاج التي تتيحها بلدان التكتل لبعضها البعض ، وبالتالي يصبح هناك حرية في عملية الإنتاج ومختلف النشاطات الاقتصادية ، وبذلك يتوفر قدرا كافيا من عنصر رأس المال و وقدرا اكبر من الأيدي العاملة اعتمادا على إمكانيات البلدان المتكتلة، ومن ثمة يزداد الإنتاج بالشكل الذي يحقق نمو في الناتج والدخل الوطني ويتحقق النمو الإقتصادي.

المطلب الثالث :أشكال ونماذج التكتلات الاقتصادية الإقليمية

تعكس التكتلات الاقتصادية القائمة في العالم الجانب التطبيقي لعملية التكامل الاقتصادي ، فكل تكتل اقتصادي يعبر عن درجة من درجات التكامل الاقتصادي فيما بين الدول الأعضاء ويمثل صور من صور

التكامل الاقتصادي ، ومن خلال هذا المطلب سيتم التطرق إلى أهم التكتلات الاقتصادية في العام ، بدءا بالاتحاد الأوروبي ثم منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية ، بعد ذلك رابطة دول جنوب شرق أسيا ، وأخيرا السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية.

الفرع الأول:مراحل وأشكال التكتلات الاقتصادية

يتخذ التكامل الاقتصادي مراحل أو مستويات عديدة تزداد درجاته كلما زاد الانتقال من مرحلة إلى مرحلة أخرى أو من مستوى إلى آخر وصولا إلى الاتحاد الاقتصادي التام ، أي أن درجات التكامل الاقتصادي تتراوح بين التخفيف في القيود بين البلدان المتكاملة إلى إلغائها نهائيا وإدماج اقتصادياتها في وحدة اقتصادية واحدة وهي أعلى مستوى من مستويات التكامل.

1- إتفاقية التجارة التفضيلية :(منطقة التفضيل الجمركي)

تعتبر إتفاقية التجارة التفضيلية أولى مراحل ودرجات سلم التكامل الاقتصادي حيث تتمثل في مجموع الإجراءات التي تتخذها دولة معينة لتخفيف القيود التي تعرقل تبادل المنتجات فيما بينها، كأن تتفق مثلا دول منطقة معينة على إلغاء نظام الحصص الذي تخضع له المبادلات التجارية فيما بينها مع بقاء الرسوم، أو تتفق دول معينة على إن تعطي بعضها البعض امتيازات جمركية متبادلة بمعنى أخر هناك تفضيلات جمركية بين دول منطقة معينة وتنصب هذه التفضيلات أساسا على تخفيض الرسوم الجمركية أو إلغائها.

وقد تمتد هذه الدول فيما بينها ويعد هذا الشكل ابسط درجات التكامل الاقتصادي ، ومن أمثلة ذلك النظام التفضيلي بين دول الكومنولث البريطاني الذي أنشئ سنة 1936 بين بريطانيا ودول مستعمراتها السابقة (ابو ستيت، 2004، الصفحات 9-10).

2- منطقة التجارة الحرة :

في هذه المرحلة يتم الاتفاق بين دولتين أو أكثر على إزالة كافة العقبات التي تقف في سبيل تنمية التجارة البينية فيما بينهما ، وبالتالي تلتزم كل دولة من الأعضاء بإزالة كافة الرسوم الجمركية وإلغاء البنود الكمية المفروضة على الواردات من بقية الدول الأعضاء على أن تحتفظ كل هذه الدول بالتعريفة الجمركية إزاء الدول غير الأعضاء في منطقة التكامل (عبد المطلب، 2006، الصفحات 17-18)، ومن أمثلة ذلك منطقة التجارة الحرة بين أمريكا وكندا والمكسيك ***NAFTA.***

3- الاتحاد الجمركي:

يتشابه الاتحاد الجمركي مع منطقة التجارة الحرة في انعدام وجود تعريفة جمركية على التجارة فيما بين الدول الأعضاء في الاتحاد إلا انه يلزم أعضاءه بوضع تعريفة جمركية مشتركة تجاه بقية دول العالم . هناك بعض المشاكل التي تواجه وضع تعريفة جمركية موحدة تحكم علاقة الدول الأعضاء في الاتحاد

مع دول العالم الأخرى تتمثل في : (عبد المطلب، 2006، ص ،117-118)

- معدل التعريفة وكيفية حسابه.

- صعوبة التبويب السلعي الذي يسمح بتطبيق هذا المعدل الواحد نظرا لإختلاف التبويب في كل دولة من دول الاتحاد.

- مشكلة تسوية المعاملات المالية مثل : ايرادات التعريفة الجمركية لدى كل دولة.

ويمكن تعريف هذه الصورة التكاملية في شكل المعدلة الاتية: (عفيفي حاتم، 2005، صفحة 40)اعادة النظر؟؟؟

الاتحاد الجمركي = منطقة التجارة الحرة + تعريفة جمركية موحدة في مواجهة العالم الخارجي المعروف، ومن امثلة ذلك ولايات المانيا سنة 1834 بإسم "الزولفرين" والذي مكن بسمارك من توحيد ألمانيا سنة 1870 .

4- السوق المشتركة:

اضافة الى الانجازات التي يحققها الاتحاد الجمركبي ، فإن السوق المشتركة هي الخطوة التالية في التكامل الاقتصادي وهي تسمح بأنتقال العمل ورأس المال بحرية بين الدول الاعضاء وهذه الخطوة بإتجاه خلق اقتصاد واحد (ابو شرار، 2010، صفحة 389).

ويمكن التعبير عن هذه الدرجة التكاملية بالمعادلة الاتية (عفيفي حاتم، 2005، صفحة 44):

السوق المشتركة = الاتحاد الجمركي + تحرير انتقال عناصر الانتاج.

ومن أمثلة ذلك السوق المشتركة للشرق والجنوب الإفريقي كوميسا.

5- الاتحاد الاقتصادي:

ان السير في اتجاه تحقيق الاتحاد الاقتصادي يتطلب توحيد السياسات المالية والنقدية للدول الاعضاء ، ويعتبر هذل الشكل اكثر اشكال التكامل الاقتصادي تطورا وشمولية ويحتوي على جميع مزايا وصفات السوق المشتركة ، فبينما لا يزال الوجود السياسي المنفصل للدول الاعضاء قائما فإن الاتحاد الاقتصادي ينشأ مؤسسات عديدة تتخطى صلاحيتها الحدود القومية وتصبح قرارتها ملزمة لجميع الدول الاعضاء في الاتحاد الاقتصادي وعندما يتبنى الاتحاد الاقتصادي اوراقا نقدية مشتركة لجميع الاعضاء في الاتحاد يصبح اتحادا نقديا أيضا (ابو شرار، 2010، صفحة 411).

ويمكن صياغته في شكل المعادلة الاتية: (عفيفي حاتم، 2005، صفحة 43)

الاتحاد الاقتصادي = السوق المشتركة + عملية تنسيق او تجانس السياسات الاقتصادية بين الدول الأعضاء، ومن امثلة ذلك الاتحاد الاوروبي.

6- الاتحاد النقدي :

قيام التجارة وتحويل رؤوس الاموال بين الدول المتكاملة يتوقف على امكانية تحويل العملات للدول المشتركة ، فتقوم هذه الاخيرة بتنسيق السياسات النقدية والمصرفية فيما بينها ، اي بالاضافة الى انتقال

عناصر الإنتاج بدون قيود بين الدول الاعضاء ةتحرير تجارتها السلعية فان الاختلاف في العملات الوطنية لهذه الدول قد يؤدي الى عدم تحقيق اهداف الدرجات السالفة الذكر ، فيتم هما ادراج كافة الصيغ والترتيبات التي من شانها التخفيف من العقبات النقدية التي تعرقل انسياب السلع وعناصر الانتاج بين الدول ، ويقوم عمل هذا الاتحاد على تثبيت اسعار الصرف بين عملات الدول المتحددة لانشاء وحدة نقدية موحدة واطلاق حرية التحويل الخارجي لتشجيع التبادل التجاري والاستثماري وزيادة التخصص الاقليمي والتكامل بين اقتصاديات دول الاتحاد ، من الاملة البارزة لهذه الدرجة من التكامل هو الاتحاد النقدي الاوروبي **منطقة اليورو** (رميدي، 2006-2007، صفحة 14).

7-الاتحاد الاقتصادي التام:

يعتبر التكامل الاقتصادي التام آخر درجات التكامل الاقتصادي وبمقتضاه تصبح اقتصاديات الدول الاعضاء كإقتصاد واحد ، وفيه يتم توحيد السياسات الاقتصادية بحيث يتبع الاعضاء نفس السياسات الاقتصادية ويقوم الاتحاد بانشاء سلطة فوق قومية تراقب انفيذ تلك السياسات الموحدة ، فانه يمكن في ظل هذا الاتحاد تحقيق كافة المزايا المترتبلاعلى قيام التكامل الاقتصادي من تحقيق الكفاءة في استغلال الموارد الاقتصادية وما يترتب عليها من زيادة الدخول الحقيقية وتحقيق العدل في توزيع الدخل بين المواطنين مما يؤدي الى زيادة الرفاعية الاقتصادية ويمكن القول انه ، في الاتحاد الاقتصادي التام يتم توحيد كافة السياسات الانتاجية والنقدية والضريبية والتجارية والاجتماعية وغيرها، وايجاد سلطة اقليمية وجهاز اداري لتنفيذ هذه السياسات .

ولتوضيح درجات التكامل الاقتصادي أكثر، وتبسيطها يمكن تلخيصها في الشكل الموالي :

الشكل: رقم (01):درجات التكامل الاقتصادي

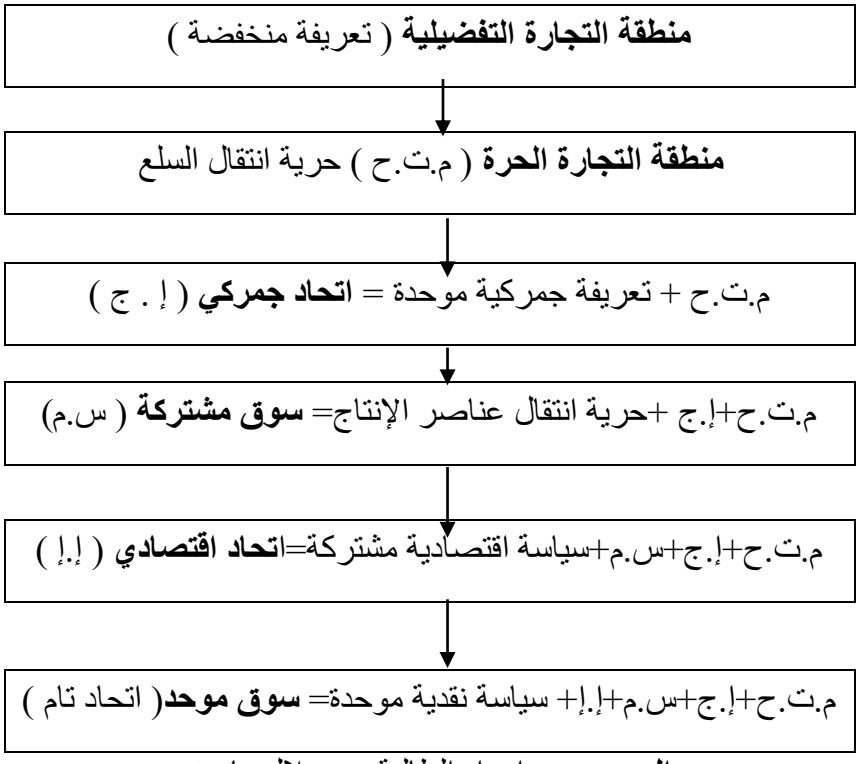

المصدر:من اعداد الطالبة من خلال ماسبق

الفرع الثاني: نماذج التكتلات الاقتصادية الإقليمية في العالم

سنحاول الوقوف عند أهم التكتلات الاقتصادية في إفريقيا والمنطقة العربية ، والتكتلات الاقتصادية في أمريكا الشمالية والجنوبية والتكتلات الاقتصادية في أسيا ، مع التركيز على الاتحاد الأوروبي في الجزء التطبيعي كدراسة حالة .

أولا- التكتلات الاقتصادية في إفريقيا

أ- السوق المشتركة للشرق والجنوب الإفريقي (تجمع دول الكوميسا) :

تترجم كلمة الكوميسا " Comesa"على أنها السوق الإفريقية المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا وهو تجمع اقتصادي تكتلت أعضاؤه من دول شرق وجنوب شرق إفريقيا منذ منتصف تسعينات القرن الماضي على طريق الأسواق المشتركة ويضم هذا التجمع (حمدي باشا، 2007، صفحة 93) إحدى وعشرون دولة افريقية (21) تقع في جنوب وشرق القارة السمراء وهذه الدول هي من الشمال إلى الجنوب : مصر ، السودان، إثيوبيا، إريتريا ، جيبوتي،أوغندا، ا،كينيا، تترانيا ، رواندا، بوروندي ، الكونغو الديمقراطية، مالاوي، سيشيل، مورشيوس، جزر القمر، مدغشقر، زامبيا، زيمبابوي ، ناميبيا، أنجولا، وسوازيلاند.

ويغطي تكتل الكوميسا نحو 12.4 مليون كيلومتر مربع او ما يعادل 41% من مساحة القارة الإفريقية ويبلغ مجموع السكان لدول التكتل 380 مليون نسمة أي ما يزيد على نصف سكان القارة وهو بهذا يمثل اكبر تكتل اقتصادي إفريقي .

ويمكن تعريف الكوميسا حسب الاتفاقية الرسمية على أنها تكتل اقتصادي لتكامل إقليمي بين دول افريقية ذات سيادة اتفقت فيما بينها على الارتقاء بالتكامل الإقليمي في منطقتها من خلال تنمية التجارة واندماج السوق .

كما يمكن تعريف الكوميسا من الناحية الاقتصادية بأنها تكتل اقتصادي إفريقي يعمل على تعظيم المصلحة الاقتصادية المشتركة بين مجموعة الدول المكونة له، عبر مراحل معينة من التكامل الاقتصادي هي :

- منطقة التجارة الحرة في عام 2000 ثم منطقة الاتحاد الجمركي المقرر لها ان تكتمل في عام 2004 ثم السوق المشتركة في عام 2028 (عبد المطلب، 2006، الصفحات 12-13).

وتهدف السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا المعروفة باسم منطقة الكوميسا إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تحرير التجارة بين الدول الأعضاء ، مع تطبيق تعريفة جمركية موحدة .

- التوسع في استخدام العملات الوطنية لدول الكوميسا في التعاملات التي تتم فيما بينها، مع العمل على ايجاد عملة موحدة وفق خطة اقتصادية متدرجة.

- تامين الاستثمارات المشتركة وحمايتها لإيجاد بيئة جيدة للاستثمارات الوطنية والأجنبية

- التعاون في مجالات التنمية الإنتاجية (الزراعة ، الصناعة،الطاقة، السياحة، التجارة ، الاتصالات والنقل) .

- تشجيع العمل المشترك في مجالات حماية البيئة وتحقيق معدل ثابت للنمو الاقتصادي وبشكل مستمر، وتشجيع القطاع الخاص في الدول الأعضاء .

ب- الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا

الدول الأعضاء : بنين، بوركينافاسو ، رأس الأخضر، ساحل العاج ، غامبيا ، غانا، غي**نيا، بيسا**و، ليبيريا، مالي، موريتانيا، النيجر، نيجيريا، السنغال، سيراليون، توجو، تكون سنة 1975 ودخل حيز التنفيذ سنة1977 .

يهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عن طريق تحقيق المبادلات التجارية ، والفاء العوائق التعريفية وغير التعريفية على السلع والخدمات ، وحرية تنقل الأشخاص ، وتحسين نوعية البنية التحتية (المواصلات والاتصالات) والعمل على تحقيق الاستقرار السياسي والأمني لدول المنطقة.

ج- الجماعة الاقتصادية لدول إفريقا الوسطى:

الدول الأعضاء: إفريقيا الوسطى ، غنيا الاستوائية، الغابون ، كنغو، رواندا ، انغولا، تشاد، كونغو، بورندي، تكون سنة 1983 ودخل حيز التنفيذسنة1985، يهدف إلى تحقيق التعاون والتنمية الاقتصادية عن طريق تحرير المبادلات التجارية، وإلغاء العوائق التعريفية ، وتحسين المستوى المعيشي لسكان المنطقة، والعمل على تحقيق الاستقرار السياسي والأمني لدول المنطقة (قاشي، 2007، الصفحات 208-209)

ثانيا- التكتلات الاقتصادية في المنطقة العربية

سنتطرق إلى منطقة التجارة الحرة العربية واتحاد المغرب العربي

أ- منطقة التجارة الحرة العربية:

مر ما يزيد عن خمسين عاما على بداية تجارب التكامل الاقتصادي بين الدول العربية والحقيقة أنها كانت تتعثر في كل مرة بعدها تبدأ ، ثم تتكرر في صيغ مختلفة وفي سنوات مختلفة بالرغم من اختلاف شخصيات وظروف المسرح العربي ، إلا أن الدول العربية لم تنسى حلمها الكبير الذي أصبح تحقيقه أكثر إلحاحا في ظل المتغيرات العالمية الراهنة ، فقد انطلقت آخر محاولات تحقيق الحلم وهي البدء في البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ،برزت أهمية منطقة التجارة الحرة الغربية في اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي بجامعة الدول العربية أثناء دورته الخامسة والستين التي عقدت بالقاهرة في الفترة من 7-10فبراير 2000 ، وقد اكد المجلس على تحرير التجارة العربية ليس هدفا بحد ذاته ، ويجب ان يسحبه تدفق الاستثمار الى الدول العربية .

وتقوم منطقة التجارة الحرة العربية على الأسس التالية :

-إن تكون الدولة عضو في اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري لعام 1981

-الأخذ بمبدأ التحرير التدريجي للسلع العربية المتبادلة بين دول الأطراف

- تتم مراجعة نصف سنوية لتطبيق هذا البرنامج من قبل المجلس الاقتصادي الاجتماعي

- تعامل السلع الزراعية التي تدخل التبادل وفقا لهدا البرنامج

- ضرورة مراعاة أحكام واتفاقيات منظمة التجارة العالمية

- لا تخضع السلع العربية التي يتم تبادلها في إطار هذا البرنامج لأية قيود غير جمركية تحت أي مسمى

-يمكن لأي دولتين الاتفاق على التحرير الفوري لأي سلعة من السلع في شكل منطقة حرة ثنائية (صقر، 2001، الصفحات 196-197)

ب- إتحاد المغرب العربي:

في العاشر من يونيو 1988 ، بزرالدة في الجزائر العاصمة ، وبمناسبة انعقاد مؤتمر عربي للقمة إلتأم اجتماع لقادة المغرب العربي الكبير فكان مؤتمرا أولا تمخض عنه تشكيل "لجنة سياسية مغاربية كبرى" وخمس لجان فرعية ، وكانت الإستراتيجية المغاربية الموحدة للتنمية تهدف إلى :

- تحقيق الأمن الغذائي المغاربي.

- ترقية المواد البشرية والمادية.

- تسريع وتطبيق برامج تكثيف المبادلات التجارية.

- إعداد سياسة موحدة في كل القطاعات .

ثالثا- التكتلات الاقتصادية في أمريكا الشمالية والجنوبية

أ- التكتلات الاقتصادية في أمريكا الشمالية (NAFTA):

لم يقتصر هدف بناء التجمعات الإقليمية على بلدان ذات اقتصاديات متجانسة ومتقدمة كالاتحاد الأوروبي في يداينه، وانما تجاوزه إلى السعي لربط شبكات من التعاون او الشراكة من أطراف اقل نموا، وفي هذا المجال نلاحظ محاولات الاتحاد الأوروبي التوسع نحو الجنوب (بلدان أوروبا الشرقية والوسطى ودول جنوب حوض البحر الأبيض المتوسط ....) واتفاقية التبادل الحر لأمريكا الشمالية (ابو جرب، 2008، صفحة 171).

لقد تم التوقيع على اتفاقية نافتا بين ثلاث دول وهي الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك، في نوفمبر 1993 على ان يبدأ العمل بها في 1994 ، وبمقتضى هذه الاتفاقية يتم إزالة القيود المفروضة على تجارة السلع والخدمات بين الدول الثلاث ، كما يتم تخفيض القيود المفروضة على تدفق الاستثمارات بينهما .

ب- التكتلات الاقتصادية في أمريكا الجنوبية :

ويوجد عدة مناطق حرة في أمريكا الجنوبية وهي :

- **مجتمع الأندين للأمم**: تكون سنة 1969 ، يجمع كل من بوليفا ،كولومبيا،الاكوادور،البيرو ،فنزويلا،هذه الأخيرة انسحبت منه سنة 2006 وفي نفس السنة انضمت اليه التشيلي،المكسيك وباناما كأعضاء ملاحظين،ويهدف إلى حرية تنقل السلع والأشخاص.

- **المجتمع الجنوب أمريكي للأمم** :تكون في 2004 في البيرو والهدف هو توحيد دول أمريكا الجنوبية سياسيا واقتصاديا بالاعتماد على تجربة الاتحاد الأوروبي ،وزيادة الوزن السياسي والاقتصادي لهذه الدول في المنطقة وفي العالم والعمل على إدخال عملة واحدة مشتركة مستقبلا (قاشي، 2007، صفحة 210).

- السوق المشتركة لدول جنوب أمريكا الاتينية:

وضع قيد التنفيذ في 1991 من طرف أربعة بلدان من أمريكا الجنوبية : الارجنتين ،البرازيل، الباراغواي، والارغواي، والتي تم تعديلها في 1994 التي أنشأت بدورها السوق المشتركة للجنوب"الميركوسور" ابتداءا من الفاتح جانفي1995 والقائمة على التنقل الحر للسلعوالخدمات ورؤوس الأموال واليد العاملة.

رابعا- التكتلات الاقتصادية في آسيا:

أ- رابطة جنوب شرق آسيا (ASEAN) الآسيان:

في 1967 تشكلت رابطة دنوب شرق اسيا ، والتي تضم سبع دول نمورا اسيوية وهي : سنغافورة، وماليزيا،اندونيسيا،وتايلاندا، الفليبين، وبروناي، وفيتنام ومن المتوقع انضمام كمبوديا ولاوس وبورما أيضا، ويهدف هذا التكتل الى بناء اقتصاد متكامل قوي يرتكز أساسا على تشجيع الصادرات وزيادة التبادل التجاري بين دول المنطقة.

ب- جماعة التعاون الاقتصادي للآسيا والباسفيك المعروفة باسم ابيك (APEC)

أنشئ هذا التجمع في عام 1989 ليمثل اكبر منطقة للتجارة الحرة بالعالم تزول بها كافة الحواجز التجارية بحلول عام 2020 ويضم اكبرصلاث قوى اقتصادية بالعالم (الولايات المتحدة الامريكية ، اليابان، الصين) ، ويتكون هذا التكتل من 21 دولة مطلة على حوض المحيط الهادي او الباسيفيكي وموزعة على أربعة قارات هي : أمريكا الشمالية وامريكا الجنوبية وأسيا وأستراليا .

والشكل الموالي يوضح أهم التكتلات الاقتصادية في العالم.

شكل رقم (02): أهم التكتلات الاقتصادية في العالم

Source:https://en.wikipedia.org/wiki/Trade_bloc,consulté le : 28/04/2021

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للتجارة الخارجية

يعد التبادل التجاري بين الدول حقيقة لا يمكن تصور العالم من غيرها اليوم،فلا يمكن لدولة ما إن تستقل باقتصادها عن بقية العالم سواء كانت متقدمة أو نامية، حيث يقوم الاقتصاد الوطني لكل دولة على مختلف الأنشطة الاقتصادية التي تتكامل مع بعضها البعض بطريقة تجعل كل منها يؤثر ويتأثر بالأخر، أين تمثل التجارة همزة وصل بين هذه الأنشطة فيما بينها عن طريق تجارة داخلية ، وبين العالم الخارجي كتجارة خارجية ، فبذلك تشكل التجارة الخارجية احد أهم فروع علم الاقتصاد وتعتبر المرآة العاكسة لاقتصاد كل دولة ، والتي تختص بدراسة الاعتماد المتبادل بين دول العالم وتزايد هذا الاعتماد المتبادل بصورة مستمرة مع تزايد درجة عولمة الاقتصاد والأسواق ، حيث تعتبر المكاسب من التجارة الحافز الرئيسي لقيام التجارة بين الدول وتزداد هذه المكاسب في ظل التقسيم الدولي للعمل والتخصص في إنتاج السلع والخدمات مما يؤدي إلى توجيه الموارد الاقتصادية نحو الاستخدامات الأكثر إنتاجية في الدول المشتركة في التجارة، وهذا ما حاولت نظريات التجارة الدولية إثباته في ظل دعوتها لتحرير التجارة الدولية.

ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى مفهوم وأسباب قيام التجارة الخارجية في المطلب الأول ، وفي المطلب الثاني سياسة التجارة الخارجية وفي المطلب الثالث فسيتم التطرق إلى النظريات المفسرة للتجارة الخارجية.

المطلب الأول:مفهوم التجارة الخارجية وأهميتها وأسباب قيامها

الفرع الأول:تعريف التجارة الخارجية وأهميتها

أولا: تعريف التجارة الخارجية:

أُستعمل لفظ التجارة الخارجية لأول مرة في الفترة التي سادت فيها نظرية التجارة الحرة عندما كانت البلدان الصناعية تبحث عن منافذ خارجية لمنتجاتها، وعن مصادر للمواد الأولية في المستعمرات أو في البلدان الأجنبية.

تشكل التجارة الخارجية مسالة مركزية في العلاقات بين الدول ، حيث في الماضي كانت سببا من أسباب الحروب ، أما اليوم فإنها تعد أهم أسباب التقارب بين الدول، كما أنها تسمح لهذه الدول أن تستهلك أكثر مما تنتج بمواردها الخاصة إضافة إلى توسيع منافذ التوزيع لبيع إنتاجها.

ويقصد بالتجارة الخارجية " عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لإطراف التبادل" (حمدي، 1996، صفحة 13).

كما يمكن أن نعرفها بأنها مجموعة القواعد القانونية المنظمة للأعمال التجارية ، والقائمة على أساس التدفقات المالية والمادية والخدماتيـــة المتبادلـــة بين الدول ، حيث جانب الصادرات يعبر عن القدرة الإنتاجيـــة للاقتصاد والقابلة للتحول إلى دول أخرى، بينما تعبر الواردات عن العجز المسجل على مستوى الاقتصاد الوطني في تغطيـــة جزء من الطلب الكلي، كما أنها بصفـــة مختصرة تعبر عن كلا من الصادرات والواردات المنظورة وغير منظورة (الصادرات والواردات المنظورة تمثل السلع ، إما الصادرات والواردات غير منظورة فتمثل الخدمات)، أو بطريقة أخرى هي التي تتم بين الدول خلال

عمليات الاستيراد والتصدير، حيث يتم انتقال السلع والخدمات والمواد المالية من دولة إلى أخرى وفق إجراءات إدارية ومالية.

إضافة إلى التعاريف السابقة يمكن أن نضيف إن التجارة الدولية عبارة عن مختلف عمليات التبادل التجاري الخارجي سواء في صور سلع أو أفراد أو رؤوس أموال بين أفراد يقطنون وحدات سياسية مختلفة بهدف إشباع اكبر حاجات ممكنة ، وتتكون من عنصرين أساسيين هما : الصادرات والواردات بصورتهما المنظورة وغير المنظورة.

أما في ما يخص مفهوم التجارة الدولية ، والتجارة الخارجية ، فهناك من يعتبرهما وجهان لعملة واحدة ، لكن هناك من يقول انه إذا انتقلنا إلى مصطلح *التجارة الدولية * لنعرف الفرق بينه وبين مصطلح *التجارة الخارجية* فانه يمكن القول إن الاختلاف بينهما كبير ، فالمصطلح الثاني أي التجارة الخارجية هيا جزء من المصطلح الأول أي التجارة الدولية، فهذا المصطلح يخرجنا عن إطار الفهم الكلاسيكي الضيق لمضمون التجارة الخارجية ، ويضيف إليها كل صور التبادل الدولي التي نراها في عالمنا المعاصر بحيث تشمل كل من:

- التبادل الدولي السلعي ، أي التجارة الخارجية في إطارها الكلاسيكي (التجارة الخارجية المنظورة).
- التبادل الدولي الخدمي ، أي التجارة الخارجية في إطارها المعنوي (غير منظورة).
- الهجرة الدولية ، أي انتقال عنصر العمال بين دول العالم.
- الحركة الدولية لرؤوس الأموال، أي انتقالها بين دول العالم المختلفة.
- التوافق البيئي، وهو احد منجزات " جولة الارجواي." الثامنة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف التي تم إطلاقها في أول يناير 2002 ، وقد اكتسب تعميم وانتشار مصطلح *التجارة الخارجية * بعدا رسميا في إطار هذه الجولـــــــة ، حيث أحلت اصطلاح " تحرير التجارة الدولية" محل اصطلاح "التجارة الخارجية" (عفيفي حاتم، 2005، صفحة 32).

فيقصد بالتجارة الدولية ، التجارة الخارجية أي تلك التي تمارس خارج الحدود السياسية للدول ،وان عالم اليوم كعالم الأمس في حاجة إلى تبادل السلع ، الخدمات ، التكنولوجيات ورؤوس الأموال، كما هي في حاجة إلى التعاون في مجال الهجرة و السياحة.

- على الرغم من إن التجارة سواء داخلية أو خارجية هي نتيجة لقيام التخصص وتقسيم العمل (احمد حشيش، اساسيات الاقتصاد الدولي، 2002، صفحة 12)، فقد جرت عادة الكثير من الاقتصاديين الذين يتعرضون لموضوع التجارة الخارجية إلى تأكيد الفوارق بينها وبين التجارة الداخلية استنادا إلى واحد أو أكثر من الفوارق التالية: (حمدي، 1996، صفحة 14)
- التجارة الداخلية داخل حدود الدولة الجغرافية أو السياسية، في حين إن التجارة الخارجية على مستوى العالم.
- اختلاف العملة المحلية عن العملة الأجنبية، فنجد أن التجارة الخارجية تتم بعملات متعددة ولكن

التجارة الداخلية تتم بعملة واحدة فقط.

- التجارة الخارجية تتم مع نظم اقتصادية وسياسية مختلفة ، في حين إن التجارة الداخلية تتم في ظل نظام واحد.

- وجود عقبات وموانع وتشريعات وقوانين تنظيم التجارة الخارجية وتختلف عن تشريعات التجارة الداخلية.

وتقوم التجارة الدولية على قاعدة ثابتة هي قاعدة التصدير والاستيراد ، وإذا كان من المتصور إن تستورد دولة أكثر مما تصدر أو تصدر أكثر مما تستورد فانه من النادر ، وان لم نقل من المستحيل أن توجد دولة خارجة عن هذه الحلقة.

وقد برزت التجارة الدولية كحل لمعضلة عجز الدول عن القيام بمفردها بتحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات لعدم قدرتها على إنتاج هذه السلع، إما لأسباب تعود لطبيعة السلع أو عدم توافر رؤوس الأموال أو التكنولوجيات ، أو الإدارة الحديثة لدى بعض الدول لإنتاجها بتكلفة اقل (عبد الرحيم سلمان، 2004، صفحة 10) .

وتكمن أهمية التجارة الخارجية في إنها تلعب دور هاما في معظم الاقتصاديات الدولية فتوفر للاقتصاد ما يحتاج إليه من سلع وخدمات غير متوفرة محليا من خلال نشاط الاستيراد، وفي نفس الوقت تمكنه من التخلص مما لديه من فوائض من السلع والخدمات المختلفة من خلال نشاط التصدير،وتؤثر هذه النشاطات الاستيرادية والتصديرية بدورها على الأسواق المادية السلعية (الإنتاج، الدخل والعمالة)، وعلى الأسواق النقدية والمالية (أسواق النقود والصرف الأجنبي) (محمد عوض، 2004، صفحة 14)

لقد ساهمت اتفاقيات تحرير التجارة الدولية والإقليمية على مدى الخمسة عقود الأخيرة في زيادة درجة الترابط بين دول العالم والى تعاظم كبير في حجم التدفقات السلعية والنقدية بين الدول مما ضاعف من تأثير التجارة على اقتصاديات مختلف دول العالم .

ثانيا: أهمية التجارة الخارجية : وتتجلى فيما يلي:

- تساعد على توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدول، وتربطها مع بعضها البعض.

- تساعد في رفاهية البلد عن طريق توسيع مجالات الاستهلاك والاستثمار.

- تعد مؤشرا هاما على قدرة الدولة الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولية ، وذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة ، وقدرة الدولة على التصدير ، ومستويات الدخل فيها وقدرتها كذلك على الاستيراد ، وانعكاس ذلك على رصيد الدولة من العملات الأجنبية وما لها من أثار على الميزان التجاري.

- هناك علاقة بين التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية ، فالتنمية الاقتصادية وما ينتج عنها من ارتفاع مستوى الدخل القومي يؤثر في حجم ونمط التجارة الدولية ، كما إن التغيرات التي تحدث في ظروف

التجارة الدولية ، تؤثر بصورة مباشرة في تركيب الدخل القومي ومستواه.

إن الاتجاه الطبيعي هو ارتفاع مستوى الدخل القومي وازدهار التجارة الخارجية في نفس الوقت فالتنمية الاقتصادية تستهدف زيادة إنتاج السلع ، وإذا تحقق هذا الهدف تزايدت عندئذ قدرة الدولة على التصدير الخارجي فالتاريخ الاقتصادي لبريطانيا ، ألمانيا واليابان مثلا يشير بوضـــوح إلى نمو وزيادة الدخل القومـــي يصاحبه زيادة حجم التجـــارة في هذه الدول، أما أثار التجارة الدوليـــة على اقتصاديات الدول الناميـــة فيتضح أكثر من أي وقت مضى ، ذلك إن هذه الدول تحكمها أوضاع التخلف الاقتصادي لأسباب تاريخيـــة ، وذلك يكون متوسط الدخل فيها منخفضا ، فيقل بذلك مستوى الاستهلاك ومستوى الصحة العامة والتعليم وتنخفض الإنتاجية ،وتقل الاستثمارات مما يؤدي إلى هبوط مستوى الدخل ، وهكذا تدور دائرة الفقر من جديد ، وإذا لم تنكسر هذه الدائرة في نقطة ما من محيطها ، فلن يتغير وضع التخلف ولن تحدث تنمية حقيقية، ويمكن للتجارة الدولية إن تلعب دورا في الخروج من هذه الدائرة خاصة عند تشجيع الصادرات ، فينتج عن ذلك الحصول على مكاسب جديدة في صورة رأس المال الأجنبي الجديد الذي يلعب دورا في زيادة الاستثمارات الجديدة في بناء المصانع وإنشاء البنية الأساسية ويتم الوصول في النهاية إلى زيادة تكوين رؤوس الأموال والنهوض بالتنمية الاقتصادية.

- نقل التكنولوجيات والمعلومات الأساسية التي تفيد في بناء الاقتصاديات المتينة وتعزيز التنمية الشاملة.

كخلاصة يمكن القول إن التجارة الدولية ساهمت في السابق في ميلاد وتطوير الرأسمالية وتساهم حاليا في تقدم العديد من الدول كالدول الصناعية الجديدة (دول جنوب شرق أسيا مثلا) ، التي تطورت بفضل حجم صادراتها بالأساس ، فكلما تطورت هذه التجارة ارتفعت مداخيل الدول من العملة الصعبة ومن وسائل الإنتاج الأخرى مما ينعكس ايجابيا على اقتصادها الداخلي.

الفرع الثاني:أسباب قيام التجارة الخارجية

تقوم التجارة بين الدول لنفس أسباب قيامها داخل الدولة الواحدة ، وفي كلتا الحالتين تتخصص الأقاليم بسبب وجود موارد معينة لدى بعضها غير موجودة لدى البعض الأخر ، مما يجعل مثل هذا التخصص معقولا ومربحا ، كـأن تملك إحدى هذه الدول مساحة كبيرة من الأرض وعددا قليلا من السكان نسبيا ، ويعتبر هذا أفضل مزيج من الموارد الإنتاجية اللازمة للتربية المثلى للأبقار مثلا وتمتلك دولة أخرى أراضي قليلة وكثيرا من العمال الماهرين ورأس المال ، ومثل هذا المزيج يحقق إنتاجا صناعيا أفضل ، فتتخصص الأولى في إنتاج الأبقار وبيع اللحوم ، وفي المقابل تتخصص الثانية في المنتجات الصناعية وبيعها إلى الدولة الأخرى.

يتم تبادل القدر الأكبر من التجارة الخارجية بين الدول الصناعية المتقدمة ، وتحدث هذه التجارة لأن دخل معظم الناس في تلك الدول يسمح لهم بشراء كميات كبيرة من السلع ، وكذلك لأنها تمتلك معظم الصناعات المتخصصة ، ومنه يمكن إجمال أسباب قيام التجـــــــارة الخارجية في العوامل التاليـــة : (حمدي، 1996، صفحة 16)

- عدم إمكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي .

- وجود فائض في الإنتاج .

- الحصول على أرباح

- رفع مستوى المعيشة

- **التخصص الدولي:**إن الدول سابقا لا تستطيع أن تعتمد على نفسها كليا في إشباع حاجات أفرادها وذلك بسبب التباين في توزيع الثروات الطبيعية بين دول العالم.

- **تفاوت التكاليف والأسعار لعوامل الإنتاج والأسعار المحلية:** إذ يعد تفاوت تفاوت تكاليف الإنتاج بين الدول دافعا للتجارة بينها وبالذات في الدول التي تمتلك ما يسمى باقتصاديات الحجم الكبير(والذي تم تطبيقه في الأساس في مجال التصنيع فحواه انه كلما زاد حجم المشروع كلما حقق إنتاجا اكبر بتكلفة اقل على عكس المشروع صغير الحجم) ا، الذي يؤدي الى تخفيض متوسط التكلفة الكلية للوحدة المنتجة مقارنة مع دولة أخرى تنتج بكميات ليست وفيرة ، وبتالي ترتفع لديها تكاليف الإنتاج مما يعطي الدولة الأولى ميزة نسبية في الإنتاج مقارنة بالدولة الثانية.

- **اختلاف مستوى التكنولوجيا من دولة لأخرى:** يتباين الأسلوب الإنتاجي والمعرفة الفنية بين الدول تباينا كبيرا ، بحيث يؤثر بشكل كبير على طبيعة السلع المنتجة في كل بلد، فنجد إن الدول المتقدمة تحتكر إنتاج السلع التي تشكل التقنية عنصرا أساسيا في إنتاجها ، أما الدول النامية فإنها في الغالب تتخصص في تلك التي يغلب عليها طابع المواد الخام مثل النفط والمعادن والقطن.

- اختلاف ظروف الإنتاج: فبعض المناطق تصلح لزراعة البن والشاي مثلا ، فيجب إن تتخصص في هذا النوع من المنتجات الزراعية ، وتستورد المنتجات الأخرى التي لا تقوم بإنتاجها كالنفط الذي يتوفر في الدول ذات المناخ الصحراوي مثل دول الخليج العربي.

- **اختلاف الميول والأذواق:**فالمواطن المحلي يفضل المنتجات الأجنبية حتى ولم توفر البديل المحلي منها وتزداد أهمية هذا العامل مع زيادة الدخل الفردي في الدولة.

المطلب الثاني:سياسة التجارة الخارجية

الفرع الأول:مفهوم سياسة التجارة الخارجية وأهدافها

أولا-مفهوم سياسة التجارة الخارجية

يقصد بسياسة التجارة الخارجية "مجموعة الوسائل التي تلجأ إليها الدولة للتدخل في تجارتها الخارجية بهدف تحقيق أهداف معينة" (محمود شهاب و عدلي ناشز، 2006، صفحة 185) ، وتعرف أيضا إنها " وسيلة إلى جانب وسائل أخرى كالإجراءات المالية والنقدية التي تستعين بها الدولة لتحقيق أهداف معينة أهمها التنمية الوطنية ، تثبيت سعر الصرف وإقرار التوازن في ميزان المدفوعات .....الخ (احمد حشيش و محمود شهاب، الاقتصاد الدولي، بتصرف، صفحة 12) ، بطريقة أخرى يمكن القول أنها اختيار الدولة وجهة معينة ومحددة في علاقاتها التجارية مع الخارج (حرية أم حماية)، وتعبر عن ذلك بإصدار تشريعات واتخاذ قرارات وإجراءات تضعها موضع التطبيق.

تختلف السياسة التجارية باختلاف النظم الاقتصادية ، فهي في دول النظام الرأسمالي تختلف عن دول النظام الاشتراكي، كما تختلف من الدول المتقدمة إلى الدول النامية ، كما تعمل على تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والإستراتيجية ، وتختلف باختلاف نوعية السياسة التجارية المطبقة (التقييد أو التحرير)، ونذكر منها :

ثانيا- الأهداف :

* ***الأهداف الاقتصادية:*** وتتمثل في :

- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعـــات عن طريق تعظيم عائدات الصادرات والموارد من العملة الأجنبية وتخفيض الطلب على الصرف الأجنبي .
- تشجيع الاستثمار من اجل التصدر وزيادة العمالة ومستوى التشغيل في الاقتصاد الوطني.

- زيادة موارد الخزينة العامة للدولة واستخدامها في تمويل النفقات العامة بكافة إشكالها وأنواعها.

- حماية الاقتصاد الوطني من خطر الإغراق الذي يمثل التمييز السعري في مجال التجارة الخارجية أي البيع بسعر اقل من تكاليف الإنتاج ، وحمايته من التقلبات الخارجية التي تحدث خارج نطاق الاقتصاد الوطني كحالات الانكماش والتضخم .

- حماية الصناعة الناشئة أي الصناعة حديثة العهد في الدولة حيث يجب توفير الظروف الملائمة والمساندة لها ، إضافة إلى حماية الصناعة المحلية من المنافسة الأجنبية.

* ***الأهداف الاجتماعية:*** وتتمثل في:

- حماية مصالح بعض الفئات الاجتماعية كمصالح الزراعيين أو المنتجين لسلع معينة تعتبر ضرورية أو أساسية في الدولة .

- إعادة توزيع الدخل القومي بين الفئات والطبقات المختلفة .

* ***الأهداف الاستراتيجي***: وتتمثل في :

- المحافظة على الأمن في الدولة من الناحية الاقتصادية والغذائية والعسكرية.

- العمل على توفير الحد الأدنى من الإنتاج من مصادر الطاقة كالبترول مثلا.

<u>الفرع الثاني :خصائص و أنواع سياســة التجارة الخارجية</u>

أولا: الخصائص

تمتاز التجارة الخارجية بمجموعة من الخصائص ومن أهمها مايلي:

- هي عملية تبادلية للسلع والخدمات بين الدول وتلك المبادلات بين الدول التي تسعى إلى تحقيق الهدف الاقتصادي ،أو ربما بهدف السيطرة والاستحواذ على الأسواق الخارجية.

- تقوم التجارة الخارجية على التخصص في الإنتاج، فكل دولة تسخر مواردها في إنتاج السلعة التي تستطيع إنتاجها وتوريدها للدول الأخرى بتميز دون غيرها من الدول.

- إن عمليات التنافس التجاري الدولي في السيطرة على الأسواق الدولية والعالمية، وقد تتفاوت الدول في هذا المجال من حيث الوسائل الدعائية والإعلامية والقرب من الأسواق المستهدفة وتميز الإنتاج لدى تلك الدول.

- تعمل التجارة الخارجية إلى ضمن منظومة حدود القانون التجاري الدولي بهدف تنظيمها، ووقعت في العقود الماضية العديد من الاتفاقيات والقوانين الدولية التي تعزز كمية وحجم التجارة الخارجية وتنظم انتقال السلع والخدمات بين الدول.

- تعتمد التجارة الخارجية على الأسعار الدولية المعلنة والمعلومة للسلع بين الدول والتي حددت عن طريق العرض والطلب والسياسات الدولية ، فيتم الاتفاق على التسعير من قبل قانون الطلب و العرض .

- التجارة الخارجية تعتبر مؤشر من مؤشرات التقدم الاقتصادي الوطني والرفاهية لأي بلد من البلدان ، فكلما كانت الدولة تتمتع بتجارة خارجية كبيرة وانفتاح على الدول كلما كانت قادرة على النهوض بمستوى المعيشة لدى مواطنيها وتعمل على توفير وسائل التقدم الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي لديها، كارتفاع معدلات الدخل القومي وانخفاض البطالة ..... وغيرها من المؤشرات الايجابية لدى الدولة.

ثانيا: أنواع سياسة التجارة الخارجية

هناك نوعان من السياسات وهـــــــي :

1- سياسة الحرية في التجارة الخارجية:

تختلف السياسات التجارية حسب الأخصائيين إلى سياسات حمائية وأخرى تحررية ، ومصطلح الحرية يطلق على الوضع الذي لا تتدخل فيه الدولة في العلاقات التجارية ، بحيث تكون تجارتها الخارجية حرة، خالية من القيود والعوائق التي تقيد تدفق السلع عبر الحدود سواء بالنسبة للصادرات أو الواردات (دياب، 2010، صفحة 302)، ويعتمد أنصار هذا الرأي في ذلك على مجموعة من الحجج .

- حجج أنصار مبدأ الحرية في التجارة الخارجية

يعتمد أنصار سياسة تحرير التبادل التجاري على مجموعة من الحجج أهمها :

- تتيح حرية التجارة للدول الاستفادة من مزايا التخصص والتقسيم الدولي للعمل :

يرى أنصار الحرية بان تحريـر التجارة بين الدول يجعل كل دولة متخصصة في إنتاج السلع المناسبة لظروفها الطبيعية ولتوافر عناصر الإنتاج الضروريـة لديها ، مما يجعل تكاليف إنتاجها منخفضة وهذا يؤدي بدوره إلى حسن استغلال موارد الدولـة (عوض الله، 2004، صفحة 250) .

- الحرية تحد من نشوء الاحتكارات :

إن حرية التجارة حسب مؤيديها تعرقل من قيام الاحتكارات أكثر مما هو عليه في الحماية.

الفرع الثالث:أدوات سياسة التجارة الخارجية

إن الحديث عن حرية التجارة يستوجب معرفة الأدوات المقيدة لها ، حيث تنقسم هذه الأدوات بحسب طريقة تدخل الدولة في سياستها التجارية إلى أدوات مباشرة وأخرى غير مباشرة ، وضمن هذا التقسيم هناك من الأدوات ماهو جمركي والأخر غير جمركي.

أولا: الأدوات غير المباشرة

تهدف الدول من خلال هذه الأدوات إلى التأثير غير المباشر في متغيرات التجارة الخارجية، وهذا من خلال تأثيرها على أسعار الصادرات و الواردات وتشمل هذه الأدوات على مايلي:

1-الرسوم الجمركية

تعتبر هذه الأداة الوسيلة التقليدية لتطبيق سياسة الحماية التجارية ، ويقصد بها الضريبة التي تفرضها الدولة على السلع التي تعبر حدودها الوطنية دخولا (واردات) أو خروجا (صادرات) (خلوفي، 2011-2012، صفحة 35) ، وغالبا ما تفرض الرسوم الجمركية على الواردات إما الصادرات فقد تفرض الرسوم عليها في ظروف خاصة ، بهدف المحافظة على توفر السلع التموينية في الداخل ومنع تسرب المنتجات الأساسية إلى الأسواق الأجنبية ، أو حماية الصناعات المحلية وعدم خروج المواد اللازمة لها إلى الأسواق الأجنبية (خلوفي، 2011-2012، صفحة 35).

ويطلق على المجموعة النصوص المتضمنة لكافة الرسوم الجمركية السائدة في وقت معين اسم "التعريفة الجمركية" ، وهناك أنواع متعددة من التعريفات الجمركية ، حيث تنقسم الرسوم الجمركية إلى :

- من حيث كيفية تقدير الرسوم الجمركية : فيميز بين(تهميش)

الرسوم النوعية: تتحدد هذه الرسوم على أساس الوحدة من السلعية بالعدد أو الوزن، مثلا 3اورو لكل برميل من البترول.

الرسوم القيمية : وهي التي تحدد كنسبة مئوية من قيمة السلعة المستوردة ، مثلا 25 %من قيمة السيارة المستورة.

الرسوم المركبة:وهي التي تتضمن النوعين السابقين أي يفرض رسم على كمية السلعة، بالإضافة إلى رسم كنسبة مئوية من قيمة السلعة نفسها.

ب- من حيث الغرض من فرض الرسوم :فيميز بين (خلوفي، 2011-2012، صفحة 36)

الرسوم الماليـــــة: والتي تفرض بقصد تحقيق إيراد أو دخل لخزينة الدولة.

الرسوم الحمائيــة: والتي تهدف إلى حماية الإنتاج الوطني من المنافسة الأجنبية .

ج- من حيث حرية الدولة في فرضها للرسوم الجمركية **:** فيميز بين (خلوفي، 2011-2012، صفحة 36)

التعريفة المستقلة والتي تنشأ من إرادة تشريعية داخل الدولة ، وتعريفة الاتفاقية والتي تكون بموجب اتفاق دولي مع دول أخرى .

د- وقد يفرق بين التعريفة البسيطة والمزدوجة والمتعددة: حيث أن:

التعريفة البسيطـــة: لا تميز الدولة في تطبيقها بين دولة ودولة أخرى، حيث تفرض تعريفة موحدة على كل سلعة مستوردة من فئة محددة، بغض النظر عن البلد الذي استوردت منه السلعة.

التعريفة المزدوجـــة:فتفرق بين سعرين سعر عادي يعمل به بشكل عام، وسعر اتفاقي يعمل به في حالة الاتفاق.

التعريفة المتعددة: فتشمل مستويات من الأسعار منها المرتفع والمنخفض، ومنها الأدنى تبعا للبلد الذي تأتي منه.

ورغم أهمية الرسوم الجمركية كأداة من أدوات السياسة التجارية الجمركية المؤثرة على اتجاه وحجم التجارة الخارجية للدول،إلا أن هذه الأهمية انخفضت في ظل تخفيض الرسوم الجمركية في إطار برامج تحرير التجارة متعددة الأطراف ، الأمر الذي أدى إلى ظهور أدوات حمائية أخرى تعرف بالأدوات غير الجمركية والتي تشمل باقي أدوات السياسة التجارية اللاحقة الذكر.:

2- الإعانات

وهي عبارة عن دعم الدولة للمؤسسات المحلية والتي جزء من إنتاجها موجه للأسواق العالمية ، وهذا تشجيعا لها على دخول الأسواق العالمية وتشمل هذه الإعانات عددا محدودا من الإجراءات الهادفة إلى تيسير الأمر على المصدرين ، ولذا فهي تسمى في الغالب "إعانات التصدير" ويمكن التفريق بين نوعين من الإعانات (دياب، 2010، صفحة 318)

أ- الإعانات المباشرة:

والتي تتمثل في تقديم مبالغ في تقديم مبالغ نقدية إلى المنتجين المصدرين ، وهي الشكل الأبسط والأكثر انتشارا في الماضي لتسهيل الدخول إلى الأسواق العالمية ، وهي تستخدم اليوم في الغالب في دعم السلع الزراعية ،غير أن هذه السياسة تسبب تدابير مضادة من قبل الدول الأخرى، وتؤدي في نهاية المطاف إلى تعزيز التجارة الدولية ، ولذا فإن منظمة التجارة العالمية تدعو إلى الحد من تقديم الدعم في شكل إعانات مباشرة ولذا فإن هذا الشكل من إعانات التصدير يتراجع اليوم.

ب- الإعانات غير مباشرة:

وتتمثل في منح المشروع بعض الامتيازات بهدف تحسين قدرته المالية كالإعانات الضريبية أو تقديم بعض الخدمات ، التي تعود على المشروع بالنفع مثل الاشتراك في الأسواق والمعارض الدولية وتحمل جزء من النفقات اللازمة لذلك، وهذا لتدعيم القدرة التنافسية للمنتجين المحليين في الأسواق العالمية ، وزيادة حصتهم من خفض أسعار سلعهم.

3- تخفيض سعر الصرف:

يقصد بتخفيض سعر الصرف كل انخفاض تقوم به الدولة عمدا في قمة الوحدة النقدية الوطنية مقومة بالوحدات الأجنبية ، وتعتبر عملية تخفيض سعر الصرف العملة الوطنية احد الأساليب السعرية المستخدمة في السياسة التجارية ، بحيث يترتب عن هذه العملية انخفاض في أسعار السلع المحلية المقومة بالعملات الأجنبية ، وارتفاع في أسعار السلع الأجنبية المقومة بالعملة الوطنية مما يؤدي زيادة الصادرات وانخفاض الواردات (عوض الله، 2004، صفحة 11).

ومما سبق يتضح أن الأدوات سابقة الذكر عبارة عن أدوات محفزة، فهي تعمل على زيادة الصادرات والتقليل من الواردات وهذا من خلال تأثيرها على أسعار كل منهما ، ولذا تسمى هذه الأدوات بـــ "الأدوات السعريــة ".

ثانيا: الأدوات المباشرة

تسعى الدولة من خلال هذه الأدوات إلى التأثير المباشر في حركة تجارتها الخارجية ، أي أنها لا تلجأ إلى الأسواق كوسيط في عملية التأثير ، وإنما يتم هذا التأثير من خلال قرارات تنفيذية مباشرة وتتمثل في:

1- نظام الحصص:

هو تقييد كمي للتجارة الخارجية، تقوم من خلاله الدولة بتوزيع رخص الاستيراد على المستوردين تحدد بموجبها الحد الأقصى للكميات المسموح باستيرادها، وتمنع استيراد ما دون ذلك.

ولقد انتشر نظام الحصص عقب الكساد في أوائل الثمانينات ، وكان قد تم الأخذ به خلال الحرب العالمية الأولى ، عندما قامت فرنسا باستخدامه لحماية منتجيها من خطر السعر الجد منخفض للقمح الاسترالي الذي تحول إلى أوروبا نتيجة لسياسة الحماية الأمريكية ، ثم تبعتها في ذلك كثير من الدول وذلك لعدة أسباب منها (احمد حشيش، 2002،ص 254-255).

- عدم مرونة عرض الواردات .

- عدم معرفة ظروف عرض وطلب السلع.

- اضافة الى ان هذا الاسلوب يعتبر اكثر مرونة في حماية الصناعات الوطنية ، لامكان الاخذ به في حدود الاتفاقيات التجارية التي ترتبط بها الدول.

2- التقييد الإرادي للصادرات:

نظرا لان الحصص غير مسموح بها في اطار منظمة التجارة العالمية وتفاديا لردود الافعال ، فإن الدول عادة ما تلجأ للقيود الإرادية للصادرات ، وعي اتفاقية ثنائية بين حكومتين تقوم بمقتضاها الدولة المضدرة لمنتج ما بوضع حد لصادراتها من هذا المنتج الى الدولة المستوردة ، ويجبر المصدرون على قبول تلك القيود الكمية عند تعرضهم للتهديد بإتخاذ إجراءات أكثر تقييدا من قبل الدول المستوردة في حال عدم التوصل الى اتفاق، وحيث أن القيود الإرادية للصادرات تم الاتفاق عليها، فإنها لا تؤدي الى ردود الأفعال غير مرغوب فيها، ومن تطبيقات هذا القيد أتفاق الولايات المتحدة الامريكية مع اليابان على

تصدير كمية معينة من السيارات اليابانية الى السوق الأمريكية على إمتداد ثلاث سنوات (خلوفي، 2011-2012، صفحة 39)

3- شروط المكونات المحلية:

و يعتبر هذا النوع من السياسات التجارية محاولة لإبقاء جزء من القيمة المضافة للسلعة وبعض مبيعات أجزاء الإنتاج في يد الموردين المحليين، كما تشترط هذه السياسة ان تكون نسبة معينة من قيمة السلعة المباعة في ألمانيا مثلا مكونة من قيمة أجزاء ألمانية الصنع مركبة في السلعة او قيمة العمل الألماني المبذول في صنع هذه السلعة (ابو شرار، 2010، صفحة 295)

4-الإجراءات الادارية:

وهي من بين الاجراءات التي تقوم السلطات الإدارية بتطبيقها لغرض إعاقة حركة الاستيراد وحماية الاسواق الوطنية ، ومن بين أهم هذه الإجراءات فرض السلطات نفقات تحكمية مرتفعة على نقل وتخزين البضائع المستوردة في المنطقة الجمركية ، التشدد في تطبيق اللوائح الصحية، خلق تعقيدات في تطبيق التعريفة الجمركية ، فرض رسوم على عملية التفتيش .....، وقد تكون تلك الإجراءات أشد تأثيرا على المبادلات التجارية من التدابير الحمائية الصريحة (عوض الله، 2004، صفحة 301).

5-معايير الصحة والبيئة والسلامة:

وتتمثل في مختلف الشروط الواجب توفرها في المنتج المستورد ، لكي يحصل على ميزة الدخول الى الاسواق الوطنية ، والهدف منها إما صحة المواطن أو حماية البيئة او اخضاع الواردات الى مقاييس النوعية الوطنية ، ومن تطبيقات هذا القيد ما فرضه الاتحاد الاوروبي على استيراد اللحوم الامريكية التي تحتوي على إضافات هرمونية من الممكن أن تسبب بعض الأمراض للانسان (ابو شرار، 2010، صفحة 293) .

ومن خلال هذا العرض لاهم أدوات السياسة التجارية والتي تستخدم في تقييدالتجارة ، يتضح أنها متنوعة كما أنها تتغير بتغيير الظروف الاقتصادية سواء على الصعيد الداخلي للدول او على مستوى الاقتصاد العالمي، فكنتيجة لما حققته منظمة التجارة العالمية من تخفيض كبير في الرسوم الجمركية على امتداد دول العالم، أخذت أهمية القيود غير الجمركية بالتزايد ، وهذه القيود يصود غير الجمركية بالتزايد ، وهذه القيود يصعب قياسها وفرضعب قياسها وفرض السيطرة عليها ومعرفة مدى تأثيرها بالمقارنة مع القيود الجمركية.

المطلب الثالث:النظريات المفسرة للتجارة الخارجية

الفرع الأول:النظرية التقليدية الكلاسيكية

إن النظرية الكلاسيكية للتبادل الدولي تركز على المنفعة بين الدول وذلك على أساس الاختلاف في التكلفة، ويعتبر أدم سميث أول من وضع المفاهيم الأولى لهذه النظرية ،ثم دعمت مبادئ هذه النظرية بآراء كل من دافيد ريكاردو وجون استوارت ميل ، والهدف من هذه النظرية هو تحديد شروط التوازن بين الدول وذلك من خلال ميزة التخصص والتبادل.

1- المطلقة لأدم سميث1723-1790.
ينظر إلى أدم سميث من جانب العديد من الاقتصاديين بأنه مؤسس الفكر الاقتصادي التقليدي ، بحيث انه نادى للحرية الاقتصادية والتبادل التجاري ، والحد من تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية للأفراد والمؤسسات ، بالإضافة إلى الحد من

دورها في تنظيم الاقتصاد والرقابة عليه من حيث فرض الرسوم الجمركية على الواردات، ووضع السياسات المقيدة للتبادل التجاري ،وقد نشر "آدم سميث Adam smith أفكاره في التجارة الدولية في كتاب أصدره عام 1776م تحت اسم " ثروة الأمم Wealth of Nations"،حيث تطرق فيه إلى نظرية النفقة المطلقة والتي تعتبر أول نظرية متكاملة ظهرت لتفسر قيام التجارة بين البلدان، وتسنتد هذه النظرية إلى مبدأ تقسيم العمل الدولي ، حيث تعتمد على وجود فروق واضحة في تكـاليف الإنتاج بين بلـد وآخر من حيث الإمكانيات والإنتاجية, وتتلخص هـذه النظرية بأن يتخصص كل بلـد بإنتاج تلك السلع التي يكون له ميزه مطلقة في إنتاجها. وعليه فالتجارة بين البلـدان سـتكون مفيدة لجميع الأطراف المشاركة فيها.
- الإفتراضات الأساسية التي تقوم عليها نظرية النفقات المطلقة:

تقوم نظرية النفقات المطلقة على الافتراضات التالية:
يرى سميث أن تحقيق الزيادة الإنتاجية يشترط عنصر الحرية الاقتصادية و لقد طبق سميث أفكاره الخاصة عن المزايا التخصص و تقسيم العمل بين الدولة ,أي أن كل دولة يجب أن تصدر السلع التي تنتجها بكفاءة مقاسه ولإنتاج و تصدير السلع التي تتمتع في إنتاجها بالميزة المطلقة, ووحدات العمل التي تحتاجها الوحدة الواحدة من السلعة مقارنة بشركاتها في التجارة ولكن يدعم ادم سميث أفكاره,عمد إلى وضع مجموعة من الفرضيات التي ساعدته على ذلك و هي:

1. قيمة السلعة تتحدد بعامل واحد وهو العمل
2. وجود دولتين تنتجان سلعتين مختلفتين
3. دالة الإنتاج نفسها في كلتا الدولتين
4. حرية تنقل عوامل الإنتاج داخل البلد الواحد و عدم التمتع بهذه الحرية بين الدولة
5. التوظيف الكامل لعوامل الإنتاج
6. حرية المبادلات
7. مقايضة السلع مع بعضها
8. ثبات تكلفة الوحدة مهما كان حجم الإنتاج
9. عدم وجود تكاليف نقل أو موصلات أو تأمين
10. التبادل يتم على أساس وحدة بوحدة

11 .إن التجارة الدولية تعود بالفائدة على جميع المشاركين في التبادل الدولي أي أن الفائدة التي تعود من إتساع نطاق السوق وزيادة تقسيم العمل تعم كافة الدول المشتركة في التبادل الدولي

12.إن التجارة الدولية تساهم في تحقيق وزيادة التراكم الرأسمالي والقدرة الإنتاجية لجميع الدول المشتركة في التبادل الدولي، وبالتالي فإن زيادة كمية إحدى موارد الثروة هو الأثر الجوهري لقيام التجارة الدولية، ويتمثل الأثر الهام لهذه التجارة في التوزيع الأمثل لعناصر الإنتاج على الإستخدامات المختلفة

13.تركز هذه النظرية على النفقات المطلقة وليس على النفقات النسبية لكل سلعة أي يكفي شرط اختلاف النفقات المطلقة لكل سلعة بين الدولتين لكي تقوم التجارة الدولية.

2- نظرية النفقة النسبية لدافيد ريكاردو1772-1823

تنسب هذه النظرية إلى الاقتصادي البريطاني الشهير ديفيد ريكاردو التي أوردها في كتابه مبادئ الاقتصادي السياسي والضرائب خلال الفترة 1772-1823. حيث تعتبر نظرية الميزة النسبية أهم إسهام لريكاردو في علم الاقتصاد. وقد أوضح عبر هذه النظرية أن من مصلحة كل بلد أن يتخصص في إنتاج السلع التي لا تكلفه كثيرا مقارنة بباقي السلع التي ينتجها، حتى وإن كانت بلدان أخرى في العالم تستطيع إنتاج هذه السلع بتكلفة أقل منه.ويتحتم على كل بلد استيراد السلع التي يتنازل عن إنتاجها من باقي الدول التي تملك ميزة نسبية في إنتاجها. وتسمح هذه النظرية بتجاوز قصور نظرية الميزة المطلقة التي صاغها آدم سميث، حيث إنها لا تضمن مكانا في التجارة الدولية للدول التي لا تملك أي ميزة مطلقة في إنتاج أي سلعة.

وبالتالي يرى ديفيد ريكاردو أن إختلاف النفقات المطلقة ليس مبررا كافيا لقيام التجارة الدولية لكن يجب أن يكون هناك إختلاف في النفقات النسبية لقيامها.

الفرضيات التي قامت عليها نظرية النفقات النسبية لديفيد ريكاردو:

وتقوم هذه النظرية على الفروض الأساسية التالية:

1. إن التجارة الدولية تتم بين دولتين ، وتقع على سلعتين فقط.
2. الموارد الاقتصادية لكل دولة تظل كما هي ثابتة،وأن كل نوع من تلك الموارد متماثل تماما، مثلا عنصر العمل يتكون من وحدات متجانسة لا تختلف في مستوى المهارة أو التدريب، أو أن عنصر الأرض يتكون من وحدات متجانسة لا تختلف في درجة الخصوبة أو الجودة.
3. عوامل الإنتاج تنتقل بحرية كاملة داخل الدولة مع عدم إمكانية انتقالها خارج حدود الدولة.
4. المنافسة التامة، وحرية التجارة.
5. انعدام نفقات النقل والتأمين والتعريفة الجمركية وغيرها من النفقات.
6. استخدام نظرية القيمة في العمل ، أي إن قياس قيمة أية سلعة تتم بكمية العمل المصروف في إنتاجها.
7. التوظيف الكامل لعوامل الإنتاج .
8. ثبات مستوى المعرفة الفنية داخل كل دولة مع إمكانية اختلاف هذا المستوى من دولة إلى أخرى.
9. ثبات نفقات الإنتاج لكل من السلعتين موضوع التبادل، أي أن تكلفة إنتاج الوحدة لا تتغير تبعا لتغير حجم الإنتاج وبذلك فالإنتاج يخضع لقانون ثبات الغلة.

3-نظرية القيم الدولية لجون ستيوارت ميل

يتفق جون إستورت ميل مع ريكاردو في أن السبب الأساسي في قيام التجارة الدولية هو اختلاف النفقات النسبية لإنتاج السلع من دولة إلى أخرى ، وقد اعتمد جون إستورت ميل على نفس الافتراضات الأساسية التي قامت عليها نظرية ديفيد ريكاردو ماعدا الفرضيتين التاليتين التي قام بتعديلهما :

1- أن قيمة السلعة تتحدد بتكلفة إنتاجها من جميع عوامل الإنتاج (العمل، رأس المال، الأرض والتنظيم) وليس عنصر العمل فقط.

2- إن التبادل الدولي يتم على أساس مبادلة كمية بكمية وليست وحدة بوحدة.

إن النظريات السابقة قد أكدت على جانب العرض فقط وأهملت جانب الطلب في تفسير قيام التجارة الدولية ، غير إن الأسعار تتحدد نتيجة تفاعل قوى العرض مع الطلب وبعد ذلك تتحدد الكميات المعروضة والكميات المطلوبة في التجارة الدولية أي الاستيرادات (جانب الطلب) والصادرات (جانب العرض) ، ولكن السؤال المهم هو كيف تتحدد كمية الصادرات وكمية الواردات ؟ ، أي ما هي النسبة التي تجمع بينهما في عملية التبادل الدولي ؟، وبمعنى أدق ما هي معدلات التبادل الدولي التي تتم وفقها التجارة الدولية لتكون مربحة لكلا الدولتين المتعاملتين بالتجارة .

الفرع الثاني:النظرية النيوكلاسيكية في التجارة الخارجية

أولا:النظرية السويدية- نظرية التوافر النسبي لعوامل الإنتاج لهيكشر وأولين-

تعد نظرية هيكشر وأولين امتدادا لنظرية النفقات النسبية ذلك لأن نظرية النفقات النسبية فسرت سبب قيام التجارة الدولية وأرجعت ذلك إلى إختلاف النفقات النسبية لإنتاج السلع، أما نظرية هكشر وأولين فإنها توضح تفسير أسباب اختلاف النفقات النسبية للسلع المختلفة، وهذا يعني أن نظرية هيكشر – أولين بدأت من حيث انتهت إليه نظرية النفقات النسبية، ولذلك تعتبر نظرية هكشر و أولين نظرية مكملة لنظرية النفقات النسبية وليست بديلة لها.

- فرضيات نظرية هيكشر وأولين

تقوم النظرية على مجموعة من الافتراضات المبسطة للواقع هي: أن العالم يتكون فقط من دولتين (أ،ب) يقومان بإنتاج سلعتين هما (س،ص) ويعتمدان على عنصرين من عناصر الإنتاج هما العمل ورأس المال .

كلا البلدين يستخدمان نفس المستوى التكنولوجي في الإنتاج أي تشابه التكنولوجيا في البلدين . أي إن الإنتاج في كلا الدولتين يستخدم نفس التشكيلة من عوامل الإنتاج ، فإذا كانت أسعار هذه العوامل متساوية في الدولتين فلا داعي لحدوث التجارة بينهما لان تكاليف الإنتاج واحدة فيهما ، أما إذا اختلفت أسعار هذه العوامل الإنتاجية أصبح هناك داع ودافع لحدوث التجارة الخارجية بينهما . إن تماثل الفن الانتاجى في الدولتين وبذلك تحيد تأثيره على أسعار عناصر الإنتاج فلا يبقى سوى جانب العرض الكلى من عناصر الإنتاج ليصبح المحدد الوحيد لأسعار عناصر الإنتاج .

- أن السلعة (س) كثيفة عنصر العمل Labour Intensiveوالسلعة (ص) كثيفة عنصر رأس المال ،Capital Intensive بمعنى أن السلعة (س) تحتاج إلى قدر أكبر من عنصر العمل مقارنة باحتياجها إلى رأس المال . بينما السلعة (ص) على العكس تحتاج إلى قدر أكبر من عنصر رأس المال مقارنة باحتياجاتها من عنصر العمل . ويمكننا القول إن السلعة (س) تتميز بارتفاع نسبة العمل / رأس المال أو انخفاض نسبة رأس المال /العمل مقارنة بالسلعة (ص).

- أن السلعتين (س)،و(ص) يتم إنتاجهما في ظل ظـروف ثبـات الغلـة ، والمقصود بذلك أن زيادة المستخدمة من كافة عناصر الإنتاج (العمـل، رأس المال) بنسبة معينة تؤدى إلى زيادة حجم الإنتاج من السلعة بنفس النسبة . فعلى سبيل المثال زيادة المستخدم من عنـصر العمـل ورأس المال بنسبة ١٠%يؤدى إلى زيادة الإنتاج بنفس النسبة.
- التخصص غير الكامل في الدولتين بعد التجارة ، بمعنى سيادة ظروف تزايد تكلفة الفرصة البديلة التي تمنع الدولتين من توجيه كافة عناصـر الإنتاج لإنتاج سلعة واحدة من السلعتين .
- إن تماثـل كـل مـن الأذواق وهيكل توزيع الدخل في الدولتين- بمعنى تطابق خريطة السواء بالنسبة لهما. -كمحددات للطلب على السلعتين (س)،(ص) تعزل تأثيره على الطلب على عناصر الإنتاج (رأس المال , العمل.)
- سيادة ظروف المنافسة الكاملة في أسواق السلع وأسـواق عناصـر الإنتاج. ويعنى هذا الافتراض أن أسعار السلعتين (س) و(ص) تميل في الأجل الطويل إلى أن تتساوى التكاليف وتختفي أي فرص لتحقيق أرباح غير عادية، ومن ناحية أخرى فإن سيادة المنافسة الكاملة في أسـواق عناصر الإنتاج تعنى عدم قدرة أصحاب عناصر الإنتاج (العمل ، رأس المال) على تحديد معدل الجر وسعر الفائدة.
- المرونة التامة لتحرك عناصر الإنتاج داخل كل دولة من نشاط إلى آخر ومن مكان إلى آخر وفقاً للعوائد الحدية، حيث تفترض النظرية عـدم تحرك عناصر الإنتاج بين الدول ، حيث أن تحرك عناصـر الإنتاج بمرونة تامة على المستوى المحلى يؤدى إلى تساوى العوائـد الحدية لعناصر الإنتاج المتجانسة في كل المناطق والصناعات داخـل نفس الدولة، بينما تحرك عناصر الإنتاج دولياً يعنـى تبـاين عوائـد تلـك العناصر على المستوى الدولي قبل قيام التجارة.
- عدم وجود تكلفة نقل وغياب أي شكل من أشكال تقيد حرية التجـارة مثل الرسوم الجمركية أو حصص الاستيراد أو التصدير .
- استخدام عناصر الإنتاج المتاحة استخداماً كاملاً في الدولتين .
- توازن التجارة بين الدولتين ، بمعنى أن قيمة الصادرات تساوى قيمة الواردات

ثانيا: لغز ليونتيف- إختبار نظرية هكشر وأولين عمليا-

عمد بعض الاقتصاديين الى اختبار نظرية هكشر –اولين فى وفـرة عوامل الإنتاج اختباراً عملياً بتطبيقها على صادرات وواردات دولة معينة. ومن أشهر الاختبارات التي جرت على نظرية هيكشر –أولين ما قام بـه الاقتصادي المعروف والروسي الأصل "فاسيلى ليونتيف" في عامي 1953 و 1956 بدراسة هيكل التجارة الخارجية للولايات المتحدة اتجاه العالم الخارجي حيث استخدم ليونتيف بيانات عام 1947 هذه البيانات تضمنت المـدخلات من عنصر العمل ورأس المال اللازم لإنتاج ما قيمته مليـون دولار مـن الصادرات الأمريكية وبدائل الواردات الأمريكية . ونظراً لتمتـع أمريكـا بوفرة نسبية في عنصر رأس المال ، ووفقاً لنظرية هكشر –أولـين مـن المتوقع أن يكون هيكل صادراتها مكون من سلع كثيفة رأس المال ، بينما وارداتها تتضمن سلع كثيفة العمل. ولكي يتأكد ليونتيف من صـحة هـذا التوقع فإنه قد احتاج إلى بيانات عن درجة كثافة رأس المال والعمل في هيكل صـادرات وواردات أمريكا وهذه البيانـات موجـودة في جـداول المدخلات والمخرجات التي تعرض تفصيلا لاحتياجات كل سلعة منتجة في أحد القطاعات داخل الاقتصاد (مـن باقي القطاعات الأخرى) ونظراً لعدم توفر تلك البيانات عن الواردات

الأمريكية فإن ليونتيف قد استعاض عنها ببيانات عن تكلفة بدائل الواردات الأمريكية التي يتم إنتاجها محلياً كبديل للسلع التي يتم استيرادها من الخارج.

الفرع الثالث: بعض التوجهات والنظريات الحديثة في التجارة الخارجية

أولا- منحنى التعلم

يربط هذا التحليل بين ارتفاع مستوى مهارات العمل والتحسن في الفن الإنتاجي وبين إجمالي عدد المنتجات التي يتم إنتاجها من نوع معين خلال فترة زمنية معينة، وليس حجم الاستثمارات في التعليم والبحوث، وفيما يتعلق بقدرة العمال على التعلم لوحظ أن عدد الساعات التي يقضيها العامل في صناعة منتج معين تميل للانخفاض بنسبة منتظمة كلما تضاعف الإنتاج، وبالتوسع في تطبيق ذلك التحليل يمكن القول أن نفقات الإنتاج جميعا تنخفض مع تراكم تجارب الإنتاج، ،وبإسقاط هذا التحليل على التجارة الدولية نجد أنه في حالة دولتين الأولى رائدة في صناعة منتج كثيف العمل وعمالها مؤهلون ومدربون، ودولة داخلة في نفس الصناعة مبتدئة، فنظرا لإفقار الدولة اللاحقة إلى التجربة ورغم ما تتمتع به من ميزة نسبية لإنتاجها كثيف العمل إلا أنها لن تستطيع في بادئ الأمر منافسة الدولة الرائدة، وباستطاعة الدولة الرائدة أن تبقي على فجوة بينها وبين الدولة اللاحقة،فالفجوة التكنولوجية والخبرة العملية لعمال الدولة الرائدة تجعل هناك فروقا بين قدرة الدولتين على المنافسة لصالح الدولة الرائدة وبمرور الوقت يكتسب العنصر البشري في الدولة المبتدئة خبرات تؤدي إلى تقلص الفجوة وإلى انخفاض نفقات الإنتاج ودون أن ننسى أن المعدات ذات النفقة الرأسمالية تهتلك و تتقادم مع مرور الزمن ،وهنا يتم التخلص من عبء التفوق التكنولوجي وهكذا تعود المزايا النسبية ونسب عوامل الإنتاج للتحكم.

ثانيا- نظرية معدل التبادل الدولي لليندر

نظرية الطلب الممثل أو نظرية تشابه الأذواق وتعود هذه النظرية إلى الاقتصادي ستافن ليندر Staffan Linder وجاءت تسميتها من أن الدول متشابهة الدخل تكون متشابهة الأذواق، حيث يرى ستافن ليندر أن سبب قيام التجارة الدولية يرتبط بالمزايا النسبية ، ولكن منشأ هذه المزايا لا يوجد في الاختلاف بين الهبات المبدئية لعوامل الإنتاج، وليس يعنى هذا أن اختلاف عوامل الإنتاج لا قيمة له ، وبالتالي ليندر يرى بأن اختلاف نسب عناصر الإنتاج مبالغ فيه بدرجة كبيرة، فهذا الاختلاف لا يفسر قيام التبادل الدولي إلا بالنسبة لبعض أنواع السلع فقط وهذا لا يعني أن اختلاف نسب عناصر الإنتاج لا قيمة له على الإطلاق في تفسير التبادل الدولي بل يعني أن له قيمة محدودة ويستدعي ذلك البحث عن اعتبارات أخرى.

وفي تفسيره لقيام التجارة الدولية يفرق ليندر بين نوعين من السلع: المنتجات الأولية وتجارة المنتجات الصناعية، ففيما يخص تجارة المنتجات الأولية فإن التفسير الذي قدمه ليندر يتطابق والتفسير الذي تقدمه نظرية هكشر-أولين أي أن تبادلها يتم طبقا للميزة النسبية وأن الميزة تتحدد بنسب عناصر الإنتاج، أما فيما يخص تجارة المنتجات الصناعية فإن نظرية ليندر ترجع أسباب قيام التجارة الخارجية إلى عامل تشابه الدخل ،فالدول متشابهة الدخل تكون متشابهة الأذواق وبالتالي يمكن قيام التجارة بين الدول متشابهة الدخل لكون أسعار السلع تناسب المستهلكين في الدول الأخرى بسبب تساوي القدرة الشرائية.

المبحث الثالث:حركة التجارة الخارجية في إطار التكتلات الاقتصادية

إن الاتجاه المتزايد نحو تكوين التكتلات الاقتصادية الإقليمية، ينطوي على المزيد من تحرير التجارة العالمية ، ولو في نطاق التكتل ، بل إن تحرير التجارة داخل الإقليم قد يؤدي إلى أثار مولدة للتجارة خارج التكتل ،وذلك بزيادة الدخل ، ومنه زيادة الطلب على الواردات من خارج التكتل فتزداد التجارة العالمية،

المطلب الأول: المنظمة العالميـــــة للتجارة WTO

الفرع الأول نشأة و تعريف المنظمة :

المنظمة العالمية للتجارة هي منظمة دولية أنشئت عقب جولة الاوروغواي في مدينة مراكش المغربية ،مقرها جنيف عاصمة سويسرا، وهي عبارة عن جهاز دائم للتفاوض حول كل مسائل التجارة الدولية على خلاف الجات، وهي الجهاز المسؤول عن الإشراف على تنفيذ جميع الاتفاقيات التي أسفرت عنها جولة الاوروغواي ، إضافة إلى مسؤوليتها في الإشراف وإتمام المفاوضات المستقبلية .

ويمكن تعريفها أيضا إنها منظمة ذات صفة قانونية مستقلة ، وهي تمثل الإطار التنظيمي والمؤسسي الذي يحتوي على كافة الاتفاقيات التي أسفرت عنها مفاوضات الاوروغواي ،فهي مؤسسة دولية مستقلة من الناحية المالية والإدارية ، وغير خاضعة لمنظمة الأمم المتحدة وهي عن إطار قانوني ومؤسسي لنظام التجارة متعدد الأطراف يؤمن الالتزامات التعاقدية الأساسية التي تحدد للحكومات كيف يمكن صياغة وتنفيذ الأنظمة والضوابط التجارية المحلية ، فهي منتدى يسعى إلى تنمية العلاقات التجارية بين الدول من خلال المناقشات والمفاوضات الجماعية والأحكام القضائية للمنازعات التجارية، وقد شرعت المنظمة في العمل بتاريخ 1995/01/01 ، ووصل عدد الدول الأعضاء المنخرطة فيها حسب أخر إحصائيات 164 دولة بينما عدد الدول الملاحظة بلغ 20 دولة لغاية 20 فيفري 2019 كما يظهر ذلك الموقع الرسمي للمنظمة ، وتعتبر المنظمة الأساس القانوني والمؤسسي للنظام التجاري المتعدد الأطراف ، وهي توفر الالتزامات التعاقدية الأساسية التي تحدد كيف تقوم الحكومات بصياغة وتطبيق قوانين وتعليمات التجارة المحلية ، كما توفر المنظمة المنتدى الذي من خلاله تتطور العلاقات التجارية بين الدول من خلال الحوار والتفاوض وتتخذ مدينة جنيف بسويسرا مقرا لها .

منظمة التجارة العالمية (WTO) هي المنظمة الدولية العالمية الوحيدة التي تتعاملمع قواعد التجارة بين الدول .في جوهرها ت كمن اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ، التي تم التفاوض عليها وتوقيعها من قبل غالبية الدول التجارية في العالم وصدقت عليها في برلماناتها .والهدف من ذلك هو ضمان تدفق التجارة بأكبر قدر ممكن من السلاسة والتوقع والحرية.
(/https://www.hinrichfoundation.com/research/external/world-trade-report)

الفرع الثاني:مبادئ ومهام المنظمة العالمية للتجارة

أولا:مبادئ النظام التجاري العالمي الذي تتبناه المنظمة

تقوم المنظمة على مبادئ الفكر الاقتصادي الذي ينادي بحرية التجارة،، فمهمتها الأساسية هي ضمان انسياب التجارة بحرية ، ولقد تم إنشاء المنظمة بهدف تقوية النظام التجاري وزيادة حجم التجارة العالمية والاستثمار والتوظيف ونمو الدخل في العالم كله، ومن اعم مبادئ اتفاقية الجات الأساسية.

- مبدأ الدولة الأولى بالرعاية :

ويقصد بها عدم التمييز بين الدول الأعضاء ، حيث تتساوى كل الدول الأعضاء في الظروف المنافسة ويستثنى من ذلك الدول التي تنتمي إلى إقليم اقتصادي معين والدول الأعضاء في الاتحادات الجمركية ومناطق التجارة الحرة وما تمنحه لبعضها البعض من تفضيلات لا تخضع لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية.

- استخدام القواعد المتعددة الأطراف :

أي استخدام نظام تجاري يستند إلى قواعد متعدد الأطراف في التجارة الدولية بدل القواعد الفردية ، بهدف إقامة نظام تجاري عالمي حر، مع وضع قواعد لتحقيق الشفافية عن طريق نشر كل ما يتعلق بالتعريفات الجمركية.

-إلغاء القيود غير الجمركية واستبدالها بالرسوم الجمركية:

ويقصد بهذا المبدأ إلغاء جميع القيود الكمية على المستوردات والصادرات والاستعاضة عنها بفرض رسوم جمركية ، وعلى الدول عند انضمامها لمنظمة التجارة العالمية خفض الرسوم الجمركية وتحديدها ضمن جدول أو كشف يطلق عليه جدول الامتيازات أو الجداول الوطنية ،وينجر عن ذلك وضع قواعد لتحقيق الشفافية باستعمال التعريفات الجمركية لوحدها ودون سواها كأداة لتحقيق الحماية المطلوبة لمنتجات الدول، وهي بذلك استبعد وسائل الحظر والتقييد عن طريق الحصص وتراخيص الاستيراد والقيود الإدارية الأخرى.

- مبدأ المعاملة الوطنية :

ويقصد به عدم التفرقة بين السلع المنتجة محليا وبين السلع المستوردة سواء من حيث فرض الضرائب المحلية كضريبة المبيعات ، أو من حيث فرض إجراءات أو قوانين ، ومنه عدم التمييز بين الشركات التجاريين وتمتعهم بنفس الحقوق في إطار شرط الدولة الأولى بالرعاية وتلتزم كل دولة بإخضاع المنتجات الأجنبية بنفس المعاملة التي تمنحها للمنتجات الوطنية ،خاصة فيما يتعلق بالضرائب المحلية.

- مبدأ التجارة العادلة:

ويتضمن هذا المبدأ أن تقوم التجارة بين الدول على أساس المقدرة والكفاءة والنوعية والسعرية للصناعات المصدرة ، وقد وضع قواعد خاصة بالإجراءات المحلية التي تؤثر على التبادل التجاري الدولي ومنها الدهم والإجراءات الحمائية وسياسة الإغراق ، ومنح الدول النامية والأقل نمو فترات انتقالية تقوم من خلالها بتأهيل أوضاعها .

- مبدأ الشفافية:

ويقصد به توفير المعلومات للمستثمرين والمصدرين والمستوردين، حيث يجب على الدولة أن تقوم بنشر جميع المعلومات المتعلقة بتجارتها الخارجية ، وتوفيرها لكل من يطلبها وإنشاء مراكز استعلام يمكنها من توفير الاستفسارات الضرورية التي يرغب المصدرون والمستوردون أو المستثمرون الحصول

عليها،وتزويد المنظمة العالمية بالسياسات الاقتصادية القائمة وإبلاغها بأي تعديلات تطرأ على هذه السياسات والإجراءات .

- مبدأ التشاور والتفاوض:

حيث تدعو الاتفاقية إلى ضرورة التشاور والتفاوض بين الأعضاء لحل النزاعات التي يمكن إن تحدث حول السياسات التجارية.

ثانيا- مهام المنظمة:

حددت المادة الثالثة من اتفاقية مراكش المنشئة للمنظمة عدة مهام لها ، فإضافة إلى أنها تعتبر مندى للتشاور بين الدول الأعضاء، حول المشاكل التي يمكن إن تواجه التجارة الدولية ، وتشكل لآليات لفض النزاعات التي يمكن إن تنشأ بين أعضائها، فإنها تقدم بعض المساعدات الفنية والمالية للدول الأعضاء بها ،ومن أهدافها الأخرى المحددة في المادة الثالثة مايلي:

-تسهل تنفيذ وإدارة اتفاقيات التجارة المتعددة الأطراف والجماعية التي تجسدها المنظمة ، كما أنها تسهل وتدير الاتفاقيات التجارية التي نتجت عن جولة الاوروغواي وأية اتفاقية جديدة يجري التفاوض بشأنها.

-توفير محفلا للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، فهي تشكل الإطار التفاوضي بين الدول الأعضاء لتنظيم العلاقات التجارية فيما بينها لتحقيق المزيد من تحرير التجارة.

-الفصل في المنازعات التي تنشا بين الدول الأعضاء حول تنفيذ الاتفاقيات التجارية الدولية،من خلال الإدارة والإشراف على الاتفاقيات المنشأة لجهاز تسوية المنازعات والتي تحدد طبيعة عمل وأسلوب تشكيل لجان التحكيم وجهاز الاستئناف وحقوق والتزامات في إطار ذلك الجهاز.

-المراجعة الدورية للسياسات التجارية الوطنية للدول الأعضاء وإصدار ملاحق تجارية بين مؤشرات التجارة وتوضح السياسات التجارية في تلك الدول

- التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى ذات العلاقة بصنع السياسات الاقتصادية العالمية ، وعلى وجه الخصوص مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولـــي والوكالات الملحقة بهما ، وذلك من اجل المزيد من التنسيق فيما يتعلق بصنع السياسات الاقتصاديـــــة على المستوى الدولـــي.

المطلب الثاني: علاقة منظمة تجارة العالمية بالتكتلات الاقتصادية

هناك قواعد وشروط تحكم هذه التكتلات في إطار المنظمة العالمية للتجارة .

الفرع الأول: القواعد المنظمة للتكتلات الاقتصادية في ظل المنظمة العالمية للتجارة

إن تزايد عدد الترتيبات الإقليمية وانتشارها يثير عدة أسئلة حول طبيعة العلاقة بين ظاهرتي الإقليمية و التعددية في حرية التجارة الدولية،حيث تشير الظاهرة الأولى إلى اتجاه كثير من دول العالم إلى انخراط في الترتيبات الإقليمية الساعية إلى بناء نظام تجاري إقليمي من خلال عقد سلسلة من اتفاقيات التجارة التفضيلية مع دول الجوار الجغرافي ، أما الظاهرة الثانية فتشير إلى تعزيز الاتجاه العالمي إلى نظام

تجاري متعدد الأطراف لبناء منطقة التجارة حرة عالمية، حيث يصبح انضمام كل دول العالم إليها أمرا ممكنا ،وذلك من خلال نظام العضوية المفتوحة في منظمة التجارة العالمية ، والتي تهدف إلى تحرير التجارة على المستوى العالمي، حيث ترى المنظمة العالمية للتجارة ان التكتلات الإقليمية تعتبر مشكلة لأنها تدعو إلى خلق تكتلات إقليمية داخل المجموعة العالمية، وتدعم تحرير التجارة على المستوى الإقليمي بينما تهدف المنظمة إلى عولمة التجارة وتحريرها على المستوى العالمي .

ولقد اعتبرت التكتلات الإقليمية مصدر قلق رئيسي لكافة الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة ،وهذا نتيجة لما يتولد عن هذه التكتلات الإقليمية من أثار سلبية معيقة لمسيرة تحرير التجارة على المستوى العالمي، وما قد ينجم عن هذه الآثار من تحول هذه التكتلات الإقليمية إلى "حصون " أو "قلاع " نتيجة لإلغائها الحواجز التجارية فيما بين الدول الأعضاء وإبقائها مع الدول غير الأعضاء ، مما يعزز التبادل التجاري داخل منطقة التكتل ويقلل من العلاقات التجارية مع الدول غير الأعضاء ، الذي جعل هذه التكتلات محتكرة للتجارة الدولية عازلة بذلك باقي دول العالم (خلوفي، 2011-2012، صفحة 86).

وقد قامت المنظمة العالمية للتجارة بإقرار مجموعة من القوانين تستهدف تنظيم عملية التكامل بين الدول وتتمثل هذه القوانين فيما يلـــي:

أ- المادة الرابعة والعشرون من اتفاقية "الجات"

والتي تؤكد على إن الغرض من الاتحادات الجمركية ومناطق التجارة الحرة هو تسهيل التجارة بين الدول الأعضاء وليس وضع قيود أمام أعضاء المنظمة خارج التكتل وتمنع أحكام المادة أن تصبح الرسوم واللوائح التجارية أكثر تقييدا لغير الأعضاء عما كانت عليه قبل الدخول في التكتل الإقليمي ،كما أضيفت إلى هذه المادة مذكرة تفسيرية شددت على ضرورة التزام أعضاء الترتيبات الإقليمية بالشفافية الكافية بهذا الصدد، كما نصت هذه المذكرة على إن لا تستمر هذه الترتيبات الإقليمية لأكثر من عشر سنوات.

ب-المادة الخامسة من الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات :

والتي كانت تحت عنوان " التكامل الاقتصادي " تهدف إلى تحرير تجارة الخدمات وإلغاء جميع أنواع التمييز بين الدول الأعضاء وحظر تقديم أية إجراءات تمييزية جديدة ، وضرورة انخراط مجلس التجارة في الخدمات بالاتفاقيات الإقليمية.

ج- شرط التمكين أو ما يعرف بحكم التمكين:

حيث يقضي بان تكون الاتفاقية بين الدول النامية فحسب لتسهيل وتعزيز التجارة المشتركة، ولا يجب ان تضع هذه الاتفاقية صعوبات أو قيود أمام تجارة الدول غير الأعضاء ،وهذا دون تحديد فترة انتقالية محددة لتعميم المزايا التفضيلية على باقي دول المنطقة.

ولقد وجدت التكتلات الاقتصادية الإقليمية سندا لها فيما أقرته اتفاقية الجات والمنظمة العالمية للتجارة من العمل بمبدأ شرط الدولة الأولى بالرعاية وان كان ذلك بضوابط معينة، ولقد تمت صياغة الضوابط في المادة 24 من اتفاقية الجات ، وشرط التمكين الذي تمت صياغته في جولة طوكيو ، إضافة إلى المادة 25 الواردة في الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات ، ونتيجة لهذا فقد انتشرت ظاهرة التكتلات الإقليمية بشكل

ملفت للنظر خلال العشرين السنة الماضية ، وتشكل اتفاقيات التجارة الحرة 90% من الاتفاقيات والنسبة المتبقية عي لاتفاقيات الاتحاد الجمركي.

الفرع الثاني:أثار ومشاكل التكتلات الاقتصادية على التجارة الخارجية

أولا: آثار التكتلات الاقتصادية

يعتبر الاقتصادي الأمريكي جاكوب فاينر viner عن أول من وضع الأساس لتقييم جهود التكامل الاقتصادي من وجهة النظر التحليلية ، وذلك من خلال اقتراحه لمفهومين هما ، خلق التجارة trade Creation ، وتحويل التجارة trade Divertion ، لغرض تقييم آثار التكامل . (المعهد العربي للتخطيط، 2009، صفحة 7)

1- الآثار الساكنة

ويمكن تقسيم للآثار النترتبة عن التكامل الاقتصادي إلى اثر ايجابي والمتمثل في خلق التجارة ، والى اثر سلبي والمتمثل في تحويل التجارة ، ففي الحالة الأولى يكون التكامل في صالح الدولة المنتمية الى التكتل ، أما في الحالة الثانية قان التكامل لا يكون في صالح الدول المنتمية الى التكتل .

***خلق (إنشاء) التجارة :** يقصد به التحول من منتجين غير أكفاء إلى منتجين أكفاء يسبب التكامل (إحلال جزء من الإنتاج المحلي للبلد العضو بالتكامل بإنتاج اقل تكلفة مستورد من الدول الأخرى الأعضاء بالتكامل)، وهذا الأثر يعتبر نتيجة مفيدة لأحد أشكال التكتل الاقتصادي، ويتم إنشاء التجارة من خلال الإمكانيات التي يمكن إن تتيحها عملية التكتل، وبالتالي تتخصص كل دولة ضمن المجموعة المتكتلة بما تتمتع به من خصائص نسبية على الإنتاج، الأمر الذي يؤدي إلى توسيع الإنتاج بينها اعتمادا على توسيع السوق (خلف، 2001، صفحة 162).

***تحويل التجارة:** وهي تعني العكس ، التحول من منتجين أكفاء إلى غير أكفاء (إحلال واردات مرتفعة التكلفة مستوردة من احد الدول الأعضاء بالتكامل محل واردات كانت تستورد من بلد غير عضو)، وهذا الأثر يعتبر سلبي والغير المرغوب به، اذ انه ينقص من الكفاءة الاقتصادية للدولة العضو في اتفاقية التكتل ، ويحدث تحويل التجارة لما يحول النشاط التجاري من بلدان موجودة خارج المنطقة التجارية نحو البلدان الأعضاء، وهي تعني إلغاء القيود الجمركية والحواجز الأخرى في منطقة التبادل الحر ، بشكل يجعل الواردات والصادرات بين هذه البلدان اقل تكلفة. ففي هذه الحالة لن يكون للتحويل التجاري منفعة ، كون ان التجارة ستحول من لدى المنتج الفعال الموجود خارج المنطقة التجارية نحو المنتج داخل المنطقة اقل فعالية (طبني، 2014/2013، صفحة 51)

وعليه فان هذا الأثر يقلل الرفاهية لأنه قبل تنفيذ الاتحاد الجمركي يمكن استيراد سلع معينة بسعر ارخص .(W.Hoen, 1994, p. 117)

ومنه نستخلص انه كلما كانت المنطقة الاقتصادية للاتحاد الجمركي اكبر ، وكلما زاد عدد البلدان التي يتكون منها ، كلما زاد نطاق إنشاء التجارة بدلا من تحويل التجارة، أي إن التكامل الاقتصادي يخلق رواجا اقتصاديا للدول لأعضاء إذا استطاعت تلك الدول إن توازن مابين خلق التجارة وتحويل التجارة.

والشكل المرفق أدناه يوضح آليــة خلق وتحويل التجارة .

الشكل رقم (03) : آلية خلق وتحويل التجارة

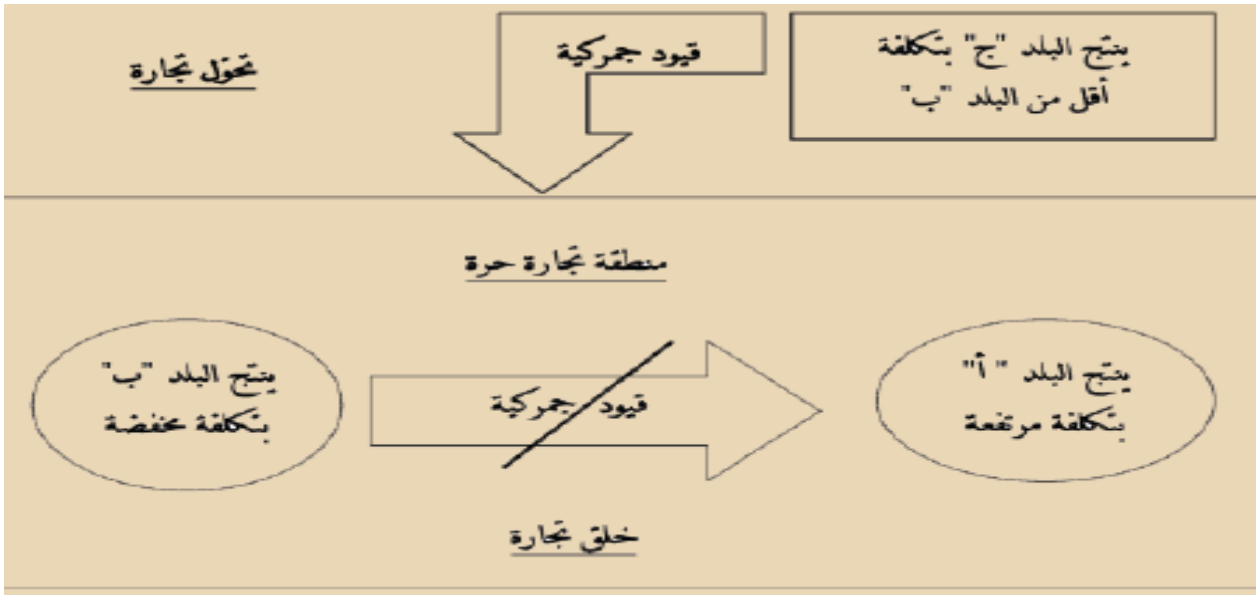

المصدر:مجلة جسر التنمية (التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي)

2-الآثار الديناميكية:

أظهرت الدراسات العلمية لتقدير آثار التكتل الاقتصادي الإقليمي في الأجل القصير ، إن الفوائد الممكن تحقيقها قليلة نسبيا ، وقد دفع ذلك بالعديد من الاقتصاديين إلى بحث آثار اتفاقيات التكتل الاقتصادي في الأجل الطويل ، حيث تم التوصل إلى وجود العديد من الآثار الديناميكية التي لا تؤثر فقط على مستوى الرفاهية الاقتصادية (الإنتاج) للدول الأعضاء بل يمتد تأثيرها إلى العديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية ، وفي مايلي نذكر بعض هذه الآثار:

- تحقيق اقتصاديات الحجم (وفرات الإنتاج)

ومنه حل مشكلة ضيق السوق فالمنتجات المختلفة ستجد أسواقا أوسع ومجالا اكبر.

- تشيع الاستثمارات

فالتكامل الاقتصادي يؤدي إلى توسيع حجم السوق الأمر الذي يؤدي خلق العديد من الفرص الاستثمارية أمام الشركات المحلية والأجنبية ، كما يؤدي تشجيع الاستثمار إلى فتح مجالات جديدة للصناعات التي تعتمد على التصدير (السبتي و علوي، 2019، صفحة 172)

- زيادة درجة المنافسة

نتيجة لإزالة الحواجز بين الدول الأعضاء فان المنافسة بين الشركات في داخل التكتل ستزداد مما يؤدي إلى تحقيق مكاسب كبيرة في الكفاءة ، او بعبارة أخرى عندما تزول الحواجز بين الدول الأعضاء فان

المنتجين في كل دولة يجب إن يصبحوا أكثر كفاءة لكي يواجهوا منافسة المنتجين الآخرين داخل التكتل (طبني، 2014/2013، صفحة 52).

- تحسين معدلات التبادل

تستطيع الدول الأعضاء في تكتل اقتصادي إقليمي كمجموعة إن تحسن من شروط تبادلها مع الدول خارج التكتل ، فيمكنها إن تتعامل مع الدول الأخرى ككتلة اقتصادية لها وزنها وتحصل على شروط أفضل.

- تخفيض العبء على الميزان التجاري

يشجع التكتل الاقتصادي زيادة المبادلات التجارية ما بين الدول الأعضاء المتقاربة جغرافيا غالبا، مما يؤدي إلى تخفيض وارداتها من العالم الخارجي .

ومما تقدم ذكره يمكن القول إن المكاسب الناتجة عن الآثار الحركية للتكامل الاقتصادي لها فائدة كبيرة على اقتصاديات الدول المتكاملة مما يخدم التنمية في تلك الدول ويزيد من رفاهيتها.

ثانيا- مشاكل التكامل الاقتصادي على التجارة الخارجية:

يمنح التكامل الاقتصادي مزايا مختلفة للدول الأعضاء لكنه ينطوي على غيوب وتكاليف على هذه الدول ، فتحقيق الاتحاد الشامل عملية صعبة وليست مجانية بل تقتضي تحمل العديد من التضحيات والمصاعب منها (الوافي، 2007، الصفحات 39-40).

***تحويل التجارة**: وتتمثل في تبديل المستوردات ذات أثمان منخفضة من منتج دولة غير عضو، بمستوردات ذات أثمان أغلى من دولة عضو.

* **اختلال ميزان المدفوعات :** قد ينتج عن عملية التكامل اختلال في ميزان المدفوعات ناتجة عادة عن الاعتماد المتبادل الذي يتحول فيه الطلب على الصادرات إلى الطلب على الواردات تاركا الجهاز المحلي على حاله ، باستثناء ما يتم من تطوير بقرارات تتخذ خارج الدورة الاقتصادية، ومع رسوخ عادات الاستهلاك والتطلع إلى مزيد من الاستثمار يتسم الكلب على الواردات بقدر مرتفع من الثبات مستقل عن العادات من التصدير ، فلا يستجيب إليها في تقبلها أو حتى إذا تعرضت إلى اتجاه عام نزولي، الأمر الذي يؤدي إلى تزايد فجوة المدفوعات واستمرارها واختلال في الميزان التجاري.

* **انتقال الأزمات:**وفقا لمبدأ الآثار التبادلية للتجارة الخارجية ، وتشابك الاقتصاديات ، والتغذية العكسية للازمة التي قد تتعرض لها دولة عضو على بعض الدول الأخرى ، وفي هذا السياق فان أزمة الكساد 2001 بأمريكا ، كان لها الأثر على الاقتصاد المكسيكي ومن تجلياته أن تم تخفيض العمالة في قطاع الصناعة وبمؤسسات أخرى أمريكية حدودية ، حيث قصفت هده السياسة بسوق العمالة المكسيكية التي ارتفعت نسب البطالة ، وعدم قدرة سوق العمالة المكسيكي على رد هذه الصدمة.

* **الآثار على ميزانية الدولة:** قد يؤدي إلغاء الرسوم البينية إلى اختلاف على مستوى الميزانية العامة للدولة ، ناتجة عن خفض إيراداتها

المتأتية من الرسوم الجمركية من شريكاتها، وتؤثر كذلك على سياستها المالية ، برغم من تطبيق هذا الإلغاء تدريجيا لفترة زمنية قد تمتد لسنوات إلا انه قد تكون غير كافية لاتخاذ التدابير اللازمة.

***آثار المنافسة:** كما يؤدي خفض أو إلغاء الرسوم إلى احتمال تعرض الكثير من الصناعات القائمة (خاصة الناشئة منها) إلى منافسة مفاجئة قد تؤدي إلى خروجها من السوق، واختفائها في ظل المنافسة الشرسة.

* **انحراف التجارة والإنتاج والاستثمار:** يتحايل المنتجون الأصليون (الأجانب) على الدول التي تفرض رسوم مرتفعة بالتصدير إلى الدول ذات الرسوم المنخفضة لتقوم بإعادة تصديرها إلى الدول المرتفعة الرسوم ،حيث تصبح ارخص مما لو استوردتها مباشرة (مع اخذ نفقات النقل في الحسبان) وهو ما يطرح النقائص التي تعتري قواعد المنشأ .

* **توزيع المكاسب وتعويض الخسائر :**المشكل الذي قد يقع بين الدول المتكاملة اقتصاديا هو كيفية توزيع الإرادات المحصلة ، وتطرح مشكلة عدم العدالة في تقسيم المكاسب ، وكذا تحمل بعض الدول خسائر ناجمة عن آليات التوزيع (عبد اللاوي، 2008، الصفحات 71-72).

والى جانب هذه المشاكل هناك مشكل انتقال عناصر الإنتاج وإقامة المشروعات الجديدة وأيضا مشكل فض المنازعات بشان الاتفاقيات المبرمة وتعديلها ، وكل هذه المشاكل تحصل في المراحل الأولى من التكامل ودلك قبل تنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية والضريبية ،وقبل وجود سلطة فوق قومية.

ومما سبق يتضح لنا إن إقامة أي تكامل اقتصادي بين دولتين أو أكثر ،قد يخلف آثارا سلبية تكون في المدى القصير ، أما الآثار الايجابية وهي المهمة فيتطلب ظهورها وقتا أطول (بن ناصر، 2008/2007، صفحة 35)

خلاصة الفصل

تم التعرض في هذا الفصل إلى التكامل الاقتصادي من خلال الماهية والدوافع والمقومات والى التكتلات الاقتصادية الإقليمية وأهدافها وتم التوصل إلى ما يلي:

- لم يكن هناك إنفاق عام حول مفهوم محدد وموحد للتكامل الاقتصادي بل تعددت التعريفات التي تناولت هذا المفهوم واختلفت بإختلاف مفاهيم رواد الفكر الإقتصادي.

- التكامل الاقتصادي هو وسيلة وليس غاية في حد ذاتها وهدفه تحيق تنمية اقتصادية بين دولتين أو مجموعة من الدول و وفرة المنتجات والرفاهية، ويعود ظهوره كنتيجة للقيود في العلاقات الدولية وكمحاولة جزئية لتحرير التجارة بين عدد محدود من الدول.

- إنه لابد من توفر مقومات لدى الدول لإنجاح عملية التكامل فيما بينها وإبرازها المقومات الاقتصادية.

- هناك عدة تكتلات بين الدول في العالم إلا أن البعض منها لم يتمكن من النجاح ويعود ذلك إلى عدة أسباب بعضها سياسي والبعض الأخر اقتصادي.

- تتخذ هذه التكتلات عدة أشكال قد تختلف فيما بينها من حيث الاندماج بين الأطراف المنظمة وتهيئة الظروف نحو إيجاد الوحدة الاقتصادية بإزالة جميع العقبات التنظيمية.

- إن دوافع وأهداف التكامل الاقتصادي تختلف مابين الدول النامية والدول المتقدمة وتتمثل في أساسا في الدوافع الاقتصادية والأمنية والاجتماعية وأهمها بالدرجة الأولى هي الدوافع الاقتصادية.

- كما تم التطرق في هذا الفصل إلى مفاهيم ونظريات التجارة الخارجية وتم التوصل إلى:

- الاتفاق على مفهوم موحد للتجارة الدولية بين مختلف الاقتصاديين باختلاف نظرياتهم واتجاهاتهم.

- إن التجارة الخارجية احد فروع علم الاقتصاد ولها أهمية كبيرة في اقتصاديات دول العالم.

- إن هناك أسباب لقيام التجارة الخارجية حيث لا تستطيع أي دولة إن تعيش بمعزل عن العالم وان تعتمد على نفسها كليا مهما امتلكت من مقومات.

كما تطرق التعرض إلى نظريات التجارة الخارجية حيث تبين ما يلي:

- النظرية الكلاسيكية للتجارة الخارجية اعتمدت على نظرية القيمة – عمل في تحديد قيمة السلعة.

- النطرية النيوكلاسيكية للتجارة الخارجية إعتمدت بالإضافة إلى فروض الكلاسيك على وفرة او ندرة عنصري العمل ورأس المال.

- إن هناك نوعان من السياسات التجارية تتمثلان في الحرية والحماية ولكل نوع من السياستين أنصار يقدمون الحجج ويبرزون أهمية إتباع كل سياسة على حدى.

الفصل الثانـي

دور الإتحاد الأوروبي في تحـــرير التجـــارة الخـــــــارجية

تمهـــــيد:

إن الساحة الدولية تشهد بروز العديد من النماذج لظاهرة التكتلات الاقتصادية، إذ يعتبر الاتحاد الأوروبي إحدى أهم هذه النماذج، فتمكنت القارة الأوروبية من تجاوز كل خلافاتهم السياسية وحروبها الماضية والخروج بتكتل اقتصادي توجته بوحدة نقدية واحدة لأوروبا، والاتحاد الأوروبي كتكل رائد يساهم في تحرير التجارة الخارجية.

وتستند التجارة الدولية إلى القواعد التي وضعتها منظمة التجارة العالمية لضمان شفافية وإنصاف الاتفاقات التجارية بين البلدان، امتثالا لهذه القواعد تتفاوض اللجنة الأوروبية على الاتفاقات بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي باعتبارها أحدى المؤسسات التي تقرر السياسة التجارية للاتحاد الأوروبي وتعمل عن كثب مع الدول الأعضاء فيه والبرلمان الأوروبي لضمان سير النظام العالمي وتمكينه من التكيف مع التغييرات، فتتفاوض على اتفاقيات التجارة حول العالم، مع العديد من الشركاء، وتختتم على وجه الخصوص باتفاقيات حول التجارة الحرة.

في ظل ما سبق قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية وهي:

المبحث الأول: تجربة الاتحاد الأوروبي كتكتل إقليمي

المبحث الثاني:السياسة التجارية للاتحاد الأوروبي

المبحث الثالث:الاتحاد الأوروبي و حركة التجارة الخارجية

المبحث الأول: تجربة الاتحاد الأوروبي كتكتل إقليمي

تعد التجربة الأوروبية النموذج الأمثل للتكامل الاقتصادي والنقدي ، والذي كان نتاج المحاولات المتكررة والمتعاقبة التي قانت بها الدول الأوربية طيلــة مدة تجاوزت خمسين عاما ، وقد اتخذت هذه الدول خلال هذه الفترة مسالك وصيغ عديدة لم يكتب لها النجاح إلا للصيغة التي انتهت إلى الاتحاد الأوروبي، وذلك انطلاقا من أهداف متواضعة وفي مجالات محدودة إلى أهداف بالغة الأهمية وقد تدرجت التجربة الأوروبية بدءا بإقامة اتحاد جمركي، ثم سوق مشتركة وصولا إلى اتحاد اقتصادي و نقدي، ومن بين الآليات التي اعتمدت عليها الجماعة الاقتصادية الأوروبية في الوصول إلى هدفها الجوهري نحو تحقيق الوحدة الاقتصادية الأوروبية هو موضوع تنسيق السياسات التجارية للدول الأعضاء بهدف الوصول إلى سياسة موحدة في مواجهة العالم الخارجي.

المطلب الأول:النشأة ومراحل تطور الاتحاد الأوروبي

الفرع الأول:لمحة تاريخية عن تأسيس الاتحاد الأوروبي

عرف العالم قيام تكتلات اقتصادية إقليمية سواء بصيغتها التقليدية خلال عقد الخمسينات والستينات من القرن العشرين، أو بصيغتها الجديدة التي شهدها النصف الثاني من عقد الثمينات، ولعل أهم هذه التكتلات الاتحاد الأوروبي، واتفاقية منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية النافتا، منتدى التعاون الاقتصادي لدول شرق أسيا والمحيط الهادي أبيك ورابطة الآسيان، وأن دراسة الاتحاد الأوروبي لا يجب إن تغفل المراحل التاريخية التي مرت بها التجارب الوحدوية الأوروبية، ونعني بذلك اللبنات الأولى التي ساهمت في وضع أسس للبناء الوحدوي، وتلك الخيارات الأساسية والأفكار الدافعة للشعوب الأوروبية نحو تحقيق الوحدة السياسية المنشودة.

وتجربة الاتحاد الأوروبي تظل هي التجربة الرائدة والنموذج على مستوى إقامة التكتلات العالمية، كما هو معروف فإن الإتحاد الأوروبي قد نشأ بعدد محدود من الدول الأوروبية عام 1957 **" ستة دول "** وأخذ في التوسع إلى إن أصبح ثمانية وعشرون دولة في 2013، كما أنه وصل إلى مرحلة الوحدة النقدية(أورو).

وأهم الوثائق التي تضمنت اللبنات الأولى لإقامة الوحدة الأوروبية في مايلي:

- معاهدة باريس عام 1951 والتي أقرت إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب .
- معاهدة روما التي قررت إنشاء الجماعة الأوروبية عام 1957.

وقد أسفرت هذه المعاهدات عن صدور عدة وثائق أخرى، القانون الأوروبي الموحد عام 1986 ومعاهدة الاتحاد الأوروبي " ماستريخت" عام 1992 ، معاهدة أمستردام عام 1997 ، وأخيرا معاهدة ليس عام 2001، لقد هيأت كل هذه الوثائق الإطار القانوني القوي للتكامل اقتصاديا بين أعضاء الاتحاد الأوروبي.

أولا- نشأتـــــــــــه:

يمكن إرجاع نشأة الاتحاد الأوروبي إلى ما أسفرت عليه الخرب العالمية الثانية ، فقد كان لهذه الحرب وما صاحبها من انهيار ودمار الفضل في إعطاء دفعة قويـــة لفكرة الوحدة الأوروبية ، فبعد نهايـــة الحرب العالميـــة الثانية إسيتقن معظم قادة أوروبا إن أفضل طريقـــة لاجتناب النزاعات الحديثة تقوم على تقوية التعاون والتكامل الدولي وتقوية دور أوروبا ضمن بحبوحة النظام الاقتصادي العالمي (Krugman, 2009, p. 596).

وقد تحقق هذا الحلم بعد جهود عديدة للتقريب بين دول أوروبا الغربية ـ فتم تأسيس الاتحاد الجمركي لدول البيلوكس ، ثم المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي والتي أنشأت عام 1948 على اثر مشروع مارشال (عوض الله، 2004، صفحة 314) .

وكانت أول خطوة نحو التكامل هي إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب في 18 أفريل 1951 والتي تضم كل من (بلجيكا ، فرنسا، ألمانيا الغربية ، ايطاليا، لوكسمبورغ، هولندا) ، بهدف التوصل إلى سوق أوروبية مشتركة بين هاتين السلعتين، واقترب الحلم الأوروبي في التكامل من الحقيقة في عام ،

كما أسفرت اتفاقية روما عن إنشاء الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية والجماعة الاقتصادية الاوروربية، حيث دخلت معاهدة روما حيز التنفيذ في 01جانفي 1958، وبهذا شكلت الجماعات الثلاث وهي:

- الجماعة الأوروبية للفحم والفولاذ.

- جماعة الطاقة الذرية.

- الجماعة الاقتصادية، ما سمي فيما بعد بالجماعة الأوروبية.

وقد تقرر إن يتم تنفيذ هذه الاتفاقيـــــــــــة على ثلاث مراحل متساويـــــة على مدى 12 سنة تنتهي في أخر 1970 ويمكن إن تمتـد إلى عام 1973 ، وقد حددت لكل مرحلـــة أغراض محددة بحيث لا يتم إلا بعد تحقيـق إغراض المرحلة الأولى وتنفيذها (بلجبل، 2007، صفحة 29).

ثانيا- مراحل تأسيس الاتحاد الأوروبي:

يمكن توضيح هذه المراحل من خلال الجدول أدناه:

الجدول رقم (01):أهم المراحل التاريخية للاتحاد الأوروبي

التاريخ	المراحل التاريخية في تكوين الاتحاد الأوروبي
1948/04/16	**إنشاء المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي بهدف الاستفادة من مشروع مارشال**
1949/05/05	**إنشاء المجلس الأوروبي**
1950/05/09	**مخطط شومان**
1951/04/18	**إنشاء المجموعة الأوروبية للفحم والفولاذ**
1957/03/25	**توقيع اتفاقية روما التي ظهرت بموجبها المجموعة الاقتصادية الاوروبية للطاقة الذرية**
1960/01/04	**ظهور المجموعة الاوروبية للتبادل الحر**
1973/01/01	**الانضمام الرسمي للمملكة المتحدة وايرلندا والدانمارك**
1979/03/13	**دخول النظام النقدي الأوروبي حيز التنفيذ**
1981/01/01	**انظمام اليونان**
جوان 1985	**توقيع اتفاقية شنغن**
1986/01/01	**انضمام اسبانيا والبرتغال**
1990/01/01	**حرية انتقال رؤوس الأموال**
1992/02/07	**توقيع اتفاقية ماستريخت التي دخلت حيز التنفيذ في1993/11/01 وأصبحت المجموعة الأوروبية تسمى** بالاتحاد الأوروبي
1995/01/01	**انضمام السويد وفنلندا والنمسا**
01 و1998/05/02	**الاتفاق على بعث العملة الموحدة الاورو التي اصبحت عملة التداول في بداية2002**
2004/05/01	**انضمت 10دول جديدة : ليتوانيا،استونيا،بولونيا،التشيك،سلوفاكيا،المجر،سلوفانيا،قبرص،مالطا،لاتفيا**
2007/01/01	**انضمام بلغاريا و رومانيا**

2013/07/01	**إنضمام كرواتيا**
2014	**وصل أعضاء الاتحاد الأوروبي إلى 28 دولة**
23 جوان 2016	**تقرر في إستفساء شعبي خروج بريطانيا من حصن الاتحاد (Brexit)**

المصدر: من إعداد الباحثة من خلال ما سبق

والشكل الموالي يوضح مراحل تأسيس الاتحاد الأوروبي

شكل رقم (04): خريطة تمثل مراحل تكتل الاتحاد الأوروبي

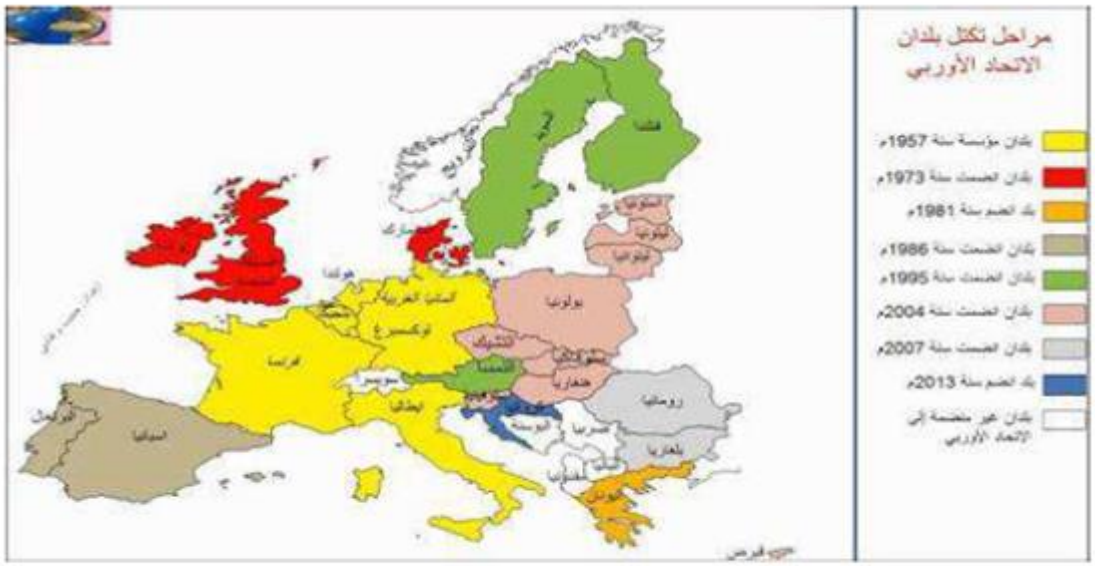

المصدر: https://ar.m.wikidpedia.org>wiki>...

الفرع الثاني: مؤسسات الاتحاد الأوروبي والتكامل النقدي

قام الاتحاد الأوروبي بإنشاء مؤسسات تتخطى صلاحيتها الحدود القومية للدولة العضو وتسهر هذه المؤسسات والمنظمات على تسيير الاتحاد الأوروبي ، ومن أهم هذه المؤسسات نجد البنك المركزي الأوروبي الذي يلعب دور كبير في تحقيق الاستقرار النقدي داخل الاتحاد الأوروبي النقدي.

أولا- البنية التنظيمية للاتحاد الأوروبي

ويعتمد الاتحاد الأوروبي في بنيته التنظيمية على ثلاثة أجهزة إدارية تعرف بما يسمى المثلث الإداري وهي:

الشكل رقم (05): هيكل الاتحاد الأوروبي التنظيمي

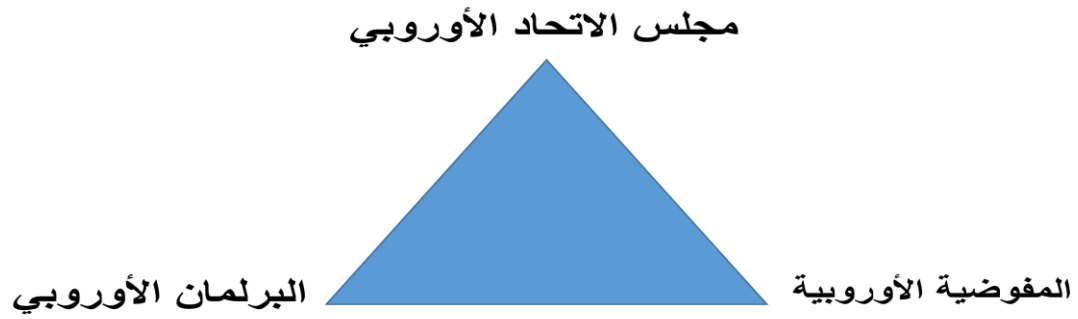

Europa . Eu 02/12/2017

1- المفوضية الأوروبية:

هي عبارة عن هيئة تنفيذية للاتحاد الأوروبي، تتألف من 20 مفوضا، مقرها "بروكسل" وتهتم بمصالح الاتحاد، وتمتلك المفوضية صلاحيات اقتراح القوانين المشتركة والإشراف على تنفيذها، بوصفها المسؤولية عن حماية الاتفاقيات المبرمة، كما تقوم بوضع الميزانية العامة للاتحاد والأشراف على تنفيذها كما يحق لها توقيع الاتفاقيات مع دول خارج الاتحاد، ولها صلاحيات واسعة في مسالة قبول أعضاء جدد في الاتحاد حيث تمارس المفوضية السلطات الممنوحة بناءا على تفويض من مجلس الوزراء (خلوفي، 2012-2011، صفحة 107).

2-مجلس الاتحاد الأوروبي:

يتكون من رؤساء الدول والحكومات الأعضاء في الإتحاد الأوروبي انشأ عام 1974 و يقوم بتمثيل مصالح هذه الدول على المستوى الأوروبي، وله صلاحيات واسعة ضمن المجالات المتعلقة بالسياسة الخارجية المشتركة و التعاون الأمني، و يتكون المجلس من وزراء حكومات الدول الأعضاء و تتولى الدول الرئاسة بالتناوب لمدة ستة أشهر، ويكمن دوره في تحديد التوجهات ة الاختيارات العامة لسياسة الإتحاد ،حيث يقوم باقتراح المشاريع ومتابعة تنفيذها و مراقبة احترام نصوص المعاهدات، و يعتبر المجلس الأوروبي أعلى مستويات صنع القرار بالبناء المؤسساتي للاتحاد الأوروبي، و يكون مقر المجلس بعاصمة الدولة التي ترأس الإتحاد (طبني، 2014/2013، صفحة 65) .

3-البرلمان الأوروبي:

يتكون من 785 نائبا منتخبين من مواطني الإتحاد لمدة 5 سنوات مهمته التصويت على ميزانية الإتحاد و مراقبة اللجنة الأوروبية، (يوجد مقره في **سترانسبورغ**)، لكنه يعمل أيضا في **"بروكسل "" لوكسمبورغ"**، فالبرلمان الأوروبي يملك بعض الصلاحيات التشريعية و يعتبر الجهاز الرقابي والاستشاري في الإتحاد الأوروبي و يراقب عمل المفوضية الأوروبية و يوافق على أعضائها ، كما يشارك بوضع القوانين و يصدق على الاتفاقيات الدولية و على انضمام الأعضاء الجدد (الفلالي، 2014، صفحة 3).

ثانيا- البنية المؤسساتية للاتحاد الأوروبي

بالإضافة إلى الأجهزة الإدارية السابقة للاتحاد الأوروبي ، توجد أيضا مؤسسات أخرى لا تقل أهمية عنها نذكر منها:

1- محكمة العدل الأوروبية:

تتكون من **27** قاضيا و**9** وكلاء عامين يسهرون على احترام قوانين الاتحاد وتطبيق المعهدات، يوجد مقرها بلوكسمبورغ، فمحكمة العدل الأوروبية تعتبر السلطة الوحيدة اتن تقرر مدى دستورية التصرفات التي بها المفوضية الاوروبية ، وتتميز قرارات المحكمة بقوة القانون على مدى الاتحاد الأوروبي ، وهي ملزمة لكافة الإطراف، سواء كانت أفرادا أو منشآت أعمال ، حكومات قومية، أو مؤسسات جماعية أخرى (الفلالي، 2014، صفحة 3).

2- بنك الاستثمار الأوروبي

يستهدف بنك الاستثمار الأوروبي (EIB)، تسهيل تمويل المشروعات من اجل فتح المناطق الأقل تقدما ، وتحديث أو إقامة مشروعات جديدة تستدعيها إقامة سوق مشتركة تدريجيا، وذلك من اجل المصلحة المشتركة لعدة دول أعضاء، وقد نصت المعاهدة على إن يتم الاكتتاب في رأس مال البنك الذي قدر بنحو مليار من الوحدات الحسابية، وعلى مجلس محافظي البنك أن يقرر بإجماع الأصوات زيادة رأس المال المكتتب فيه، وبطبيعة الحال فان إدخال أية دولة جديدة في عضوية البنك ينطوي عليها زيادة في رأس المال المكتتب به ويتم دفع 25% من رأس المال خلال عامين ونصف، إما بالذهب وإما بعملة قابلة للتحويل، أما النسبة المتبقية المتمثلة75% من رأس المال المكتتب، وبنك الاستثمار الأوروبي لا يخضع لإشراف المفوضية، ويشمل ثلاث أجهزة رئيسية هي:

- **مجلس المحافظين:** يتشكل من وزراء تعينهم الدول الأعضاء، ويقوم بوضع توجيهاته العامة حول السياسة الائتمانية، يرخص بمنح القروض الخاصة ويوافق على التقرير السنوي والميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر.

- **مجلس المديرين:**يتكون من12 مديرا مندوبا يعينهم مجلس المحافظين لفترة 5سنوات، ويصدر المجلس قراراته حول منح الائتمان والضمانات ودفع قيمة القروض ، إضافة إلى تحديد أسعار الفائدة والعمولة ، كما يشرف على إدارة البنك.

- **لجنة الإدارة:** تتكون هذه اللجنة من رئيس ونائبين له يعينهم مجلس المحافظين لفترة 6 سنوات بناءا على اقتراح من مجلس المديرين ، ولجنة الإدارة هي المسؤولة عن أعمال الإدارة اليومية للبنك وعن إعداد القرارات المعدة للعرض على مجلس المديرين وعلى تنفيذها (طبني، 2014/2013، الصفحات 65-66).

ج- البنك المركزي الأوروبي

البنك المركزي الأوروبي هو أهم مؤسسات الاتحاد الأوروبي، نشأ في 1 جوان 1998 بعد مفاوضات طويلة جرت بين رؤساء البنوك المركزية الأوروبية، مقره بـــ فرانكفورت بألمانيا، وبدا عمله الفعلي عام 1999 ، وهو مستقل عن الحكومات بحيث يحدد السياسة النقدية بالدول المشتركة في الوحدة النقدية

الأوروربية " **اليورو** "، ويمتلك هذا البنك كافة الأدوات والتقنيات التي تساعده على تحقيق أهدافه النقدية ودعم الاستقرار النقدي في دول الاتحاد (رواق، 2013/2012، صفحة 43).كما تلعب البنوك المركزية الوطنية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي دورا هاما تحت قيادة البنك المركزي الأوروبي، ولقد حددت اتفاقية ماستريحت مهام هذا النظام في مايلي (طبني، 2014/2013، صفحة 44):

- الحفاظ على استقرار الأسعار مثل كافة البنوك المركزية الأخرى، وهو الهدف الأول والرئيسي للبنك.

- تحديد وتنفيذ السياسة النقدية لمنطقة اليورو .

- تسيير النقد الأجنبي والعمليات.

- عقد وإدارة الاحتياطات الرسمية الخارجية للدول الأعضاء .

- تشجيع الأسلوب الهادئ والبسيط في إدارة نظم الدفع.

- الحق الحصري في إصدار الأوراق النقدية والمعدنية داخل منطقة اليورو.

- يجمع البنك المركزي الأوروبي المعلومات الإحصائية اللازمة وتقديم التقارير الشهرية والسنوية للهيئات الأوروبية.

المطلب الثاني:مبادئ وأهداف التكامل الاقتصادي الأوروبي ومقوماته

للتكامل الإقتصادي الأوروبي مبادئ وأهداف ومقومات، يمكن إختصارهاوفق الفروع أدناه كالتالي:

الفرع الأول: مبادئ وأهداف الاتحاد الأوروبي

أولا- المبادئ

إن وجود نظام نقدي موحد يؤكد الوحدة الاقتصادية و يحد من الأزمات الاقتصادي فيستهدف تحقيق الاستقرار في المنطقة حيث يشمل جانبي مالي و نقدي وهي :

1- تأسيس مواطنة أوروبية تضمن الحقوق الأساسية و المدنية والسياسية لضمان مبادئ الحرية والأمن و العدل.

2- دعم التقدم الاقتصادي والاجتماعي، بتأسيس سوق مشتركة وعملة موحدة هي اليورو، وترسيخ أسس التنمية الإقليمية و قضايا حماية البيئة.

3- تقوية دور أوروبا في العالم ، ببلورة مواقف سياسية و أمنية موحدة و تقوية العلاقات مع الهيئات و المنظمات و الدول لتحقيق الهداف المشتركة ، أي تعزيز التعاون السياسي والاقتصادي عن طريق إنشاء اتحاد اقتصادي ونقدي.

4- احترام الهوية الوطنية للدول الأعضاء التي تقوم على نظام الحكم الديمقراطي.

ثانيا- الأهداف

1- دعم وتقوية السلام، وذلك بالابتعاد عن الحرب كوسيلة لحل النزاعات بين الدول ـ والاعتماد على التوازن والتوفيق فيما بينها.

2- تحقيق الوحدة الاقتصادية: باعتبارأن الاتحاد الأوروبي هو وحدة اقتصادية قبل كل شئ ولا يستمد قوته إلا منها، وهو ما اكدته **اتفاقية ماستريخت** صراحة في أشكال مختلفة من أشكال الوحدة، وهي:

- تنسيق نشاطات التطور الاقتصادي.
- تحقيق الاستقرار والتوازن في النمو الاقتصادي.
- رفع مستوى المعيشة.
- الاستخدام الأمثل للقوى العاملة.
- الإستقرار الاقتصادي والنقدي.

3- تحقيق الوحدة السياسية: عن طريق الاتحاد الأوروبي والوحدة الاقتصادية بين الدول الأعضاء، يتم تحقيق الوحدة السياسية بين الشعوب.

4- تنمية ورفع الخدمات الاجتماعية: وهو الهدف البعيد للاتحاد عن طريق تحسين المستوى المعيشي لشعوب دول الاتحاد وتقوية الروابط الاجتماعية بينهم.

الفرع الثاني: مقومات التكتل الأوروبي في تحقيق المكانة المنشودة

أولا- المقومات الاقتصادية:

إن وحدة الدول الأوروبية خلقت مكانة معينة للقارة الأوروبية، وخاصة في المجال الاقتصادي، ساعد ذلك مجموعة من المقومات تتمثل في ما يلي:

- ضخامة الناتج الوطني الخام PNB الذي يقدر بـــ : 812 000 18 مليار دولار وبذلك فهو يحتل المرتبة الأولى عالميا لسنة 2016.

-القوة الاقتصادية لبعض دول الاتحاد التي تحتل المراتب الأولى : ألمانيا –فرنسا-المملكة المتحدة – إيطاليا- اسبانيا.

- توحيد جهود دول الاتحاد مكنها من تحقيق إنجازات عظيمة ومنافسة الولايات المتحدة.

- القوة الزراعية المتمثلة في إنتاجها الضخم لمختلف المحاصيل الزراعية والإنتاج الحيواني كما يحتل المرتبة الثانية عالميا من حيث الصادرات الزراعية.

- القوة الصناعية بحيث يحتل المراتب الأولى في عدد معتبر من الصناعات كالسيارات والطائرات والسفن والصناعات الكيماوية والالكترونية والغذائية وحتى الصناعات المتطورة.

- القوة التجارية حيث يعتبر الاتحاد الأوروبي اكبر منطقة تجارية في العالم وتمثل فيه التجارة البينية 70% كما يحتل المرتبة الأولى عالميا سواء من حيث الصادرات أو الواردات.

- القوة المالية التي تبرز في وجود بورصات عالمية مثل لندن - باريس – فرانكفورت – كما يعتبر الاتحاد الأوروبي المنطقة الأولى في العالم المستقطبة والمصدرة للاستثمارات.

- يمثل الاتحاد الأوروبي القطب السياحي الأول في العالم حيث يحقق من خلال عائدات ضخمة تقدر بأكثر من 160 مليار دولار كما يلعب قطاع الخدمات دورا بارزا في الاتحاد الأوروبي فمثلا يبلغ عدد مشتركي الهاتف بـــ 50% ملبون مشترك (الأولى في العالم) ومشتركي الانترنت بـــ 384مليون مشترك(الثانية في العالم).

- الطبيعة الاستهلاكية للمجتمعات في أوروبا الغربية.

- طبيعة النظام الرأسمالي المشجع للاستثمار.

- وفرة رؤوس الأموال.

- الاهتمام بالبحث العلمي.

- التكامل الصناعي.

ثانيا- المقومات الطبيعية: ومن اهم مقومات الطبيعة تتمثل في مايلي:

- وفرة اليد العاملة المؤهلة.

- الكثافة السكانية تفوق 508191 116 نسمة الثالثة عالمية لسنة 2015.

- الموقع الاستراتيجي.

- المساحة المقدرة بـــ 493 712 4 كلم^2 لسنة 2016.

- تنوع المناخ.

- وفرة الموارد المائية والطبيعية المختلفة بإنشاء المحروقات.

- إتساع المساحة الزراعية 2.6 كلم^2.

المطلب الثالث:تجارة ومشكلة توسع الاتحاد الأوروبي

الفرع الأول: اتفاقيات وإحصاءات التجارة

أولا: اتفاقية التجارة الحرة و الاتحاد الأوروبي

إن اتفاقية التجارة الحرة للاتحاد الأوروبي هي معاهدة للقانون الدولي الثنائي بين الاتحاد الأوروبي من جهة ودولة أو منظمة دولية ثالثة من جهة أخرى، ويسمح هذا الاتفاق بإنشاء منطقة تجارة حرة خالية من الرسوم الجمركية والقيود الكمية المفروضة على الواردات.

وقد حقق الاتحاد الأوروبي موقفا قويا من خلال العمل بصوت واحد على الساحة العالمية، بدلا من 28 إستراتيجية تجارية منفصلة وأصبح مندمجا بشكل كبير في الأسواق العالمية، وبفضل سهولة النقل والاتصالات الحديثة، كما أصبح من الأسهل الآن إنتاج وشراء وبيع السلع في جميع أنحاء العالم مما يعطي الشركات الأوروبية من كل حجم القدرة على التجارة خارج أوروبا.

إن الاتحاد الأوروبي هو أكبر مصدر في العالم للسلع والخدمات المصنعة، وأكبر سوق استيراد لأكثر من 100 دولة، وهو أيضا أكبر سوق منفردة في العالم يستفيد المستهلكون والمستثمرون الأوروبيون والأجانب من المزايا العديدة لنظام مبسط يضمن حرية تنقل الأشخاص والسلع والخدمات ورأس المال والجدول التالي يبين الشركاء التجاريون الرئيسيون للاتحاد الأوروبي في مجال التجارة الدولية.

ثانيا- إحصاءات التجارة الخارجية

ويوجد داخل الاتحاد الأوروبي مصدران رئيسيان لإحصاءات التجارة الدولية، الأول هو **إحصاءات السلع** (إيتغس)، يوفرالمعلومات المتعلقة بالتجارة في البضائع التي تم جمعها على أساس الجمارك وإعلانات إنترستات، كما توفر هذه الإحصاءات معلومات مفصلة للغاية عن قيمة وكمية التجارة الدولية في السلع، على سبيل المثال، حسب نوع السلعة أو خصائص المشاريع.

أما المصدر الرئيسي الثاني هو **إحصاءات ميزان المدفوعات**، التي تسجل جميع معاملات الاقتصاد مع بقية العالم، ويتيح الحساب الجاري لبرنامج العمل معلومات عن التجارة الدولية في السلع والخدمات، فضلا عن الدخل (من العمالة والاستثمار) والتحويلات الجارية، وبالنسبة لجميع هذه المعاملات، يسجل ميزان المدفوعات قيمة الصادرات (الاعتماد) والواردات (الديون)؛ يستخدم هذا المصدر لتقديم معلومات عن التجارة الدولية في الخدمات، وتستند بيانات ميزان المدفوعات حاليا إلى الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات لصندوق النقد الدولي.

الفرع الثاني:توسع الاتحاد الأوروبي (ومشكلة انضمام تركيا)

منذ عام 1959 وتركيا تسعى إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ، حيث تكررت عمليات طلب العضوية إلى ما قبل معاهدة ماستريخت، إذ اتسمت العلاقات التركية الأوروبية بالتأرجح بين التوتر والانفراج ، وكل ذلك لم يمنع تركيا من القيام بمحاولات أخرى تمثلت في تحقيق الوحدة الجمركية مع أوروبا عام1996 بالرغم من معارضة اليونان التي لها مشاكل مع تركيا، لكن مع مفاوضات مع قبرص وافقت على المشروع، لكن الأمر لم يدم طويلا حتى استفحل الصراع من جديد بسبب فوضى حصلت في قبرص ، وفي مؤتمر هلنسكي تم تحديد عدة شروط لانضمام تركيا للاتحاد وهي:

- الالتزام بمعايير كوبنهاغن (ديسمبر2002) حول الديمقراطية والحريات وحقوق الإنسان والأقليات.

- تسوية جميع الخلافات بين تركيا واليونان في بحر ايجة وفي حال تعذر يرفع الخلاف إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي.

- حل جميع المشاكل الداخلية التركية.

لكن ذلك كله لم يجدي نفعا حيث رفضت كل من فرنسا وهولندا بنسبة عالية بعدم الموافقة على دستور الاتحاد والذي يتضمن توسيع الاتحاد لأجل رفضهم فكرة دخول تركيا ،وبحلول 1987 جددت تركيا طلبها للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ، لكنها لم تنجح وذلك عائد إلى عدم اتفاق الأعضاء على ذلك.

المبحث الثاني: واقع التجارة الخارجية للاتحاد الأوروبي

تمتعت الجماعة الأوروبية مند تأسيسها بشخصية قانونية دولية مكنتها من ممارسة دور مستقل على الساحة الدولية غير إن هدا الدور طرا عليه تحول كبير سواء من حيث طبيعته أو مضمونه ، أو من حيث طريقة ممارسته والنهوض به ، وقد تواكب هذا التحول مع تطور العملية التكاملية والاندماجية نفسها، فقد ظل الدور الخارجي للجماعة الأوروبية مقتصرا إلى حد كبير، وعلى مدى سنوات طويلة نسبيا، على إدارة العلاقات التجارية مع العالم ثم بدا نطاق هذا الدور يتسع تدريجيا ويمتد ليشمل إلى جانب إدارة العلاقات التجارية للجماعة ، جوانب أخرى من العلاقات مع العالم الخارجي.

المطلب الأول:السياسة التجارية للاتحاد الأوروبي

الفرع الأول:السياسة التجارية بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي

بدأت تظهر للاتحاد الأوروبي ملامح " **سياسة خارجية** " تحاول جاهدة أن تغطي معظم جوانب العلاقات الدولية (نافعة، 2004، صفحة 399)، إن فكرة التكامل التجاري تزامنت وارتبطت دائما بمشروع أوروبا الموحدة، إذ تعتبر السياسة التجارية للاتحاد الأوروبي أداة من أدوات فرض النفوذ وتعزيز مكانته الدولية وتعرف السياسة التجارية المشتركة للاتحاد الأوروبي على إنها:

"مجموعة الآليات للتنسيق بين الإجراءات المجتمعية ، والمنظمات الحكومية الدولية وبذلك تمن المجموعة الأوروبية من السيطرة والتوفيق بين التزاماتها التجارية الخارجية والداخلية ، فمنذ التوقيع على معاهدة روما في عام 1957 والتجارة تشكل تحديا كبيرا للاتحاد الأوروبي ، بحيث كانت السياسة التجارية للاتحاد الأوروبي تسعى جاهدة إلى تحقيق التوازن بين فتح الأسواق الخارجية أمام المنتجات الأوروبية وحماية السوق الداخلية " (Toute l'Europe.la politique commercial, 2012)

ولكن قبيل مطلع عام 1994، كانت قد تحققت بعض الخطى الإيجابية في سبيل تنفيذ بنود معاهدة ماستريخت والعمل على قيام السوق الأوروبية الموحدة ليبدأ عصر أوروبا الموحدة ومنها مايلي :

- سمحت دول المجموعة بتنقل رعاياها فيما بينها دون الحاجة إلى الوقوف أمام مكاتب الهجرة أو الحصول على تأشيرات أو تصاريح .
- سمحت دول المجموعة للشركات والمؤسسات المصرفية بان تفتح لها فروعا في آية دولة في هذه الدول دون ما حاجة إلى استخراج تصاريح أو أذون لممارسة إعمالها، كما لو أنها تمارس هده الإعمال في الدولة التي تنتمي إليها أصلا
- وضعت دول المجموعة مواصفات موحدة للسلع الاستهلاكية التي يجري تداولها في مختلف أسواقها ولعل اعم مظهر للسياسة التجارية الموحدة للاتحاد الأوروبي هو إن الاتفاقيات التجارية مع الدول الأخرى غير الأعضاء تتم بينها وبين السوق المشتركة باعتبارها وحدة تجارية ، فمجلس الوزراء هو الذي يرخص بإجراءات المفاوضات، وبإذن للجنة التنفيذية بالقيام بها (نافعة، 2004، الصفحات 262-264).

ومن بين الآليات الرئيسية التي اعتمدت عليها الجماعة الاقتصادية الأوروبية في الوصول إلى هدفها الجوهري نحو تحقيق الوحدة الاقتصادية الأوروبية هو موضوع تنسيق السياسات التجارية للدول الأعضاء بهدف الوصول إلى سياسة موحدة في مواجهة العالم الخارجي,

كما نصت المادة (23) من اتفاقيات إنشاء الجماعات الاقتصادية الأوروبية على ضرورة "إلغاء التعريفات الجمركية وكل القيود الكمية المفروضة على الصادرات والواردات بين الدول الأعضاء ، وكذلك إلغاء كل الإجراءات التي يمكن إن يكون لها تأثير مماثل، وإنشاء تعريفة جمركية موحدة وسياسة جمركية موحدة إزاء العالم الخارجي"، كما وسعت الجماعة الاقتصادية الأوروبية أطار الاتحاد الجمركي، ونقلته من النطاق القطاعي إلى النطاق العام ليشمل جميع السلع الصناعية والزراعية،

- الفرع الثاني :السياسة التجارية للاتحاد الأوروبي اتجاه الدول غير الأعضاء

تكونت السوق الأوروبية عام 1958 ثم تحولت إلى اتحاد أوروبي فيما بعد وقد خلق هذا التكتل وضعا جديدا يتمثل في إزالة كافة الحواجز الجمركية والقيود بين الدول الأعضاء في الكتلة كما سبق التطرق إليه، إضافة الى ذلك فقد طبقت تعريفة جمركية موحدة ومجموعة من القيود في مواجهة الدول الأخرى التي لم تنضم الى المجموعة وبالتالي فقد أوجدت هذه المجموعة وضعا جديدا في التجارة الخارجية يجمع بين الحرية المطلقة فيما بين دول الأعضاء التكتل والقيود في مواجهة الدول خارج المجموعة ، وفيما يلي التطرق إلى السياسة التجارية لهذه القوة العظمى اتجاه الدول غير الأعضاء (احمد حشيش، 2002، صفحة 654).

1- السياسة الزراعية المشتركة

لم تخضع التجارة الزراعية في أوروبا للتكامل الاقتصادي بنفس السهولة التي تمت بها التجارة الصناعية إذ كانت أسعار المنتجات الزراعية في أوروبا مدعومة ببرامج قوية لدعم الأسعار وتمت حماية الإنتاج المحلي من منافسة الواردات عن طريق أنظمة الجمارك والحصص ، وقد أدى مستوى سعر الدعم الزراعي المرتفع الى وجود فوائض زراعية ضخمة داخل الاتحاد الأوروبي ، وتكبد نفقات تخزين مرتفعة وصادرات مدعومة إلى بقية العالم للتخلص من فائض الإنتاج ، وعليه فقد كانت السياسة الزراعية مسؤولية أيضا عن بعض النزاعات التجارية الحادة بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة .

2- اتفاقية لومي

- وفقا لاتفاقية لومي الموقعة في عام 1975والتي تجدد كل خمس سنوات ، فإنه تم عقد اتفاقية تجارية مع 68 دولة كانت مستعمرات بريطانية وفرنسية وبرتغالية وبلجيكية سابقة في إفريقيا والكاريبي والأطلنطي ، وتعرف هذه الأخيرة بالدول المشاركة وهي تحصل على معونات من الاتحاد الأوروبي بما يعادل 3 مليارات دولار سنويا ، بالإضافة إلى العديد من أشكال الدعم الفني ، وتضمن تلك الدول السماح للمنتجات الصناعية بالدخول إلى أسواق الاتحاد الأوروبي ، وبعد عقد اتفاق بروكسل الذي تم التوقيع عليه في 9 ديسمبر 1999 بين دول الاتحاد الأوروبي 15 الأعضاء ودول مجموعة إفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي ، والتي بلغ عدد أعضاءها 71 دولة موزعة كالأتي :

15 دولة من منطقة الكاريبي ، 5 دول من المحيط الهادي ، 48 دولة من القارة الإفريقية ، ولقد حل اتفاق بروكسل محل اتفاقية لومي ، وقد كان يرمي اتفاق بروكسل إلى تحرير التجارة الإقليمية الأوروبية – الإفريقية ، فلقد رسم الطريق لإقامة منطقة التجارة الحرة بين القارتين وتحرير التجارة في مجالات معينة .

3- الشراكة الأورو متوسطية:

توجهت دول الاتحاد الأوروبي نحو إعادة تقييم سياستها تجاه دول الجوار المطلقة على شرق وجنوب المتوسط ، وكانت بدايات هذا التوجه بيان قمة المجلس الأوروبي الذي عقد في جوان 1992 الذي تضمن التأكيد على إن الضفتين الجنوبية والشرقية للبحر المتوسط تشكل مناطق جغرافية يرتبط بها الاتحاد

الأوروبي بمصالح مشتركة وقوية تتمثل في الحفاظ على الأمن والاستقرار في تلك المناطق ، ولقد عقد مؤتمر برشلونة للشراكة الأورو متوسطية خلال الفترة الممتدة من 27 إلى 28 نوفمبر 1995 في مدينة برشلونة الاسبانية.

وتعمل الشراكة الأورو متوسطية من خلال : (انور، 2009، الصفحات 86-87)

- **التعاون الثنائي:** ويقوم الاتحاد الأوروبي بعدد من الأنشطة الثنائية مع كل بلد وتتمثل أهم هذه الأنشطة في اتفاقيات الشراكة الأورو متوسطية التي يتفاوض الاتحاد الأوروبي مع كل من الشركاء المتوسطين على حدا ، وقد تختلف الاتفاقيات من دولة متوسطية شريكة إلى أخرى.
- **التعاون الإقليمي:** ويتناول مسائل سياسية واقتصادية وثقافية مثل الصناعة والطاقة والبيئة والتمويل والزراعة التي لها أهمية لكثير من الشركاء المتوسطيين ، أما فيما يخص مجال التجارة فان الاتحاد الأوروبي قام بإنشاء نظام المعاملة التفضيلية للدول النامية في عام 1971 والذي ينص على معاملة الواردات من السلع المصنعة ونصف مصنعة من الدول النامية معاملة مميزة أي يفرض عليها رسوم جمركية منخفضة نسبيا .

4- القيود غير الجمركية للاتحاد الأوروبي تجاه الدول الأخرى:

وتتضمن هذه الرسوم مايلي :

- دعم الصادرات وهذا وفق أسلوبين غير مباشرين وهما : قرض المشتري الأجنبي و منح البحث والتطوير.

- القيود الطوعية على الصادرات ، وهي اتفاقية ثنائية بين الاتحاد ودولة غير عضو حيث تقوم الدولة المصدرة بوضع حد لصادراتها طوعا ، تحت ضغط المنتجين الأوروبيين في تلك الدولة لتحسين الوضع التنافسي لتلك المنتجات ، والدافع الأساسي هو خوف المصدر من التعرض إلى فرض حصص على منتجاتها من الدول المستوردة .
- رسوم مكافحة الإغراق ، يميل الاتحاد الأوروبي إلى الإغراق المستمر خاصة في المنتجات الزراعية ، وقد شكل هذا الموضوع نزاعا حادا بين الاتحاد و الو م ا في جولة الاوروغواي وحتى خلال المؤتمرات الوزارية للمنظمة العالمية للتجارة وتهتم كل منها الآخر بالإغراق ويتم فرض رسوم مكافحة الإغراق من كليهما .
- معايير الصحة والبيئة والسلامة، يفرض الاتحاد الأوروبي معايير معينة على المنتجات الواردة إليه من خارج دول الاتحاد الأوروبي تتعلق بحماية صحة وملائمة المواطنين ، ولكن تحمل في طياتها قيود مانعة لدخول الأسواق الأوروبية مثل قيود استيراد السيارات التي تستخدم وقود الديزل بحجة حماية من التلوث.

المطلب الثاني: تأثير الاتحاد الأوروبي على اتجاه التجارة زمن الأزمات وخروج بريطانيا

في مجال التجارة ، غير الاتحاد الاووبي من سياسة الحمائية مع مرور الوقت أثناء جولة أوروغواي ، فقد كان ينظر إليه على انه ممثل مغلق مع أعلى التعريفات الجمركية(على غرار اليابان والنرويج وسويسرا) ، ومنذ بداية جولة الدوحة ، أصبح الاتحاد الأوروبي ممثلا أكثر انفتاحا في السوق ، إلا في بعض الحالات عند حدوث الأزمة المالية سنة 2008 ، يمكن ملاحظة حدوث ارتجاج نحو الحمائية في جميع أنحاء العالم ، والاتحاد الأوروبي من أكثر الدول هيمنة على إقامة حواجز تجارية جديدة ، ويكون الاتحاد الأوروبي مسؤولا عن 10% من إجراءات الحماية الجديدة سنة 2015 ، خاصة على قطاع الخدمات والآلات ، في حين إن الزراعة والمواد الأولية بالكاد كانت محمية أساسا ، استخدمت تلك التدابير

التي سمحت علنا من قبل منظمة التجارة العالمية ، كتدابير الدفاع التجاري (المسموح بها إذا تم تطبيق الإعانات أو الإغراق المحضورة من قبل الشركاء التجاريين) ، وبعض المساعدات الحكومية في الأزمات .

الفرع الأول: ازمة الديون السيادية على الاتحاد الأوروبي

تعرضت دول منطقة الوحدة النقدية والاقتصادية الأوروبية لأعنف أزمة لها على الإطلاق منذ طرح العملة الأوروبية الموحدة ، عرفت بأزمة الديون السيادية الأوروبية، التي بدأت باليونان ثم انتشرت إلى باقي دول الاتحاد الأوروبي ، وكذلك تأثره بالأزمة المالية 2008 ، من خلال تراجع حجم مبادلاته مع العالم الخارجي،ما ولد لديه تصاعد النزعة الحمائية من اجل حماية اقتصادا ته من الآثار السلبية للازمة ، باستخدام عدة أساليب جديدة من شأنها تقييد التجارة الإقليمية والتجارة متعددة الأطراف.

ولقد شاع استخدام مصطلح الديون السيادية بصورة كبيرة منذ تعرض اليونان للازمة التوقف عن سداد ديونها نحو داينيها ففي حالة تقوم الحكومات بإصدار سندات دين ، تكون أمام خيارين ، الأول سندات بعملتها المحلية، وغالبا ما تكون هذه السندات موجهة نحو المستثمرين في السوق المحلي ، وفي هذه الحالة تسمى الدين الناجم عن عملية الإصدار "الدين الحكومي" ، والخيار الثاني إصدار سندات بعملة دولية أخرى ، تكون موجهة للمستثمرين في الخارج ، يسمى الدين في هذه الحالة بالدين السيادي ، بدأت هذه الأزمة في نهاية 2009 وبداية عام 2010 حيث تراكم الدين الحكومي في ثلاث بلدان من منطقة الأورو ، وتعد اليونان أول من دق ناقوس الخطر.

حيث تراجعت حجم المبادلات التجارية الأوروبية 2008-2013 ، ففي سنة 2013 احتل الاتحاد الأوروبي مكانة رائدة في اكبر تصدير للسلع في العالم ، بحصة سوقية تبلغ 2307 بليون دولار أمريكي أي بنسبة 15.3% يليه ثاني اكبر المصدرين في العالم هي الصين 2209 بليون دولار أمريكي أي بنسبة14.7% ، ثم الولايات المتحدة بحصة سوقية تقدر بـــ 1.5 بليون دولار المقابلة 10.5% ، أما من ناحية الواردات فقد حددت منظمة التجارة العالمية اكبر مستورد في العالم ، وهي نفس اكبر 3 شركات رائدة –الولايات المتحدة الأمريكية بمبلغ 2329 بليون دولار أمريكي 15.4% ، والاتحاد الأوروبي بقيمة 2235 بليون دولار 14.8% ، والصين 12.9% في سنة 2013

الفرع الثاني: تاثير خروج بريطانيا على تجارة الاتحاد الأوروبي

تعتبر بريطانيا هي أول دولة تغادر الاتحاد الأوروبي الذي دخلته في 1973 وهي خامس قوة اقتصادية في العالم ويكون لها تأثيرات سياسية واقتصادية ومالية وفي مارس 2019 بريطانيا ستنسحب رسميا من الاتحاد الأوروبي .

كما ان خروج المملكة المتحدة يغير بلا شك وجه الاتحاد الأوروبي :

- سوف ينخفض الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي بنسبة 14٪ .
- خسارة بـــ 11 مليارات جنيه إسترليني من المساهمات الصافية من المملكة المتحدة.

- إعادة تقييم نسبة النمو الاقتصادي و التي اتجهت نحو الانخفاض: + 1.5٪ في 2016 مقابل + 1.8٪ المتوقعة سابقا، و 1.3٪ في 2017 بدلا من + 1.7٪.
- يقدر صندوق النقد الدولي أن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي يمكن أن يكلف تراجع ما بين 0.2٪ و 0.4٪ للنمو في الاقتصاد الفرنسي بحلول عام 2019، مع كون المملكة المتحدة خامس أكبر زبون لفرنسا.
- انكماش في التجارة الأوروبية فالصادرات الأوروبية إلى بريطانيا و المقدرة بـ 290 مليار جنيه إسترليني (70 مليار من ألمانيا و 36.6 مليار من فرنسا).
- إسبانيا وإيطاليا وبلجيكا تصدر أكثر من 20 مليار جنيه إسترليني إلى بريطانيا ولكن مرة أخرى صادرات بريطانيا إليها أقل بكثير في المقابل.
- تراجع في الاستثمارات و بالتالي تراجع في الابتكار و التقدم التقني و الإنتاجية التي تمثلها هذه الاستثمارات.
- حسب منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية OECD سيقل إنتاج الاتحاد الأوروبي باستثناء بريطانيا بنحو 1% بحلول 2020 عما كان سيتحقق إذا بقيت، وقالت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

ولفهم تأثير خروج بريطانيا على الاتحاد الأوروبي انظر للملحق رقم (1)

المبحث الثالث:الاتحاد الأوروبي وحركة التجارة الخارجية خلال الفترة (2002-2020)

يكتسي قطاع التجارة الخارجية أهمية بالغة بالنسبة لمعظم اقتصاديات العالم عامة والاتحاد الاوروبي على وجع الخصوص، لانه يعتبركأكبر قوة تجارية في العالم بحيث يساهم بأكثر من 17 % من إجمالي الواردات والصادرات في العالم مقارنة بـــ 15 %للـــو م أ ، و9% للصين، وقد ساهمت إزالة الحواجز أمام التجارة داخل الاتحاد الأوروبي بازدهارها وتعزيز التزاماتها في تطوير وتحرير التجارة العالمية ، وفي مايلي ستكون دراستنا تحليلية لواقع ومستقبل التجارة الخارجية للاتحاد الأوروبي للفترة 2002-2020

المطلب الأول :مكانة الاتحاد الأوروبي في التجارة الخارجية

الفرع الأول: التجارة خارج الاتحاد الأوروبي في السلع والخدمات

أولا: التجارة خارج الاتحاد الأوروبي في السلع

يوضح الشكل الموالي أن تجارة السلع في الاتحاد الأوروبي للفترة (2006-2016) تشكل النسب الأعلى في التجارة العالمية تليها الو.م.أ ثم الصين ثم اليابان في حين انخفضت النسبة من 17.5% الى 15.1% ، نلاحظ أن الاتحاد الأوروبي حاز على المكانة الأولى تجاريا رغم الانخفاض التجاري في الفترة 2010 - 2016 وان الانفتاح التجاري يعني ان الاتحاد الأوروبي هو أكبر لاعب على الساحة التجارية العامية ولا يزال منطقة جيدة للقيام بأعمال تجارية مع دول العالم ، وأصبحت أوروبا مندمجة بشكل كبير في الأسواق العالمية وأصبح من السهل إنتاج وشراء وبيع السلع في جميع أنحاء العالم مما يعطي الشراكة الأوروبية من كل حجم القدرة على التجارة خارج أوروبا .

الشكل رقم (06): حصة تجارة السلع الاتحاد الأوروبي من التجارة العالمية 2006-2016 بلدان مختارة

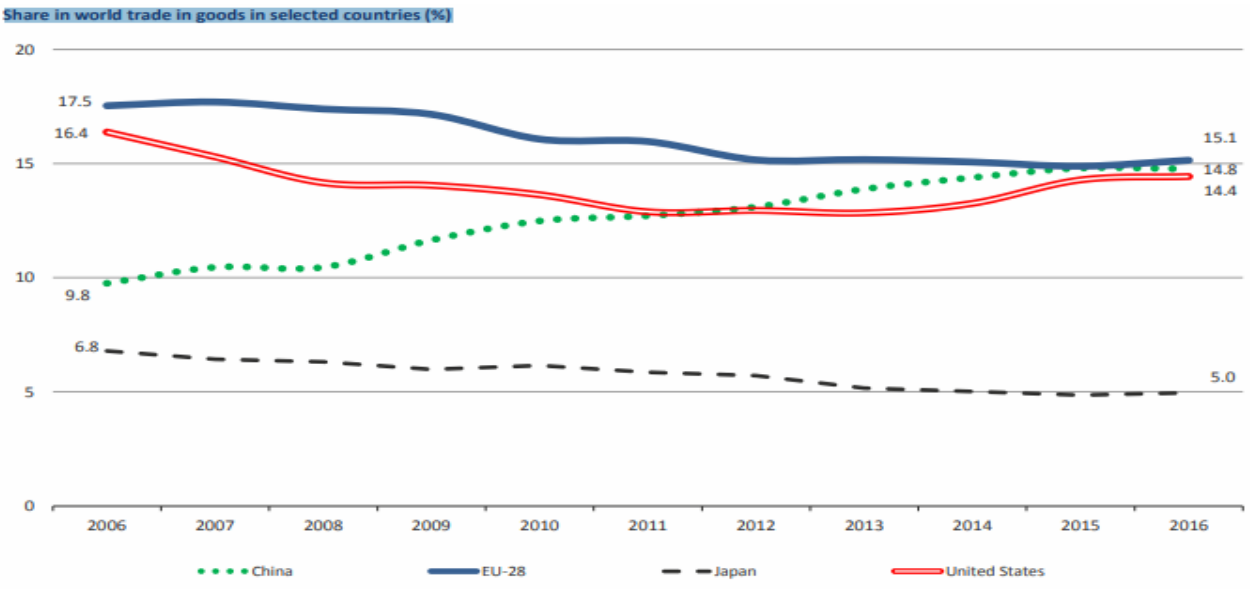

Source : Europeancommission, directorate-generalTradestatistiqueguide ,june 2017،p .21

ثانيا: التجارة خارج الاتحاد الأوروبي في الخدمات

كما يوضح الشكل الموالي أن الاتحاد الأوروبي يحتل المكامة الأولى في تجارة الخدمات بالنسبة للتجارة العالمية خلال الفترة 2006-2016 مقارنة بالو.م.أ والصين واليابان ، إنخفضت النسبة 28.8% إلى 22.6% ويعتبر الاتحاد الأوروبي أكبر كتلة تجارية وأكبر تاجر في العالم من السلع والخدمات .

شكل رقم (07): حصة تجارة الخدمات الاتحاد الأوروبي من التجارة العالمية 2006-2016 بلدان مختارة

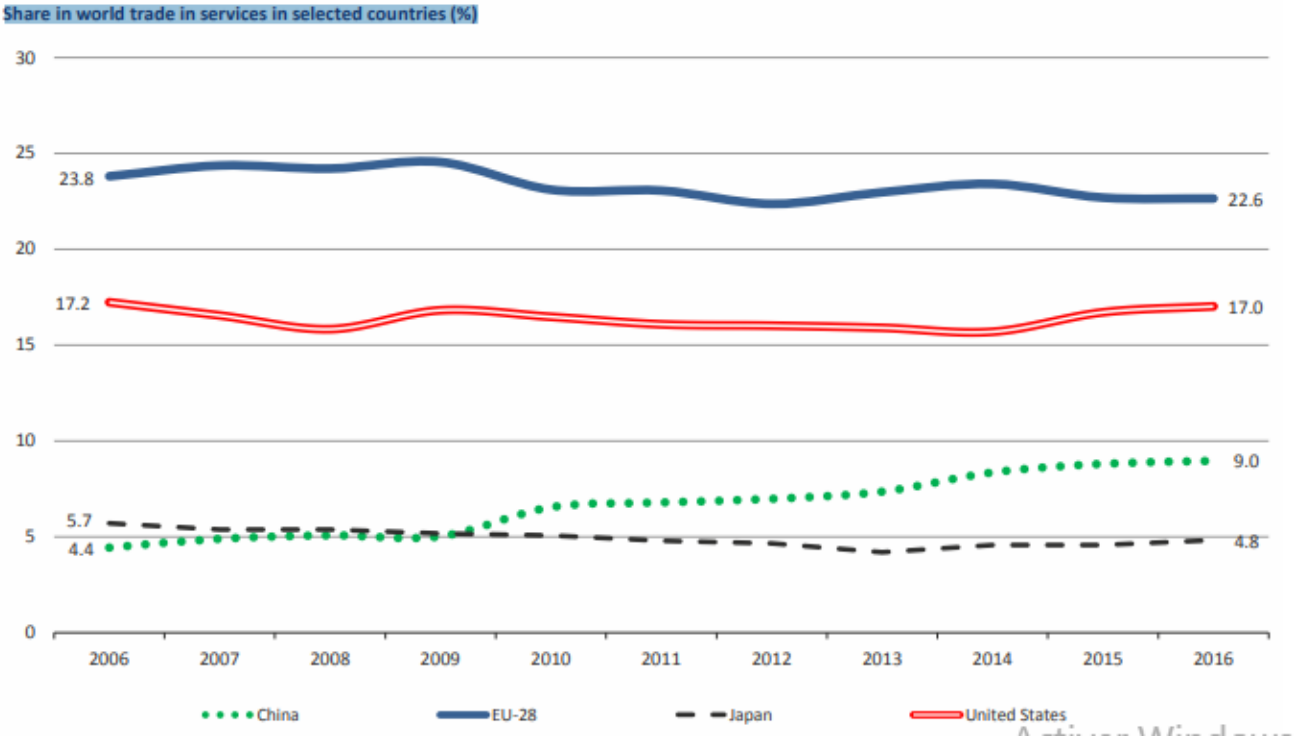

Source : Europeancommission, directorate-generalTradestatistiqueguide ,june 2017،p .23

الفرع الثاني : الهيكل السلعي لصادرات وواردات خارج الاتحاد الأوروبي

من خلال الجدول الموالي نلاحظ أنه في عام 2016 كان الاتحاد الأوروبي أكبر مصدر للمواد الكيميائية والمنتجات ذات الصلة في حين كانت الصين هي المصدر الرئيسي للالات ومعدات النقل والسلع المصنعة الأخرى وروسيا للوقود المعدني .

كما كان لدى الاتحاد الأوروبي أعلى مستوى من الواردات للوقود المعدني ومواد التشحيم مما يعكس ذلك مستوى عال من التبعية لهذه السلع (استيراد أكثر من نصف الطاقة التي يستهلك بها) ، في ححين لوحظ نمط مماثل فيما يتعلق بواردات المواد الخام للصين بينما نلاحظ ان الو.م.أ استحوذت على أعلى حصة من الواردات العالمية.

جدول رقم (02) : التجارة السلعية الخارجية للاتحاد الأوروبي

أعلى مستويات التجارة التجارة لمنتجات مختارة من التصنيف الدولي الموحد للتجارة في بلدان مختارة 2016

الوحدة : مليار يورو

فئة التصنيف الموحد للتجارة الخارجية	اعلى مستوى من الصادرات		اعلى مستوى من الواردات	
المجموع- جميع المنتجات	الصين	1895.1	الولايات المتحدة	2032.4
المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	الاتحاد الأوروبي	115.9	الولايات المتحدة	117.6
مواد أولية	الولايات المتحدة	68.4	الصين	189.1
الوقود ومواد التشحيم والمواد ذات الصلة	روسيا	121.7	الاتحاد الأوروبي	264.2
الكيماويات والمنتجات ذات الصلة	الاتحاد الأوروبي	313.8	الولايات المتحدة	200.2
غيرها من السلع المصنعة	الصين	795.6	الولايات المتحدة	563
الالات ومعدات النقل	الصين	889.1	الولايات المتحدة	876.5
السلع والمعاملات	الولايات المتحدة	165.3	الامارات العربية المتحدة	103

Source: globalisation patterns in eu tarde and inversement 2017.p 33

كما نلاحظ ان الجدول الموالي يقدم تحليلا بديلا يركز على قيمة النسبية (نسب التخصص) وتستند على حصة من إجمالي الصادرات والواردات التي تمثلها البلدان الموضحة في الجدول أدناه فعلى سبيل المثال حصة المواد الخام في قيمة الاجمالية للبضائع المصدرة من قبل استراليا كانت تقدر بـــ 8.8 مرات من متوسط في حين كانت حصة المواد الخام في قيمة الاجمالية للبضائع المستوردة من قبل الصين 2.7 مرات أعلى من المتوسط.

كما تظهر هذه النتائج المستندة إلى هذا القياس النسبي تباينا أكبر حيث أن البرازيل هي أكثر بلد متخصص لتصدير الأغذية والمشروبات والتبغ ، وأستراليا للمواد الخام ، هونغ كونغ للآلات ومعدات النقل وتركيا للسلع المصنعة الأخرى ، والاتحاد الأوروبي كمصدر رئيسي للمواد الكيمياءية والمنتجات ذات الصلة.

جدول رقم (03) : التجارة السلعية الخارجية للاتحاد الأوروبي

أعلى نسب التخصص النسبي للتجارة في منتجاة التصنيف الموحدة للتجارة الخارجية بلدان مختارة 2016

فئة التصنيف الموحد للتجارة الخارجية	معظم البلدان المتخصصة في الصادرات		معظم البلدان المتخصصة في الواردات	
المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	البرازيل	455	روسيا	205
مواد أولية	استراليا	884	الصين	271
الوقود ومواد التشحيم والمواد ذات الصلة	روسيا	716	ليبيا	226
الكيماويات والمنتجات ذات الصلة	الاتحاد الأوروبي	175	البرازيل	242
غيرها من السلع المصنعة	تركيا	168	المملكة المتحدة	120
الالات ومعدات النقل	هونغ كونغ	149	هونغ كونغ	156
السلع والمعاملات	الامارات العربية المتحدة	797	الامارات العربية المتحدة	103

Source: globalisation patterns in eu tarde and inversement 2017.p 34

ولمعرفة الأهمية النسبية من المنتجات المختلفة في التجارة داخل وخارج الاتحاد الأوروبي أنظر

للملحق رقم (02):هيكل السلعي لاهم المنتجات في تجارة الاتحاد الأوروبي للفترة 2002-2019

يحتوي على معلومات اكثر تفصيلا للطبيعة الجوهرية للسلع المختلفة ، فهناك سلع تقتصر على الأسواق الوطنية او التجارة داخل الاتحاد الأوروبي، بينما يتم تداول البعض الاخر بشكل أكثر انفتاحا في الأسواق العالمي، على سبيل المثال سبب احتلال الأغذية والمشروبات والتبغ نسبة 10 % من اجمالي الصادرات داخل الاتحاد الأوروبي في عام 2019 - بينما كانت حصتها من الصادرات خارج الاتحاد الأوروبي بنسبة 7.6%، وهذا قد يفسر الندرة او النقص الكامل في المواد الطبيعية، أما بالنسبة للوقود المعدني والمواد ذات الصلة والتي تمثل 18.7% من جميع واردات الاتحاد الأوروبي خارج الاتحاد الأوروبي مقارنة بـــ 5.6% حصة الواردات داخل الاتحاد الأوروبي.

المطلب الثاني : أهم الشركاء التجاريين الرئيسين للاتحاد الاوروبي

الفرع الأول : اهم الشركاء الرئيسيين في الصادرات

خلال العقود الأخيرة إنخفضت حصة الاتحاد الأوروبي بعد أن بلغت ذروتها في 2003 عند 18.7 % حيث كانت حصة الاتحاد الأوروبي(28) من الصادرات العالمية ، بعد ذلك 15.2% بحلول عام 2012 قبل أن يتعافى الى حد ما إلى 15.5% في عام 2015.

و في عام 2016 كانت الوجهات الرئيسية الثلاث للسلع المصدرة من الاتحاد الأوروبي (28) هـي :

الو.م.أ ، الصين، و سويسرا، تم تقسيم التدفقات التجارية من خارج الاتحاد الأوروبي الواردات بالإضافة للاتحاد الأوروبي ففي عام 2016 كانت تقدر بـــ 3453 مليار يورو أي ما يعادل زيادة 1.9 مرة من عام 2002، وقد زاد بمرور الوقت من 32.8% سنة 2002ألى 36% عام 2016 شملت الوجهات الرئيسية للسلع المصدرة من الاتحاد الأوروبي والتي ضمت كل من الو.م.أ زالصين ، سويسرا ، وتركيا، اليابان والنرويج وهي قائمة أ"فضل 10 أسواق تصدير للاتحاد الأوروبي بالنسبة للسلع وأكملت الامارات العربية المتحدة وكوريا الجنوبية والهند أنظر الخريطة أدناه:

شكل رقم (08) : خريطة أهم الشركاء التجاريين الرئيسيين لصادرات السلع للاتحاد الاوروبي

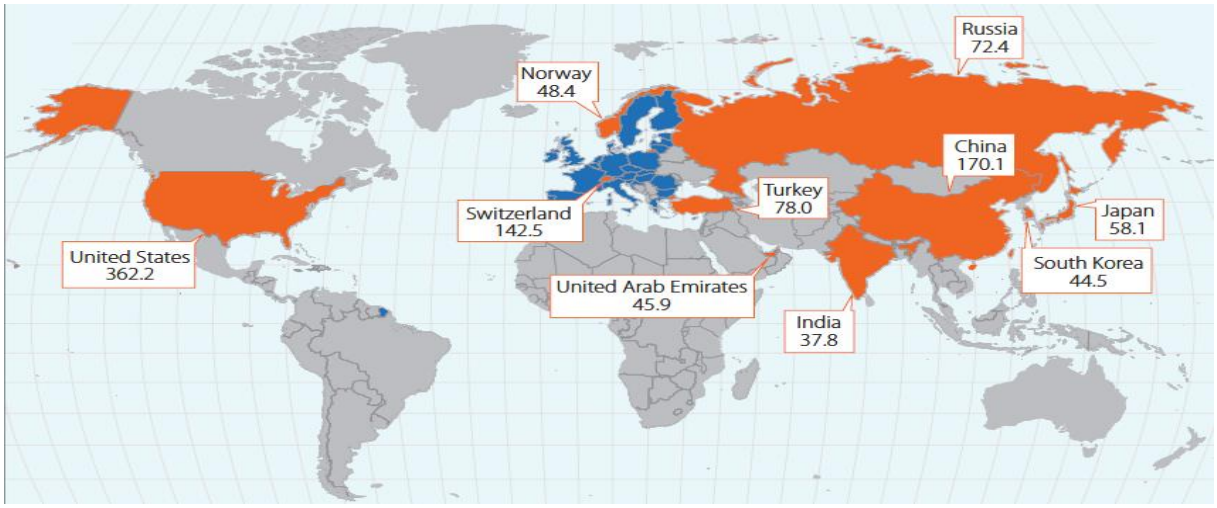

Source: Globalisation patterns in EU tarde and inversement 2017، P72

ومن خلال الجددول التالي نلاحظ وفي الواقع الشريك الوحيد الذي لم يكن موجودا مقارنة مع قائمة صادرات الاتحاد الأوروبي هي االبرازيل ، في حين كانت البرازيل من بين أكبر 10 أسواق واردات الشركاء (لم يكن من بين أسواق التصدير الرئيسية) .

جدول رقم (04) : يوضح اهم الشركاء الرئيسيين التجاريين لصادرات الاتحاد الأوروبي

الوحدة: مليار يورو

اهم الشركاء التجاريين	الو.م.أ	روسيا	الصين	جنوب كوريا	اليابان	تركيا	الهند	النرويج	الامارات العربية المتحدة	نيوزيلاندا
الصادرات	362	72.4	170.1	44.5	58.1	78.0	37.8	48.4	45.9	1425

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الخريطة السابقة

الفرع الثاني : اهم الشركاء الرئيسيين في الواردات

في عام 2016 كانت الصين المصدر لاكثر من خمس السلع المستوردة من الاتحاد الأوروبي وبين التحليل عام 2002 اكثر من الربع 28.% من تصدير السلع الأوروبية كانت متجهة الى الو.م.أ وإنخفضت الى ما يقل عن الخمس 20.8% بحلول عام 2016 على الرغم من أن الو.م.أ لا تزال سوق التصدير الرئيسي للاتحاد الأوروبي للبضائع خلال الفترة نفسها ، وانتقلت الصين كونها رابع اكبر صادرات الاتحاد الأوروبي لتصبح ثاني اكبر الصادرات.

الى جانب الاستيراد ذات حصة واردات الاتحاد الأوروبي بالنسبة للصين من 9.6 % عام 2002 الى 20.2% بحلول علم 2016 وحلول 2005 تجاوزت للصين و الو.م.أ بإعتبارها المصدر الرئيسي للاتحاد الأوروبي وفي عام 2016 قدرت بـ 39.2% أعلى من قيمة واردات الو.م.أ .

والخريطة الموالية تبين أهم شركاء الاستيراد الاتحاد الأوروبي

شكل رقم (09):خريطة أهم الشركاء التجاريين الرئيسيين لواردات السلع للاتحاد الاوروبي

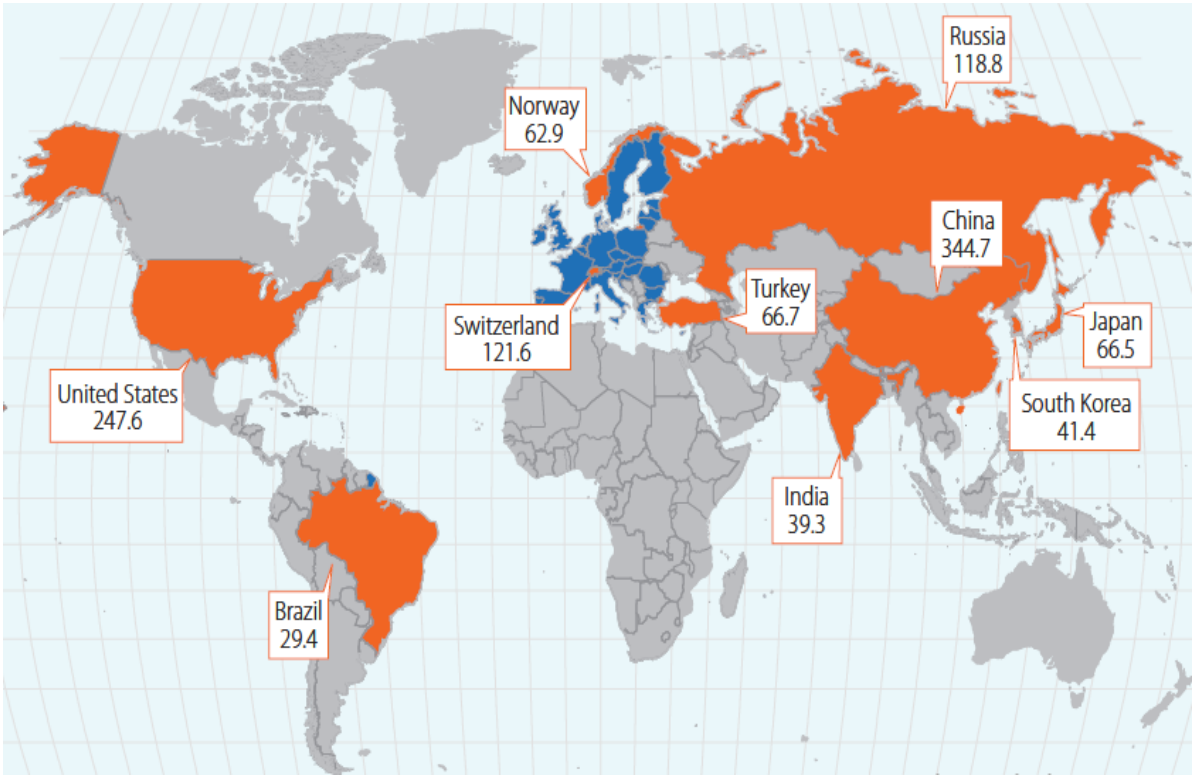

Source: Globalisation patterns in EU tarde and inversement 2017، P73

ومن خلال الجدول الموالي نلاحظ وفي الواقع الشريك الوحيد الذي لم يكن موجودا مقارنة مع قائمة صادرات الاتحاد الأوروبي هي الامارات العربية المتحدة ، في حين كانت البرازيل من بين أكبر 10 أسواق واردات الشركاء (لم يكن من بين أسواق التصدير الرئيسية)،أما الصين كانت الشريك الرئيسي للاتحاد الأوروبي للسلع المستوردة في عام 2016 تليها الو.م.أ ثم روسيا.

جدول رقم (05) : يوضح اهم الشركاء الرئيسيين التجاريين لصادرات الاتحاد الأوروبي

الوحدة: مليار يورو

اهم الشركاء التجاريين	الو.م.أ	روسيا	الصين	جنوب كوريا	اليابان	تركيا	الهند	النرويج	الامارات العربية المتحدة	نيوزيلاندا	البرازيل
الواردات	247.6	118.8	344.7	41.4	66.5	66.7	39.3	62.9	/	121.6	29.4

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الخريطة

الشكل رقم (10) : اللاعبون الرئيسيون في التجارة الدولية في السلع 2019 (مليار يورو)

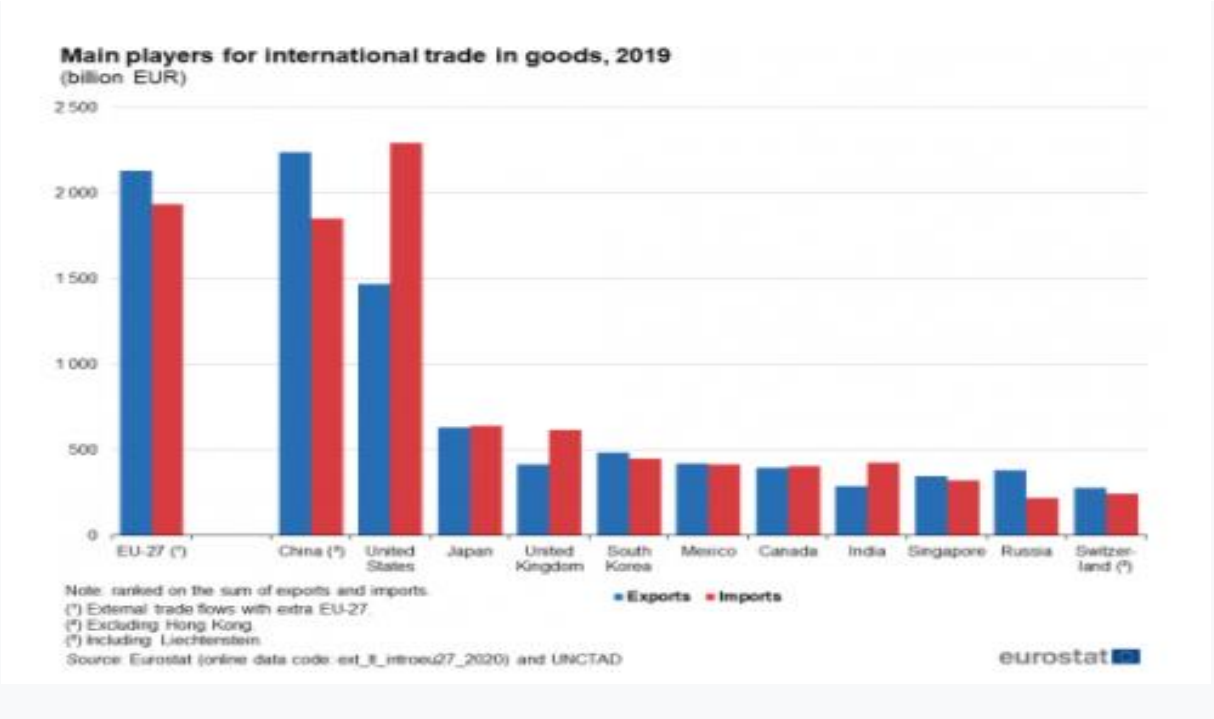

من خلال الشكل السابق نلاحظ ان أكبر ثلاث جهات عالمية في التجارة الدولية: الاتحاد الأوروبي والصين والولايات المتحدة الأمريكية، وكان الاتحاد الأوروبي والصين والولايات المتحدة أكبر ثلاثة لاعبين عالميين في التجارة الدولية ومنذ عام 2004 عندما تجاوزت الصين اليابان .في عام 2019 ، بلغ المستوى الإجمالي للتجارة في السلع (الصادرات والواردات) المسجلة للاتحاد الأوروبي 4071 مليار يورو) لاحظ أن هذا لا يشمل التجارة داخل الاتحاد الأوروبي) ، وهو ما يقل بمقدار 23 مليار يوروعن قيمة الصين و 308 يورو مليار فوق المستوى المسجل للولايات المتحدة ؛ كان لليابان رابع أعلى مستوى لتجارة السلع ،عند 1274 مليار يورو.

المطلب الثالث: حركة التجارة الخارجية في السلع والميزان التجاري

الفرع الأول : التدفقات خارج الاتحاد الأوروبي في السلع والميزان التجاري

من خلال المنحنى الموالي نلاحظ انه تراجعت تجارة الاتحاد الأوروبي في السلع في كل من الواردات والصادرات بعد الانخفاض السريع في عام 2009 وذلك بسبب الاضطرابات المالية في نهاية عام 2008 الازمة المالية ، ومع ذلك انخفضت الواردات بين عامي 2012 و 2016 بينما نمت الصادرات في تلك الفترة، ونتيجة لذلك، كان الميزان التجاري للاتحاد الأوروبي إيجابيا منذ عام 2013،في حين كان في عامي 2002 و 2012 سلبيا دائما.

أما عام 2016 جاء نحو 42٪ من واردات الاتحاد الأوروبي من الدول الآسيوية بينما بلغت الدول الأوروبية الأخرى 22٪ وأمريكا الشمالية 20٪، وكانت الوجهة الرئيسية لصادرات الاتحاد الأوروبي في عام 2016 هي آسيا بحوالي ثلث المجموع، تليها أمريكا الشمالية (28٪) والدول الأوروبية الأخرى

(22٪)، ويواجه الاتحاد الأوروبي عجزا كبيرا فى التجارة مع الدول الأسيوية بينما يسجل اكبر فائض فى التجارة مع أمريكا الشمالية.

شكل رقم :(11) تجارة السلع خارج الاتحاد الأوروبي 27 للفترة 2002-2019

الوحدة: مليار يورو

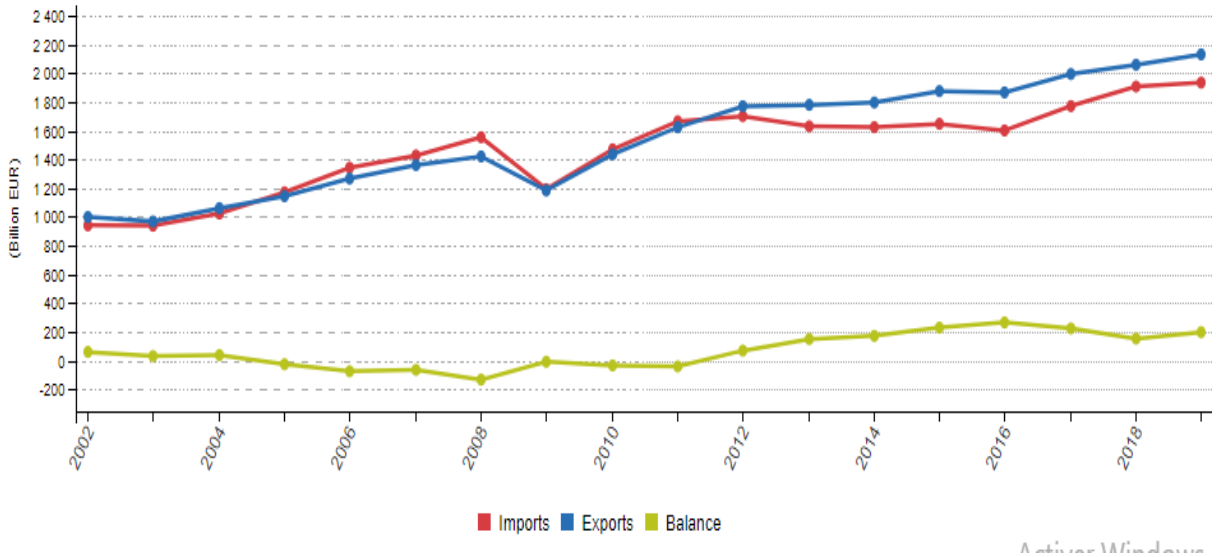

المصدر: الموقع الرسمي يوروستات

والجدول الموالي يوضح حركة التجارة الخارجية في السلع للفترة بين 2002-2019

جدول رقم (06): تجارة الاتحاد الأوروبي في السلع خارج الاتحاد الأوروبي, 2002-2019

السنوات	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
2002	999	941	59
2003	968	938	30
2004	1061	1023	37
2005	1144	1171	-27
2006	1267	1343	-76
2007	1361	1428	-66
2008	1421	1555	-134
2009	1184	1931	-9
2010	1436	1471	-35
2011	1624	1666	-42
2012	1771	1702	68
2013	1780	1631	149

2014	1797	1625	171
2015	1876	1648	228
2016	1867	1602	264
2017	1951	1772	223
2018	2060	1908	152
2019	2132	1435	197

من إعداد الطلبة من خلال تحليل البيانات من الشكل رقم (11)

من خلال الجدول السابق وبالاعتماد على المنحنى البياني نلاحظ مايلي:

سجل الاتحاد الأوروبي اعلى نسبة في ميزان التجاري في سنة 2016 بنسبة 264 وهذا فالفض أي الصادرات اكبر من الواردات ثم بنسبة فائض 223 في سنة 2017 ، اما الفترة ما بين 2005-2011 سجل عجز في ميزان التجاري الواردات كانت اكبر من الصادرات وكانت اعلى نسبة عجز في سنة 2008 بسبب الانهيار المالي عام 2008 لانعكاسات ازمة الرهن العقاري، عذه الأخيرة تعد السبب الرئيسي لانفجار ازمة الديون السيادية بمنطقة اليورو وبوجه الخصوص اليونان حيث كان اخر عجز في ميزان التجاري في سنة 2011، ثم بدأ بالتغافي تدريجيا الى غاية 2019 ثم وبسبب ازمة كوفيد – 19 أواخر سنة 2019 وبداية 2020 تراجعت التجارة بسبب الغلق الكلي للنقل البري والجوي والملحق يوضح كيفية تراجع التجارة خلال سنة 2020 بسبب أزمة كوفيد-19، حيث انخفضت الصادرات بسبب الجائحة من 176 مايار يورو الى 125 مليار يورو، كما انخفضت الواردات من 148 مليار يورو الى 125 مليار يورو، وهذا خلال الأشهر بين مارس وافريل 2020.

وفي ديسمبر 2020 كانت الصادرات أعلى بنسبة 2% مما كانت عليه في ديسمبر 2019 ، بينما ظلت الواردات متأخرة بنسبة 3% تشير الأرقام المرتفعة نسبيا في ديسمبر ، الا ان الشركات كانت تخزن البضائع تحسبا لنهاية الفترة الانتقالية لبريكست في 31ديسمبر 2020 وعم اليقين بشأن العلاقة التجارية بين الاتحاد الأوروبي وبريطانيا.

الفرع الثاني: مقارنة بين التدفقات داخل وخارج الاتحاد الأوروبي في السلع

من خلال الشكل الموالي نلاحظ ان قيمة التجارة البينية في السلع اعلى 1.5 مرة من قيمة التجارة خارج الاتحاد الأوروبي في السلع في عام 2019، نلاحظ انه في عام 2019 كانت ايرلندا الدولة العضو الوحيدة في الاتحاد الأوروبي التي لديها حصة اعلى من تجارتها في السلع مع الدول غير الأعضاء، وهذا يعكس الى حد ما الروابط التاريخية والموقع الجغرافي ، ففي عام 2019 كان اكثر من ثلاثة ارباع التجارة التي أجرتها لوكسمبورغ بنسبة 82%، وسلوفاكيا 79.5% وتشيكيا بنسبة 76.7% والمجر 75.1% مع شركاء داخل الاتحاد الأوروبي ، كانت هناك 12 دولة عضو إضافية حيث كانت حصة التجارة داخل الاتحاد الأوروبي من اجمالي التجارة في حدود 60 الى 75 % في عشرة دول أعضاء، كما يوضح الملحق رقم (05)

الشكل رقم (12): التجارة الخارجية والبينية في دول الاتحاد الأوروبي 27 في السلع لسنة 2019

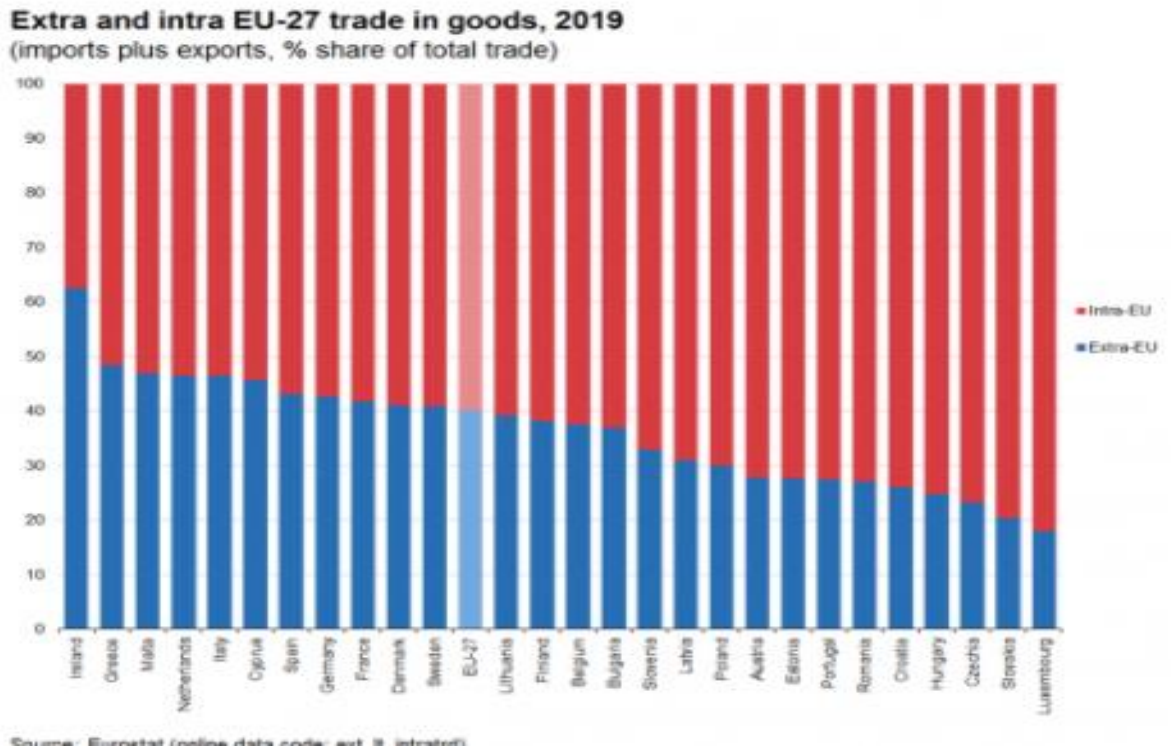

Sourse: https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php?title=International_trade_in_goods_for_the_EU_-_an_overview

الفرع الثالث: تجارة الاتحاد الأوروبي مع الولايات المتحدة في السلع

من خلال الرسم البياني التالي نستنتج ان الو.م.أكبر شريك لصادرات الاتحاد الأوروبي من السلع في عام 2020 بنسبة 18.3% وثاني أكبر شريك لواردات الاتحاد الأوروبي من السلع بنسبة 11.8%، ومن بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي كانت ألمانيا أكبر مستورد من الولايات المتحدة واكبر مصدر لها .

شكل رقم (13): تجارة الاتحاد الأوروبي في السلع مع الو.م.أ، 2010-2020

الوحدة : بليون يورو

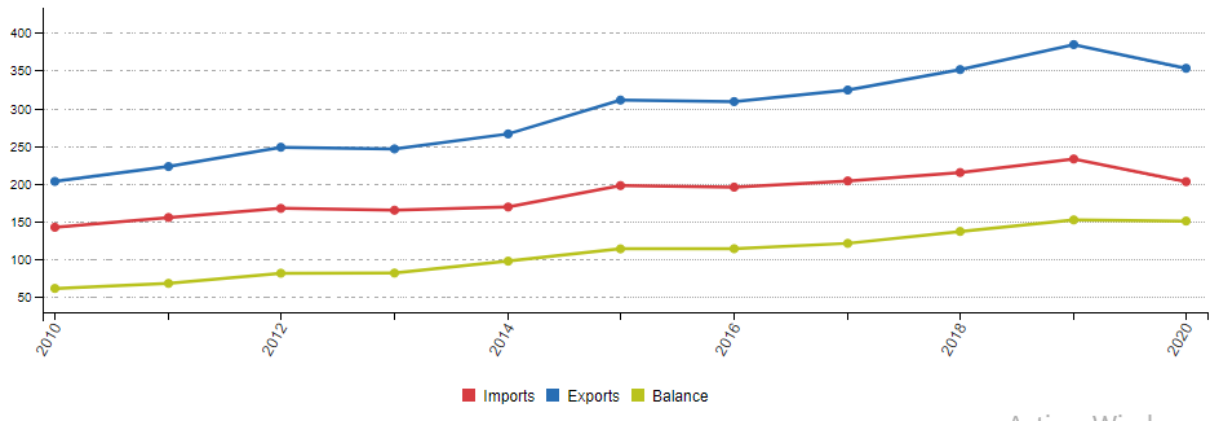

المصدر: الموقع الرسمي يوروستات

جدول (07) تجارة الاتحاد الأوروبي في السلع مع الو م ا , 2010-2020

الوحدة : مليون يورو

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الصادرات	202.9	222.6	248.2	246	265.9	310.8	308.8	324.1	351.2	384.4	352.99
الواردات	142.1	155	167.1	164.7	168.9	197.4	195.3	203.5	214.7	232.6	202.6
الميزان التجاري	60.9	67.6	81.1	81.3	97.1	113.4	113.6	120.7	136.6	151.8	150.3

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على: international_trade_in_goods_statistics

من خلال الجدول السابق وبالاعتماد على المنحنى البياني يتبين لنا انه وخلال الفترة بين 2010 و 2020 ضادرات وواردات الاتحاد الأوروبي مع الو.م. أ في زيادة ، كما ان الميزان التجاري في حالة فائض أي صادرات الاتحاد الأوروبي اكبر من وارداتها مع الولايات المتحدة الامريكية، ففي عام 2020 وفي ظل ازمة كوفيد-19 اثرت في إنخفاض كل من الصادرات والواردات بين الاتحاد الأوروبي والو.م.أ، ومن خلال الشكل الموالي يتضح لنا التجارة بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة حسب نوع السلع.

شكل رقم (14): تجارة الاتحاد الأوروبي مع الو.م, أ حسب مجموعة المنتجات للفترة (2020- 2010)

الوحدة:مليار يورو

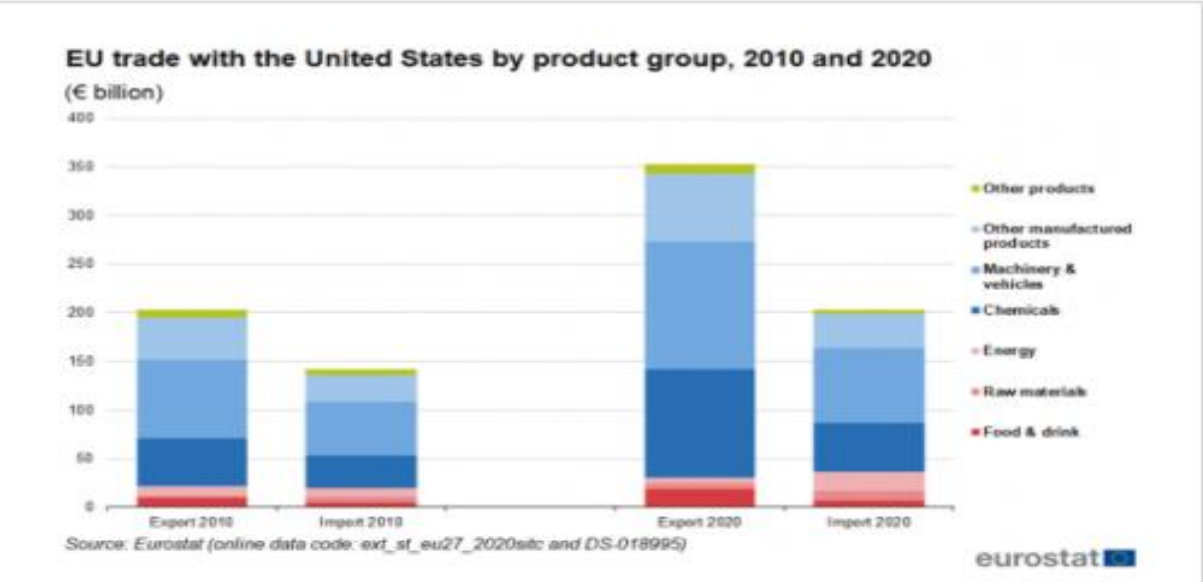

المصدر: الموقع الرسمي يوروستات

مما سبق يتبين لنا ان السلع الأولية ينسبة 9% ، وكانت أكثر السلع المصنعة هي الالات والمركبات 37% ،تليها الكيماويات 32% والمنتجات المصنعة الأخرى 20% في عام 2020، وكان لواردات الاتحاد الأوروبي من السلع المصنعة 80% حصة اعلى من السلع الأولية 18% وكانت أكثر السلع المصنعة استيرادا هي الالات والمركبات بنسبة 38% ، تليها الكيماويات 25% والمنتجات المصنعة الأخرى .

وحسب الملحق رقم (06)، يتضح لنا بالرغم من التحديات الاقتصادية لوباء كوفيد -19 في عام 2020 لا تزال العلاقة بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة قوية.

خلاصة الفصل

نشأ الاتحاد الاوروبي على أساس اعتبارات سياسية والتي جاءت في رؤية مؤسسي الوحدة الاوروبية وتحقيق المصالح لذا تم التعرض في هذا الفصل إلى تجربة الاتحاد الأوروبي ومن خلال التحليل المعروض لواقع ومكانة الاتحاد الاوروبي على التجارة الخارجية للدول الاعضاء والدول غير الاعضاء تم التوصل إلى مايلي:

- تعد معاهدة ماستريخت اللبنة الاساسية لقيام الوحدة النقدية الموحدة اليـــورو.

- إن اوروبا تسارعت للتطورات فيها لتعزيز وتفعيل تكتلها بداية من برنامج السوق المشتركة وصولا الى الاتحاد الاقتصادي والنقدي الاوروبي الى جانب توسيع عضويته.

- نظرا للاختلافات الكبيرة في الارصدة التجارية بين دول الاعضاء في الاتحاد الاوروبي يصعب مقارنة البلدان ذات الارصدة التجارية الصغيرة بغيرها.

- إزالة القيود الجمركية بين دول الاتحاد تسهل عمليات التبادل التجاري مرور السلع والخدمات ورووؤس الاموال والعمالة مما عزز انتعاش التجارة مابين الدول الاعضاء.

- يتمتع الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة الامريكية بأكبر علاقة تجارية، ويتمتعان بأكثر العلافات الاقتصادية تكاملا في العالم، على الرغم من أن الصين تجاوزتها في 2021 كأكبر مصدر لواردات البضائع مع الاتحاد الاوروبي.

- يؤدي خروج بريطانيا الى تغيير ميزان القوى في الاتحاد الاوروبي وفي العالم ، فبريطانيا تسعى الى تحقيق العالمية وهذا قد يؤثر بشكل كبير على عمليات التبادل التجاري فتصبح اكبر المنافسين للاتحاد الاوروبي.

خـــاتمة

خاتمـــــة

نرى أن الواقع الذي أفرزته نهاية القرن العشرين فرض على مختلف الدول خاصة المتقدمة منها التفكير والاتجاه إلى تكوين تكتلات إقتصادية أو تفعيل القائم منها بما يحقق لها أكبر المنافع ومراجعة الكثير من الضوابط التي تحكم أساليب على هذه التكتلات فأصبح التعاون والتكامل الإقليمي السمة التي تحكم العلاقات الدولية في الوقت الراهن، واستجابة للتغيرات الاقتصادية التي فرضتها العولمة والتي جعلت العالم قرية صغيرة، معدومة الحواجز معدومة الحواجز، وقد تزامن هذا التوجه العام نحو إقامة إتفاقات تجارية إقليمية بتزايد الجهود متعددة الاطراف لتحرير التجارة الخارجية.

إن موضوع التكامل الاقتصادي إحتل بمختلف أشكاله وصوره مكانة بارزة في أدبيات الإقتصاديات الحديثة ، بعدما أدركت مختلف دول العالم المتقدمة والنامية منها أهمية وضرورة التعاون الاقتصادي فيما بينها، وبإعتبار الإتحاد الأوروبي هو من أبرز أشكال التكامل الاقتصادي العالمي، حيث عمد منذ نشأته على توحيد وتنسيق السياسات الاقتصادية والإجتماعية في إطار تكاملي تمخض عنه قوة إقتصادية أو إتحاد إقتصادي عالمي محصل سنوات من العمل المتواصل امتد أكثر من خمسين عام.

يعتبر الإتحاد الأوروبي كأكبر قوة تجارية في العالم بحيث يساهم بأكثر من 20% من إجمالي الواردات والصادرات في العالم مقارنة بـ 15% للـــ و.م.أ و 9% للصين، وقد ساعده في ذلك قوته الصناعية والمالية والزراعية وعلاقاته الخارجية، وبالرغم من أن تحرير التجارة في إطار تجمع إقتصادي يؤدي إلى رفع معدلات التبادل التجاري فيه وحجم هذه الزيادة مربوط بعوامل أساسية منها تنوع هياكل الإنتاج بين الشركاء، المناخ الاقتصادي ـالسياسات الاقتصادية ... الخ.

وقد ساهمت إزالة الحواجز أمام التجارة داخل الإتحاد الأوروبي بإزدهارها وتعزيز إلتزامها في تطوير وتحرير التجارة العالمية، كما ركزت التجارة الأوروبية على المبادلات التجارية بين دول الأعضاء على عكس التجارة الخارجية التي تكون بين الأعضاء والدول غير الأعضاء أو الشريكة للاتحاد الأوروبي ،وقد سجلت مستوى عالي بالنسبة للتجارة الخارجية وهذا لأهمية السوق الداخلية للاتحاد.

وفيما يلي بيان لأهم بيان لأهم النتائج والإقتراحات المتوصل إليها، إضافة إلى آفاق للبحث قد تكون نقطة إنطلاق لدراسات أخرى أكثر عمقا وإفادة.

1- إختبار الفرضيات

الفرضية 1:

التكامل الاقتصادي هو إندماج مجموعة من الدول التي تربط بينهما علاقات اقتصادية ، وهو اتفاق بين مجموعة من الدول المتقاربة في المصالح الاقتصادية أو في الموقع الجغرافي على إلغاء القيود على حركة السلع والأشخاص ورؤوس الأموال فيما بينها مع قيامها بالتنسيق بين سياستها الاقتصادية، ولابد ان يكون هناك تدريجا في هذا الاندماج بدء من منطقة التجارة الحرة الى الاتجاد النقدي،وهذا يؤكد صحة الفرضية الأولى.

الفرضية 2:

إن التقسيم الدولي للعمل والتخصص في إنتاج السلع والخدمات ،مما يؤدي الى توجيه الموارد الاقتصادية نحو الاستخدامات الأكثر إنتاجية في الدول المشتركة في التجارة ،وهذا ما حاولت نظريات التجارة الخارجية إثباته في دعوتها لتحريرالتجارة الخارجية في ظل المنظمة العالمية للتجارة التي تهدف الى فتح الأسواق، وهذا يؤكد صحة فرضيتنا .

الفرضية 3:

إن المنظمة العالمية للتجارة تهدف الى تحريرالتجارة الخارجية بين دول العالم، وهذا من خلال التفاقات العامة للتعريفات والتجارة ، فهي تسعى الى تطبيق نظام تجاري تحكمه القواعد ويتسم بالعدل والمساواة والتحرير التصاعدي وإزالة القيود وفتح الأسواق امام الذول وإزالة المعاملة التمييزية ، وتحقيق أقصى مستوى ممكن من الشفافية لتحقيق النمو والتنمية وتدفق التجارة بحرية في ظل التكتلات الاقتصادية، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة.

الفرضية 4:

يعد الاتحاد الأوروبي من أهم وأنجح تجارب التكامل الاقتصادي ،حيث ظهرت الحاجة الملحة له بعد الحرب العالمية الثانية وما خلفته من دمار إقتصادي لاوروبا والتي كانت المحفز الأول لإقامة نوع من التكتل والتعاون بين دول القارة فبدأ بسبعة أعضاء فقط ثم أخذ في التوسع إلى أن وصل درجة التكامل الاقتصادي والنقدي ،واعتمدت التجربة الاووروبية على تحرير التجارة البينية للسلع والخدمات للدول الأعضاء للاتحاد الأوروبي مع إعتمادها لسياسة الحمائية مع باقي الدول ، مما يؤكد صحة الفرضية الرابعة.

نتائج الدراسة:

- التكامل الاقتصادي هو صيغة متقدمة من صيغ العلاقات الاقتصادية ، والتي تشمل كافة الإجراءات المتفق عليها من طرف دول الأعضاء في الاتحاد لإزالة القيود الجمركية على حركة التجارة الخارجية .
- يستوجب نجاح التكتلات الاقتصادية الاقليمية عدم وجود خلافات بين دول الأعضاء سواء كانت سياسية واقتصادية .
- تعتبر التكتلات الاقتصادية الإقليمية من أهم الوسائل التي تستخدم لدفع عملية التنمية الاقتصادية وتحقيق التقدم الاقتصادي في دول العالم المختلفة.
- تهدف التكتلات الاقتصادية في توسيع حجم التجارة الخارجية من خلال إزالة الحواجز التجارية بين دول أعضاء التكتل وبين الدول غير الاعضاء
- تعد تجربة الاتحاد الأوروبي من نماذج التكامل الاقتصادي في العالم ، حيث إنه تسارعت تطوراته لتعزيز وتحرير التجارة بين دول الأعضاء ، وبين دول أخرى من اجل توسيع جانب

عضويته.

- يعتبر الاتحاد الأوروبي كأكبر قوة تجارية في العالم بحيث يساهم بأكثر من 17% من إجمالي الواردات والصادرات في العالم.
- تعتبر الو.م,أ أول شريك تجاري للاتحاد الأوروبي وأكبرقوة إقتصادية عالمية والصين ثاني شريك تجاري بعد الو.م.أ ، فقد إستحوذ الاتحاد الأوروبي و الو.م.أ و الصين 43% من التجارة العالمية في البضائع عام 2019.
- الإتحاد الأوروبي كتكتل يستخدم نوع من الحمائية الخفية في ظل المنظمة العالمية للتجارة ، ومنه نستنتج أن نسبة التجارة داخل الاتحاد الأوروبي في البضائع أعلى من التجارة خارج الإتحاد الأوروبي في معظم الدول الأعضاء وعذا يعكس الى حد ما الروابط التاريخية والنقع الجغرافي .
- يعتبر التبادل التجاري بين الشركاء من أهم أهداف أي تكتل إقتصادي من خلال تحرير التجارة من القيود المعيقة وزيادة الكفاءة الإنتاجية وزيادة رقعة السوق وكفاءتها .
- ان التكتلات الاقتصادية الإقليمية لا تبدي إستعدادات لتحرير التجارة الخارجية ، ما دامت وإلى حد الساعة تطبق إجراءات تميزية خاصة القيود غير الجمركية ، والتي تحد من دخول السلع والخدمات خاصة من الدول النامية إلى أسواقها ، وهذا الذي يعيق مسار إنشاء منطقة تجارة حرة عالمية .

التوصيات والاقتراحات:

بناء على ما سبق، تم إقتراح التوصيات التالية:

- على دول الأعضاء الاتحاد الأوروبي تكثيف وتوزيع المبادلات التجارية مع دول الأعضاء أكثر من تجارتها الخارجية مع دول غير الأعضاء .
- كون المنظمة العالمية للتجارة الاطار الرئيسي لتحرير المبادلات التجارية الدولية، عليها تكثيف مجهوداتها في مجال التحرير من خلال المؤتمرات الوزارية، وسد الثغرات والاستثناءات التي تستخدمها الاتفاقات التجارية الافليمية كأساس لتكتلها ، وجعلها أكثر شفافية ووضوح.
- على الاتحاد الأوروبي في المرحلة القادمة تعميق تكامله الاقتصادي وذلك بإنتهاج سياسات اقتصادية سليمة تخدم التكتل وإتباع وصفات علاج تناسب مع واقع حال الإقليم ومكوناته ومقوماته ومضي قدما وتعميقه وتوسيعه بشراكات أخرى في وقت خروج بريطانيا من الاتحاد الاوروبي في 31جانفي 2020.
- النظر في مستقبل اقتصاد الاتحاد الأوروبي في ظل انظمام تركيا، والاثار الإيجابية لانضمامها خاصة مكانتها الاقتصادية وموقعها الاستراتيجي (قربها من إيطاليا واليونان).
- على الدول النامية وبالأخص الدول العربية ضرورة التفكير بجدية لمسايرة مختلف التغيرات العالمية، وذلك لضمان مصالحها الاقتصادية وزيادة مكاسبها من التجارة الدولية.

آفاق البحث:

يعتبر تحرير التجارة الخارجية والتتكتلات الاقتصادية ، من المواضيع الشائكة والمتجددة نظرا لتأثرها الكبير بالمتغيرات الاقتصادية الراهنة ،ونظرا لأهمية هذه الدراسة يمكننا ان نتوج دراستنا هذه بالآفاق البحثية التالية:

- واقع ومستقبل التجارة الخارجية الأوروبية في ظل ازمة كوفيد -19
- تحديات ورهانات التكتلات الاقتصادية في ظل الازمات الراهنة
- تداعيات خروج بريطانيا وانعكاساتها على الاتحاد الأوروبي و العالم

فهرس
المحتويـــات

فهرس المحتويات

شكر وعرفان	**I**
الملخص باللغة العربية والإنجليزية	**II**
قائمة الجداول	**III**
قائمة الأشكال والرسوم البيانية	**IV**
قائمة الملاحق	**V**
المقدمة	**أ- ز**
الفصل الأول: الإطار النظري للتكتلات الإقليمية والتجارة الخارجية	**02-44**
تمهيد	**02**
المبحث الأول: ماهية التكتلات الإقتصادية الإقليمية	**03**
المطلب الأول: مفاهيم حول التكتلات الإقتصادية	**03**
الفرع الأول: نشأة التكتلات الإقتصادية	**03**
الفرع الثاني : تعريف التكامل والتكتلات الإقتصادية الإقليمية	**04**
الفرع الثالث: أهمية وخصائص التكتلات الإقتصادية	**06**
المطلب الثاني: شروط التكامل الإقتصادي وأهداف ودوافع قيام التكتلات الإقتصادية	**08**
الفرع الأول: شروط التكامل الإقتصادي	**08**
الفرع الثاني: أهداف التكتلات الإقتصادية	**10**
الفرع الثالث: دوافع قيام التكتلات الإقتصادية	**10**
المطلب الثالث: أشكال ونماذج التكتلات الإقتصادية	**11**
الفرع الأول: أشكال التكتلات الإقتصادية	**12**
الفرع الثاني: نماذج التكتلات الإقتصادية الإقليمية في العالم	**15**
المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للتجارة الخارجية	**20**
المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية وأهميتها وأسباب قيامها	**20**
الفرع الأول: تعريف التجارة الخارجية وأهميتها	**20**
الفرع الثاني: أسباب قيام التجارة الخارجية	**23**
المطلب الثاني: سياسة التجارة الخارجية	**24**
الفرع الأول: مفهوم سياسة التجارة الخارجية وأهدافها	**24**
الفرع الثاني: خصائص وأنواع سياسة التجارة الخارجية	**25**
الفرع الثالث: أدوات سياسة التجارة الخارجية	**27**
المطلب الثالث: النظريات المفسرة للتجارة الخارجية	**30**
الفرع الأول: النظرية التقليدية الكلاسيكية	**30**
الفرع الثاني: النظرية النيوكلاسيكية في التجارة الخارجية	**33**
الفرع الثالث: بعض التوجهات والنظريات الحديثة في التجارة الخارجية	**35**
المبحث الثالث: حركة التجارة الخارجية في إطار التكتلات الإقتصادية	**36**
المطلب الأول: المنظمة العالمية للتجارة	**36**
الفرع الأول: نشأة وتعريف المنظمة العالمية للتجارة	**36**
الفرع الثاني: مبادئ ومهام المنظمة العالمية للتجارة	**36**
المطلب الثاني: علاقة منظمة التجارة العالمية بالتكتلات الإقتصادية	**38**
الفرع الأول: القواعد المنظمة للتكتلات الإقتصادية في ظل المنظمة	**38**

الفرع الثاني: آثار ومشاكل التكتلات الإقتصادية في التجارة الخارجية	**40**
خلاصة الفصل الأول	**44**
الفصل الثاني: دور الإتحاد الأوروبي في تحرير التجارة الخارجية	**76-46**
تمهيد	**46**
المبحث الأول: تجربة الإتحاد الأوروبي كتكتل إقليمي	**47**
المطلب الأول: النشأة ومراحل تطور الإتحاد الأوروبي	**47**
الفرع الأول: لمحة تاريخية عن تأسيس الإتحاد الأوروبي	**47**
الفرع الثاني : مؤسسات الإتحاد الأوروبي والتكامل النقدي	**50**
المطلب الثاني: مبادئ وأهداف التكامل الإقتصادي الأوروبي ومقوماته	**53**
الفرع الأول: مبادئ وأهداف الإتحاد الأوروبي	**53**
الفرع الثاني: مقومات التكتل الأوروبي في تحقيق المكانة المنشودة	**54**
المطلب الثالث: تجارة ومشكلة توسع الإتحاد الأوروبي	**55**
الفرع الأول: إتفاقيات وإحصاءات التجارة الخارجية	**55**
الفرع الثاني: توسع الإتحاد الأوروبي ومشكلة إنضمام تركيا	**56**
المبحث الثاني: واقع التجارة الخارجية للإتحاد الأوروبي	**58**
المطلب الأول: السياسة التجارية للإتحاد الأوروبي	**58**
الفرع الأول: السياسة التجارية بين الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي	**59**
الفرع الثاني: السياسة التجارية للإتحاد الأوروبي إتجاه الدول غير الأعضاء	**60**
المطلب الثاني: تأثير الإتحاد الأوروبي على إتجاه التجارة زمن الأزمات وخروج بريطانيا	**61**
الفرع الأول: أزمة ديون السيادية على الإتحاد الأوروبي	**61**
الفرع الثاني: تأثير خروج بريطانيا على التجارة الخارجية للإتحاد الأوروبي	**63**
المبحث الثالث: الإتحاد الأوروبي وحركة التجارة الخارجية خلال الفترة 2002-2020	**63**
المطلب الأول: مكانة الإتحاد الأوروبي في التجارة الخارجية	**63**
الفرع الأول: التجارة خارج الإتحاد الأوروبي في السلع والخدمات	**63**
الفرع الثاني: الهيكل السلعي للصادرات و الواردات خارج الإتحاد الأوروبي	**64**
المطلب الثاني: أهم الشركاء التجاريين الرئيسيين للإتحاد الأوروبي	**67**
الفرع الأول: أهم الشركاء الرئيسيين في الصادرات	**67**
الفرع الثاني: أهم الشركاء الرئيسيين في الواردات	**68**
المطلب الثالث: حركة التجارة الخارجية في السلع والميزان التجاري	**70**
الفرع الأول: التدفقات خارج الإتحاد الأوروبي في السلع والميزان التجاري	**70**
الفرع الثاني: مقارنة بين التدفقات داخل وخارج الإتحاد الأوروبي في السلع	**72**
الفرع الثالث: تجارة الإتحاد الأوروبي مع الولايات المتحدة الأمريكية في السلع	**73**
خلاصة الفصل الثاني	**76**
الخاتمة	**78**
فهرس المحتويات	**83**
قائمة المراجع	**76**
الملاحق	**91**

قـــائمة
المـــــراجع

أولا:المراجع باللغة االعربية

1. احمد يوسف دودين، و مصطفى يوسف كافي، (2019). التكتلات الاقتصادية الدولية. الاردن: شركة دار الاكاديميون للنشر والتوزيع- طبعة اولى.
2. اسيا الوافي، (2007). التكتلات الاقتصادية الاقليمية وحرية التجارة في اطار المنظمة العالمية للتجارة ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير (غير ممنشورة) . جامعة باتنة، معهد العلوم الاقتصادية .
3. المعهد العربي للتخطيط، (مارس, 2009). مجلة جسر التنمية (التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الاقليمي). (81).
4. حسن نافعة، (2004). الاتحاد الاوروبي والدروس المستفادة عربيا. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، طبعة اولى.
5. خالد رواق، (2013/2012). أثر الديون السيادية على واقع ومستقبل الوحدة النقدية الاوروبية ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير . جامعة بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية (غير منشورة) ، تخصص اقتصاد دولي.
6. رابح حمدي باشا، (2007). ازمة التنمية والتخطيط في ظل التحولات الاقتصادية العالمية- اطروحة دكتوارة في العلوم الاقتصادية. جامعة الجزائر.
7. زينب حسين عوض الله، (2004). الاقتصاد الذولي ، العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية. الازاريطة: دار الجامعة الجديدة.
8. سامي عفيفي حاتم، (2005). الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية، قضايا معاصرة في التجارة الدولية. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية .
9. سعاد يحي. (2013)، تقييم مسار عملية التكامل لدول الخليج العربي والآثار المترتبة على إصدار عملة خليجية موحدة (من خلال دراسة تجربة الإتحاد الأوروبي). أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة .
10. طالب محمد عوض، (2004). التجارة الدولية نظريات وسياسات. الاردن: دار وائل للنشر.
11. عادل احمد حشيش، (2002). اساسيات الاقتصاد الدولي. مصر: الدار الجامعية الجديدة الاسكندرية.
12. عادل احمد حشيش، و مجدي محمود شهاب. (بتصرف). الاقتصاد الدولي. مصر: الدار الجامعية الجديدة.

13. عادل شنيني، (2011). دور التكامل الاقتصادي في تفعيل التجارة البينية بالاشارة الى بعض التجارب الدولية. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستر ،تخصص التجارة الدولية ، المرطز الجامعي بغرداية . الجزائر.

14. عال بلجبل، (2007). التجربة الاوروبية في التعاون والتكامل الاقليمي ، دراسة مقارنة بين مجموعة 15ومجموعة 25 مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية . جامعة باتنة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.

15. عائشة خلوفي، (2012-2011). تاثير التكتلات الاقتصادية الاقليمية على حركة التجارة الدولية ، دراسة حالة الاتحاد الاوروبي-مذكرة ماجيستير - العلوم الاقتصادية. سطيف، جامعة فرحات عباس.

16. عبد الحكيم الفلالي، (2014). الاتحاد الاوروبي نحو الاندماج الشامل. تم الاسترداد من www.madariss.fr.

17. عبد الحميد عبد المطلب، (2006). اقتصاديات المشاركة الدولية- من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز. الاسكندرية: الدار الجامعية.

18. عبد العزيز عبد الرحيم سلمان، (2004). التبادل التجاري ،الاسس، العولمة والتجارة الالكترونية. الاردن: دار الحامد، الطبعة الاولى.

19. عبد العظيم حمدي. (1996)، اقتصاديات التجارة الدولية . مصر: مكتبة زهراء الشرق.

20. عبد القادر رزيق المخادمي، (2009). التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الانتاج والتبادل . بن عكنون الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية.

21. عبد الكريم شنجار العيساوي، (2004). التكامل الاقتصادي الدولي والاقليمي (في ظل العولمة). طرابلس: اكاديمية الدراسات العليا.

22. عبد الوهاب رميدي، (2007-2006). التكتلات الاقتصادية الاقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية، دسة تجارب مختلفة، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة في العلوم الاقتصادية . الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية.

23. عثمان ابو جرب، (2008). الاقتصاد الدولي. الاردن: دار اسامةللنشر والتوزيع.

24. عقبة عبد اللاوي، (2008). الاقليمية الجديدة وآثارها على اقتصاديات الدول النامية (دراسة بعض آثار النافتا على المكسيك وبعض الآثار المحتملة للشراكة الاورومتوسطيةعلى

الجزائر،مذكرة لنيل شهادة الماجستير (غير منشورة). ورقلة ، قسم علوم التسير ،تخصص تجارة دولية.

25.عقبة عبداللاوي، (2015-2014). التكتلات الاقتصادية كقوة ممانعة وكمعبر لتدويل الازمات الراسمالية (دراسة قياسية لتكتل النافتا للفترة الممتدة 1980-2012. ورقلة، جامعة ورقلة.

26.علي عبد الفتاح ابو شرار، (2010). الاقتصاد الدولي ، نظريات وسياسات (الإصدار طبعة 2). عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

27.عمر حسين. (1998)، التكامل الاقتصادي انشودة العالم المعاصر(النظرية و التطبيق). القاهرة: دار الفكر العربي.

28.عمر صقر، (2001). العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة. الاسكندرية: الدار الجامعية.

29.فايزة قاشي، (2007). الاقتصاد الدولي(تنقل السلع وحركة عوامل الانتاج). الجزائر: منشورات دار الاديب.

30.فليح حسن خلف، (2001). العلاقات الاقتصادية الدولية. الاردن: مؤسسة الوراق للنشر.

31.فؤاد ابو ستيت، (2004). التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.

32.مجدي محمود شهاب، و سوزي عدلي ناشز، (2006). اسس العلاقات الاقتصادية الدولية. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.

33.محمد بن ناصر، (2008/2007). المشاريع المشتركة ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي ، شهادة ماجستير . الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.

34.محمد توفيق عبد المجيد، (2013). العولمة والتكتلات الاقتصادية (اشكالية للتناقض ام للتتناقض في القرن الحادي والعشرين). الاسكندرية: دار الفكر الجامعي.

35.محمد دياب. (2010)، التجارة الدولية في عصر العولمة. بيروت: دار المنهل اللبناني.

36.محمد عبد الله شهين محمد، (2018). التكتلات الاقتصادية المعاصرة. الاردن: دار يافا العلمية للنشر والتوزيع.

37.محمد فرج انور، (جانفي, 2009). السياسة الخارجية المشتركة للاتحاد الاوروبي تجاه الشرق الاوسط ، اعلان برشلونة نموذجا.

38.محمد هشام خواجكية، (1972). التكتلات الاقتصادية الدولية. حلب: مديرية المطبوعات الجامعية.

39.مريم طبني، (2014/2013). واقع ومستقبل التجارة الخارجية للاتحاد الاوروبي في ظل الازمات المالية 2002-2012، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العوم الاقتصادية(غير منشورة). جامعة بسكرة، العلوم الاقتصادية.

40.وسيلة السبتي، و شمس نريمان علوي، (2019). التكتلات الاقتصادية وتطوير التجارة الخارجية. الاردن: دار الايام للنشر والتوزيع.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

41. Catherine figuiere .(2007) .Vers Une Typologie Des -PROCESSUS-
42. Rrgionaux Le Cas De L Asie Orientale .،Armande.
43. Krugman, P. (2009). Economie internationale (éd. 8 éme). paris: Snel sa .
44. W.Hoen, H. (1994). Regional Economic Integration In Central Europe. Netherlands: Kluwer Academic publishers.

ثالثا: المواقع الإلكترونية

45. https://ec.europa.eu/eurostat/statisticsexplained/index.php?title=Globalisation_patterns_in_EU_trade_and_investment
46. https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php?title=USA-EU_-_international_trade_in_goods_statistics
47. https://ec.europa.eu/trade/policy/countries-and-regions/countries/united-states
48. https://www.wto.org/english/res_e/publications_e/trade_profiles19_e.htm
49. https://ec.europa.eu/eurostat/statisticsexplained/index.php?title=International_trade_in_goods
50. https://www.eurostatgroup.com/fr/
51. https://ec.europa.eu/eurostat/web/international-trade-in-goods/data/database
52. https://www.wto.org/english/res_e/publications_e/wtr20_e.htm
53. https://www.touteleurope.eu/economie-et-social/le-commerce-exterieur-de-l-union-europeenne/
54. http//alphabeta.argaam.com
55. https://www.hinrichfoundation.com/research/external/world-trade-report ./

الملاحـــق

ملحق رقم: 01

خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي: تجارة السلع في دول الاتحاد الأوروبي الـ28 والاتحاد الأوروبي السابع والعشرين والمملكة المتحدة (مليار يورو ،٪)

Brexit: trade in goods of EU28, EU27 and United Kingdom (billion EUR, %)

Main trading partners	Exports			Imports			Total trade			Trade balance	
	Value 2018	Value 2019	Share 2019	Value 2018	Value 2019	Share 2019	Value 2018	Value 2019	Share 2019	Value 2018	Value 2019
EU28 (before Brexit) trade in goods with											
Extra EU28	**1 958.2**	**2 038.7**	**100.0%**	**1 980.2**	**2 053.7**	**100.0%**	**3 938.5**	**4 092.4**	**100.0%**	**-22.0**	**-14.9**
USA	406.6	449.6	22.1%	268.6	293.9	14.3%	675.2	743.6	18.2%	138.0	155.7
China	211.3	225.2	11.0%	395.2	420.0	20.5%	606.5	645.2	15.8%	-183.8	-194.8
Switzerland	156.3	160.6	7.9%	109.0	132.6	6.5%	265.2	293.2	7.2%	47.3	28.0
Russia	85.1	90.8	4.5%	168.9	157.2	7.7%	254.0	248.0	6.1%	-83.8	-66.4
Turkey	77.1	74.0	3.6%	76.1	80.1	3.9%	153.3	154.1	3.8%	1.0	-6.1
Japan	64.9	68.5	3.4%	69.9	73.7	3.6%	134.8	142.2	3.5%	-5.1	-5.2
Norway	53.9	55.7	2.7%	82.8	72.0	3.5%	136.7	127.7	3.1%	-29.0	-16.3
EU27 (after Brexit) trade in goods with											
Extra EU27	**2 060.0**	**2 131.7**	**100.0%**	**1 907.6**	**1 935.3**	**100.0%**	**3 967.5**	**4 067.0**	**100.0%**	**152.4**	**196.4**
USA	351.2	384.5	18.0%	213.2	232.0	12.0%	564.4	616.4	15.2%	138.0	152.5
China	188.0	198.3	9.3%	341.9	362.0	18.7%	529.8	560.3	13.8%	-153.9	-163.8
United Kingdom	**319.9**	**318.2**	**14.9%**	**196.5**	**193.5**	**10.0%**	**516.4**	**511.7**	**12.6%**	**123.3**	**124.7**
Switzerland	134.7	146.8	6.9%	101.7	110.2	5.7%	236.3	257.0	6.3%	33.0	36.5
Russia	82.3	87.8	4.1%	160.9	144.4	7.5%	243.2	232.3	5.7%	-78.6	-56.6
Turkey	69.2	68.3	3.2%	66.8	69.8	3.6%	136.0	138.0	3.4%	2.3	-1.5
Japan	57.8	61.1	2.9%	59.4	62.9	3.2%	117.2	124.0	3.0%	-1.6	-1.7
United Kingdom trade in goods with											
World	**412.1**	**419.0**	**100.0%**	**570.5**	**616.1**	**100.0%**	**982.6**	**1 035.1**	**100.0%**	**-158.5**	**-197.1**
EU27	**196.5**	**193.5**	**46.2%**	**319.9**	**318.2**	**51.7%**	**516.4**	**511.7**	**49.4%**	**-123.3**	**-124.7**
USA	55.4	65.1	15.5%	55.4	62.0	10.1%	110.8	127.1	12.3%	0.0	3.2
China	23.4	26.9	6.4%	53.3	58.0	9.4%	76.7	84.9	8.2%	-30.0	-31.0
Switzerland	21.6	13.8	3.3%	7.3	22.4	3.6%	28.9	36.2	3.5%	14.3	-8.6
Norway	3.9	4.2	1.0%	21.9	17.9	2.9%	25.7	22.0	2.1%	-18.0	-13.7
Canada	6.2	6.0	1.4%	11.5	14.4	2.3%	17.7	20.4	2.0%	-5.4	-8.4
Japan	7.1	7.4	1.8%	10.5	10.8	1.8%	17.5	18.2	1.8%	-3.4	-3.4

Source: Eurostat (Comext).

ملحق رقم (02) : الهيكل السلعي لاهم المنتجات في تجارة الاتحاد الأوروبي للفترة 2002-2019

(الحصة الاجمالية %)

Structure of international trade in goods, EU-27, 2002 and 2019

(share in total, %)

	2002				2019			
	Intra-EU		Extra-EU		Intra-EU		Extra-EU	
	Exports	Imports	Exports	Imports	Exports	Imports	Exports	Imports
Total (EUR billion)	1 500	1 429	999	941	3 061	3 003	2 132	1 935
Food, drinks and tobacco	8.9%	9.0%	6.5%	6.1%	10.0%	10.1%	7.6%	6.1%
Raw materials	3.2%	3.4%	2.2%	4.5%	3.3%	3.5%	2.6%	4.2%
Mineral fuels, lubric. and related materials	3.6%	3.7%	2.4%	16.2%	5.5%	5.6%	4.9%	18.7%
Chemicals & related products, n.e.s.	13.8%	14.6%	15.1%	10.3%	16.1%	16.5%	19.1%	12.2%
Other manufactured goods	29.0%	28.5%	25.9%	24.1%	27.3%	26.4%	22.8%	24.4%
Machinery and transport equipment	39.7%	39.3%	45.6%	36.0%	37.2%	37.3%	40.9%	32.8%
Not classified	1.8%	1.5%	2.4%	2.8%	0.7%	0.5%	2.1%	1.6%

Source: Eurostat (online data code: ext_lt_intratrd)

eurostat

ملحق رقم (03) : صادرات الاتحاد الاوروبي EU 27 الرئيسية حسب المنتج

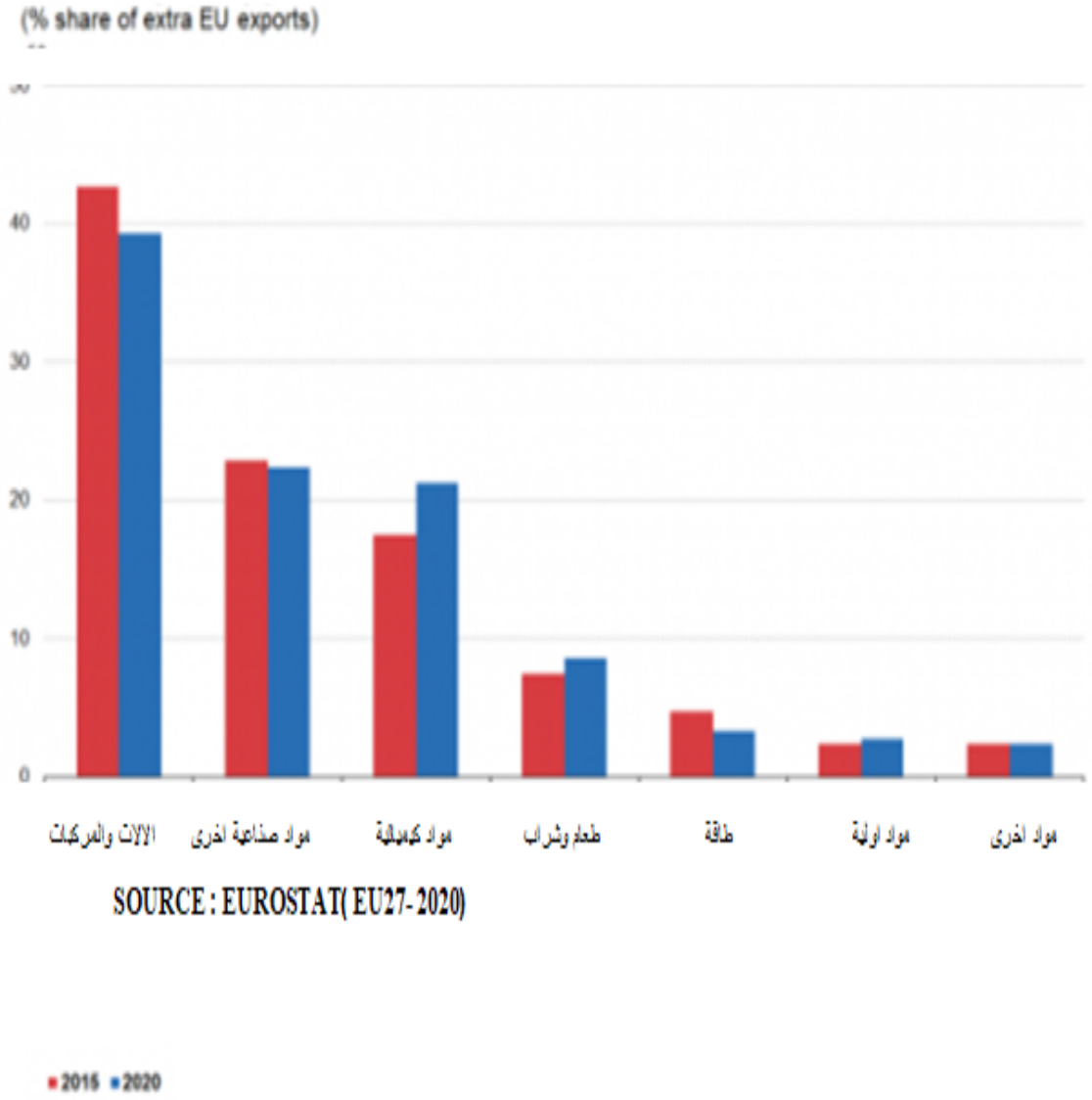

SOURCE : EUROSTAT(EU27-2020)

ملحق رقم (04): واردات الاتحاد الاوروبي EU 27 الرئيسة حسب المنتج

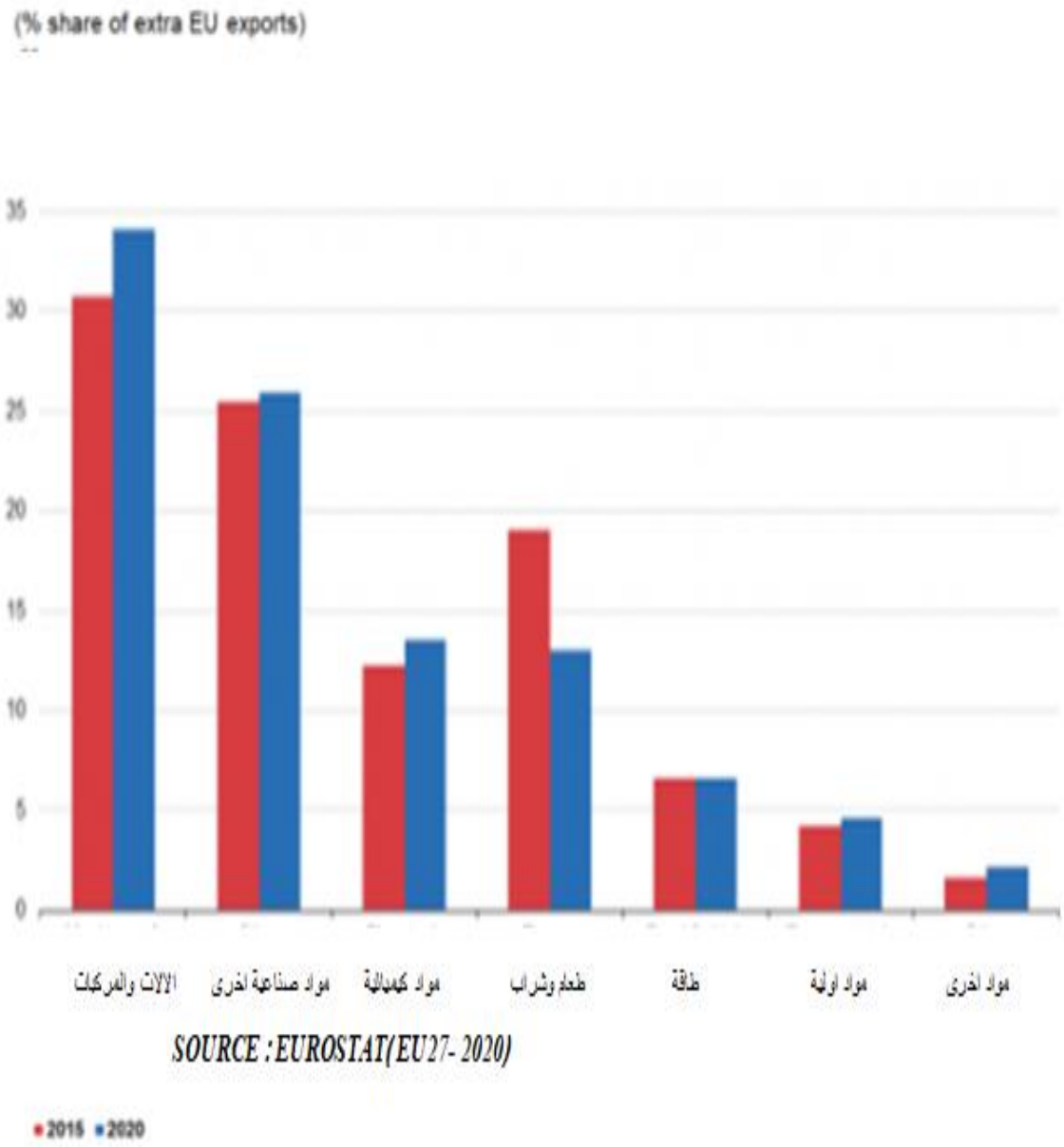

SOURCE : EUROSTAT(EU27- 2020)

ملحق رقم: (05) تجارة السلع داخل وخارج الاتحاد الاوروبي

Intra EU trade in goods, 2020
(% share of EU exports/imports)

Exports

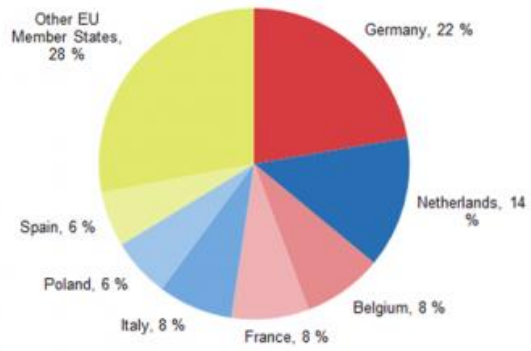

Imports

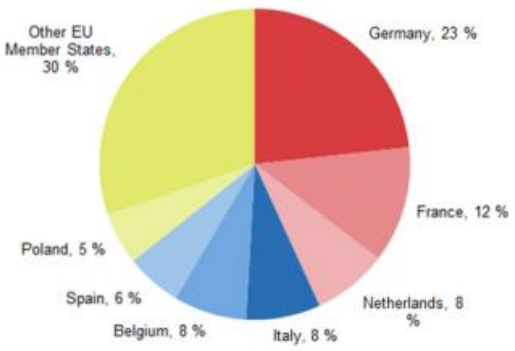

Source: Eurostat (online data code: ext_st_eu27_2020sitc)

eurostat

Extra EU trade in goods, 2020
(% share of EU exports/imports)

Exports

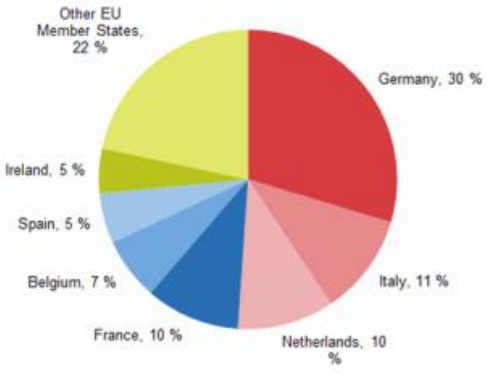

Imports

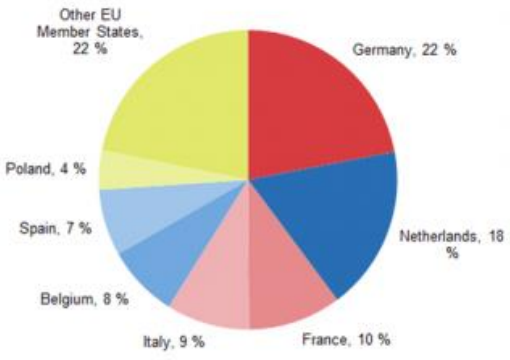

Source: Eurostat (online data code: ext_st_eu27_2020sitc)

eurostat

ملحق رقم (06): تجارة السلع والخدمات بين الاتحاد الاوروبي والو.م.أ للفترة من 2017-2020

الوحدة: مليون يورو